الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالى والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالاغواط

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة
قسم التاريخ

الجاليات الأوربية ودورها في الهيمنة الإقتصادية (1830-1930)

مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

أعداد الطالبة

- بن خوخة صورية

بإشراف

- الدكتور بن مويزة إبراهيم

الموسم الجامعي

(1444-1445هـ / 2022/2023م)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالى والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالاغواط

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة
قسم التاريخ

الجاليات الأوربية ودورها في الهيمنة الإقتصادية (1830-1930)

مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

أعداد الطالبة

- بن خوخة صورية

بإشراف

- الدكتور بن مويزة إبراهيم

الموسم الجامعي

(1444-1445هـ / 2022/2023م)

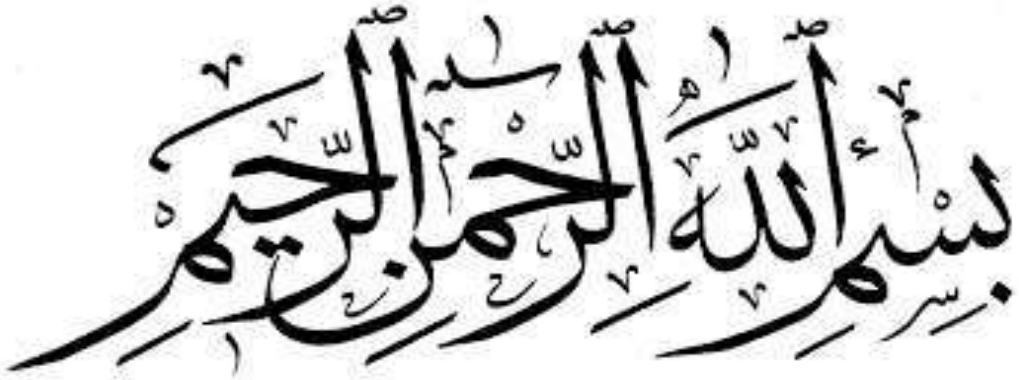
بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الحبيب المصطفى الذي كان مولاه يهدينا وحبه يسقينا .

إلى تلك الحبيبة التي علمتني ما لم تعلمني إياه المدارس والجامعات مدينة لها "أمي"أطال الله في عمرها .

إلى محتضني الأول حيث نبع الحنان الذي لا يزول ولا يحول "أبي "أطال الله في عمره .

إلى أخي حبيبي حميدة رحمه الله

إلى كل من يحبني ويعرفني .

قال الله تعالى "

** لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ**

سورة إبراهيم الآية 07.

أتوجه بجزيل الشكر في بادئ الأمر وآخره لله تعالى الذي وفقني في انجاز هذا البحث وأعانني على الاجتهاد فيه.

وبعد الله تعالى أتقدم بشكر للدكتور بن مويزة إبراهيم المشرف على هذا العمل.

والى كل أساتذة قسم التاريخ بجامعة الاغواط

إن حركة الهجرة نحو الجزائر ساهمت في في خلق مناخ اقتصادي جديد، ذلك أن هذه العناصر التى وفدت للبلاد في ظروف ومحطات مختلفة، وعملت على تحريك العجلة الاقتصادية، انطلاقا من التجارب الاولية التي فادتها العناصر الفرنسية المهاجرة للجزائر من الجرز البعيدة في المحيط الهندي التي فقدتها فرنسا، وعملت على التأسيس للزراعة المدارية والاهتمام بالقطن والتبغ والبن والسكر، للتواصل مع مختلف الاطياف الاوربية التي تخصصت في الكروم والحبوب والثروة الحيوانية والغابية وقطاع السكك والمناجم والنقل وقطاع البنوك.وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة الموسومة ب: الجاليات الأوربية ودورها في الهيمنة الإقتصادية (1830-1930)

أن هذه التحولات كان أثرها عميق على الجزائريين، وعجلت بتفكيك النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وتقويض نظمهم القبلية، وزاد وقعها مع الأزمات الطبيعة، مما زاد من حالة البؤس والشقاء وزادت معها سطوة القوانين الجائرة في ظل تنامي حركية العجلة الزراعية الكولونيالية.

وهذا البحث يحلل إلى حد ما مشروع الهجرة الأوربية بالجزائر من التنظير إلى التطبيق، مع البحث في العلل والأسباب ودراسة في الأدوات، وتحليل للمراحل وحوصلة للنتائج، مع تحديد مواقف الأطراف الأساسية في هذه العملية ، كما أنه يبرز المكانة الزراعية للمستوطنة في الفكر الغربي الرأسمالي ويتتبع مراحلها، وفق ما توفر من الوثائق والنصوص المصدرية، على ان الانعكاسات المراد البحث فيها هي تلك المتغيرات التي مست الكولون كطرف اساسي في العملية الفعل التاريخي والاقتصادي بالجزائر في الفترة موضوع البحث.

كما تعتبر ظاهرة الهجرة الأوربية نحو الجزائر، مشروعا إستيطاني متكاملا، يوافق سيرورة الفكر الأوروبي الفرنسي بالجزائر. ساهم في ارتفاع أعداد الوافدين الى عبتة المليون مطلع

القرن العشرين، متحكمة في المشهد الاقتصادي برمته، على حساب العناصر الاصلية التي ابعدتها السياسية الفرنسية من المشهد. وقد تحكمت العناصر الاوربية بمختلف أطيافها والقادمة بالخصوص من فرنسا، المانيا،ايطاليا، سويسرا، اسبانيا وبقية البلاد الاوربية، في المراحل الاقتصادي انتاجا وتصنيعا، وسيطروا على أجود الاراضي الزراعية في متيجة والسهول الداخلية ، بترسنة من القوانين والمراسيم التي سلخت العقار الزراعي من اصاحبه لصالحة الامواج البشرية القادمة من وراء البحر في ظروف سياسية متعاقبة، لتساهم في قلب المعادلة الاقتصادية لصالج الوافدين الجدد.

إن سيطرت العناصر الأوربية على زراعة الحبوب بمختلف اصنافها وامتد ذلك للكروم والحمضيات والثروة الحيوانية والغابية، ومختلف القطاعات الخدماتية تعتبر العناصر الفرنسية هب اكثر العناصر حضورا بالجزائر نظرا لطبيعة الارتباط السياسي، واكثرهم تفردا بالامكانيات الاقتصادية والمزايا والامتيازات المالية. ويشكلون أكثر من 60 % من الاطياف المشكلة للحياة الاجتماعية الاوربية بالجزائر ، كما ان حركة الهجرة تحمل في طيتها مشروعا امبريالي تعمل على ازالة المجتمع العربي من بلادة واحلال فكرا جديد يوافق النظريات الامبريالية

الكلمات الدالة:

الجزائر،الإمبرالية الغربية، المستوطنات الزراعية، فرنسا

Abstract:

The migration movement towards Algeria contributed to creating a new economic climate, because these elements came to the country in different circumstances and stations, and worked to move the economic wheel, based on the initial experiences that benefited the French elements migrating to Algeria from the distant islands in the Indian Ocean that France had lost. It worked to establish tropical agriculture and interest in cotton, tobacco, coffee, and sugar, to communicate with various European groups that specialized in vines, grains, livestock and forestry, the railways, mines, transportation, and the banking sector. On this basis, this study came, entitled: European Communities and their Role in Economic Hegemony in Algeria (1830). -1930)

These transformations had a profound impact on the Algerians, and accelerated the dismantling of the economic and social fabric, the undermining of their tribal systems, and their impact increased with natural crises, which increased the state of misery and misery and increased with it the influence of unjust laws in light of the growing dynamics of the colonial agricultural wheel.

This research analyzes to some extent the European immigration project in Algeria from theory to implementation, with research into the causes and causes, a study of the tools, an analysis of the stages and a summary of the results, while identifying the positions of the main parties in this process. It also highlights the agricultural status of the settlement in Western capitalist thought and traces its stages. According to the available documents and source texts, the repercussions to be researched are those variables that affected the colonization as an essential party in the process of historical and economic action in Algeria in the period under investigation.

The phenomenon of European migration towards Algeria is considered an integrated settlement project, consistent with the process of European-French thought in Algeria. It contributed to the rise in the number of arrivals to the threshold of one million at the beginning of the twentieth century, controlling the entire economic scene, at the expense of the indigenous elements that French politics excluded from the scene, as the European elements of various stripes, coming in particular from France, Germany, Italy, Switzerland, Spain and the rest of the European countries, controlled it. In the economic stages of production and industrialization, they controlled the finest agricultural lands in Mitidja and the interior plains.

Abstract

For their part, the European elements controlled the cultivation of grains of various types, and this extended to vineyards, citrus fruits, livestock and forestry, and various service sectors. The French elements are considered the most present elements in Algeria due to the nature of the political connection, and the most unique among them in terms of economic capabilities, advantages and financial privileges. They constitute more than 60%

It is one of the problematic spectra of European social life in Algeria, and the migration movement carries within it an imperial project that works to remove Arab society from its dullness and bring in a new thought that agrees with imperialist theories.

Algeria, European communities, agricultural settlement, France, settlements

Keywords:
Algeria, European communities, agricultural settlement, France, terminology

المقدمة

المقدمة

تعتبر الهجرة الأوربية نحو الجزائر وخاصة في القرن الأول من الإحتلال ظاهرة إرتكز عليها المشروع الإستطاني بكل قوامه الزراعي والصناعي والخدماتي، وساهمت بخلق نظام إجتماعي موازي أحدث تغييرات جذرية على النظم القديمة. التي تتميز بالانسجام من حيث شبكة العلاقات الاجتماعية، وطرق الحياة الاقتصادية التي تتسم بها الجزائر ونظامها القبلي المستمد من الحكم العثماني.

إن حركة الهجرة نحو الجزائر ساهمت في في خلق مناخ اقتصادي جديد، ذلك أن هذه العناصر التى وفدت للبلاد في ظروف ومحطات مختلفة، وعملت على تحريك العجلة الاقتصادية، انطلاقا من التجارب الاولية التي فادتها العناصر الفرنسية المهاجرة للجزائر من الجرز البعيدة في المحيط الهندي التي فقدتها فرنسا، وعملت على التأسيس للزراعة المدارية والاهتمام بالقطن والتبغ والبن والسكر، للتواصل مع مختلف الاطياف الاوربية التي تخصصت في الكروم والحبوب والثروة الحيوانية والغابية وقطاع السكك والمناجم والنقل وقطاع البنوك.وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة الموسومة ب: الجاليات الأوربية ودورها في الهيمنة الإقتصادية (1830-1930)

أن هذه التحولات كان أثرها عميق على الجزائريين، وعجلت بتفكيك النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وتقويض نظمهم القبلية، وزاد وقعها مع الأزمات الطبيعة، مما زاد من حالة البؤس والشقاء وزادت معها سطوة القوانين الجائرة في ظل تنامي حركية العجلة الزراعية الكولونيالية.

- **الأهمية العلمية للموضوع**

تكمن الأهمية العلمية للموضوع في أنه يحلل إلى حد ما مشروع الهجرة الأوربية بالجزائر من التنظير إلى التطبيق، مع البحث في العلل والأسباب ودراسة في الأدوات، وتحليل للمراحل وحوصلة للنتائج، مع تحديد مواقف الأطراف الأساسية في هذه العملية ، كما أنه يبرز المكانة الزراعية للمستوطنة في الفكر الغربي الرأسمالي ويتتبع مراحلها، وفق ما توفر من الوثائق والنصوص المصدرية، على ان الانعكاسات المراد البحث فيها هي تلك المتغيرات التي مست الكولون كطرف اساسي في العملية الفعل التاريخي والاقتصادي بالجزائر في الفترة موضوع البحث.

دواعي اختبار الموضوع

- من بين أهم العوامل التي قادتني نحو هذا البحث، قلة الدراسات المتعلقة بالجانب الإجتماعي الاقتصادي في الجزائر، لان جل الأبحاث مرتبطة بالجوانب السياسية والعسكرية والثقافية .
- محاولة تتبع مسار الفكر الكولونيالي وأدوات الهجرة ، وفهم الآليات الأساسية للمشروع ، ومكانة الأطراف الفاعلة فيه، مع البحث في أهمية المشروع والأهداف الحقيقة من وراء إرساء قواعده.
- فهم المسار الحقيقي المنتهج من الإدارة الاستعمارية في مجال الهجرة ، وما مدى الانسجام القائم في هذا المشروع.

- **إشكالية الدراسة**

تتمحور الإشكالية الأساسية هذه الدراسة حول التطورات التي عرفتها الهجرة الأوربية نحو الجزائر ودورها في العملية الاقتصادية خلال الفترة (1830-1930)

وتتفرع عنها عدة تساؤلات أهمها:

1. ما هي الآليات التي نفذ بها المشروع الفرنسي بالجزائر.
2. ما هي القنوات الأساسية التي سار عليها .
3. ما علاقة الرأسمالية الكولونيالية في تطوير المشروع الاقتصادي بالجزائرمن منطلق الهجرة الاوربية
4. ما هي المتغيرات التي كانت تتحكم في الهجرة وماهي وسائلها والعوامل المتداخلة فيها

- **الإطار الزماني والمكاني للدراسة**

شملت هذا الدراسة فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر من 1830 إلى غاية 1930 واختصت بالبلاد الجزائرية بمختلف أقاليمها، وهي فترة حرجة جدا بالنسبة للمشروع الفرنسي، ذلك أن القرن الاول من الاحتلال، قد راهنت عليه السلطات الإستعمارية في صهر الجزائر اجتماعيا واقتصاديا في بوتقة الفكر الغربي الامبريالي، وعملت على حلحلت الأسس والقواعد التي يرتكز عليها النظام القبلي الاهلي وأحداث فجوة تتسع مع الزمن لتفجير معالمه.

- **المنهج المعتمد في الدراسة**

مقدمة

ان دراسة هذا الموضوع تطلب مناهج مختلفة حسب طبيعة الظاهرة التاريخية وما ارتبط بها من أدوات ومحاور، فاعتمدت المنهج التاريخي الوصفي في قراءة للنصوص ووصف الأحداث التاريخية لما يلائم وطبيعة هذا البحث. كما اعتمدت على المنهج التحليلي قصد استنطاق النصوص التاريخية ومقاربتها بالبيانات والجداول والتقارير الصادرة عن مختلف الهيئات بحسب التخصص، مع رصد الإحصائيات الخاصة بالهجرة وتفسيرها وفق مختلف الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر.

كما اعتمدت المنهج المقارن قصد بناء مقاربة تاريخية إجتماعية اقتصادية مع البيانات الخاصة بواقع الهجرة الاوربية نحو الجزائر ، كونها المتحكم الأساسي في طبيعة المشروع الاقتصادي بالجزائر، مع تحليل الجداول والبيانات ودراسة الأرقام والبيانات، وفق نصوصها الأساسية ومصادرها الأصلية .

الخطة المعتمدة

رأيت أنه من المناسب الإجابة على إشكالية الدراسية عبر خطة تضمنت مقدمة، حاولت فيها الالتزام بالمعايير المنهجية التي تستوجبها الدراسات الأكاديمية.

أما الفصل الأول فجاء بعنوان: مراسيم الهجرة والتعمير بالجزائر1830-1914 هجرة جاءت وفق ترسانة من القوانين والمراسيم والمراسيم المعدلة، التي ساهمت في جلت افواج من الضفة الشمالية للضفة الجنوبية من مختلق الأقاليم والمناطق، قوانيين كانت صارمة على الاهالي سلخت العقار الزراعي من اصحابه لصالح الوافدين الجدد بمسميات مختلفة، واستطاعت هياكلها تفكك النظم القبلية والزراعية، والتمهيد للمشروع الفرنسي بالجزائر، عبر الاستيطان الزراعي الموسع؛ الذي كان حتمية تاريخية وفق منظري السياسة الزراعية، وذلك بتشجيع الهجرة الأوربية نحو الجزائر واستقدام أطياف مختلفة، تختلف في مكوناتها العرقية وتنسجم في مشروعها الرأسمالي الزراعي بالجزائر، وغدت منذ قيام الجمهورية الثالثة تتحكم في دواليب القرار الاقتصادي بالجزائر.

في حين تطرق الفصل الثاني : كرونولوجيا الهجرة الاوربية نحو الجزائر1830-1930 وانعكساتها على الواقع الإقتصادي، هجرة اوربية ساهت في ارتفاع عدد الوافدين الى عتبة المليون مهاجر أوربي من فرنسا واسبانيا وايطاليا وسويسرا ومالطا وغيرها من الدول الاوربية، قصد تحريك

العجلة الاقتصادية وخاصة في مجالها الزراعي وقطاع الغابات والثروة الحيوانية، مستغلة كل الامكانيات المقدمة قصد التأسيس لفكراً اقتصادي وذلك بتطوير القواعد والأنماط عبر شبكة واسعة من المؤسسات المالية التي رافقت حركة الاستيطان والهجرة .

أما الفصل الثالث فتم تقديمه تحت عنوان: العوامل المثبطة لحركة الهجرة الأوربية نحو الجزائر ، وتطرقت فيه المحطات الكبرى التي ساهمت في زعزعت اركان حركة الهجرة وقواعدها، وقدمت ضربات قاسية للتجربة الفرنسية بالجزائر، نتيجة الأمراض والاوبية والطواعين المهكلة، والحمي ومختلف الامراض التيساهمت في هلاك اعداد كبيرة جدا من الوافدين للجزائر

وختمت هذا البحث بجملة من استنتاجات كحوصلة عامة حول البحث.

8-نقد للمصدر والمراجع

استقت هذه الدراسة نصوصها من عدة مشارب أهمها المصادر المكتوبة والدراسات العلمية، والمقالات المنشورة والمجلات والصحف المختصة ومن ذلك:

- المصادر المكتوبة

من جملة المصادر الأصلية المتخصصة في الأصناف الزراعية التي قام عليها البحث نذكر ما يلي:

- يعتبر كتاب الزراعة في الجزائر للمهندس (Trabut, Louis) من بين أهم المصادر الزراعية ، حمل عنوان: الزراعة بالجزائر (L'Algérie agricole en 1906) قدم هذا المصنف الهام تقارير رسمية وبيانات هامة عن المنظومة الزراعية الاستعمارية بالجزائر، وتبرز أهميته من حيث أن جل معلوماته استسقاها من إحصائيات الجريدة الرسمية للحكومة العامة بالجزائر، معرجاً على محطات أساسية ومقدماً معلومات وتقارير هامة عن تطور المساحة الزراعية لمختلف الأصناف، واعتمدت في محطات مختلفة ابتدءاً من الفصل الثاني.

إلى جانب ذلك قدم (Ricoux René) دراسة إحصائية نقدية تعتبر بين أهم الدراسات لدقة محتوياتها ومطابقتها للإحصائيات الرسمية قدمها بعنوان (La démographie figurée de l'Algérie) ويعتبر بذلك عمدة الدراسات عن النمو الكولونيالي بكل أطيافه في الجزائر من بداية الاحتلال إلى غاية السنوات الأولى لقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، ورغم أنها لا تتناول الجانب الزراعي، فانه يمكن الاستدلال

بالبيانات المقدمة فيها، وإسقاطها كأداة مفسرة للوضعية الزراعية الكولونيالية بالجزائر، وكانت استفادتي منه كبيرة في محاور مختلفة من هذه الدارسة لتفسير الانسياب الأوربي وآليات تغلغله في الريف الجزائري.

وغيرها من المصادر والتقارير المتخصصة في مختلف الأصناف التي تم التطرق لها ضمن هذا البحث أوردتها ضمن البيبلوغرافيا الختامية.

المراجع العربية

والى جانب هذه النصوص المصدرية قدمت لي بعض المراجع العربية مساهمة كبيرة في المجال كونها اعتمدت على وثائق رسمية تعذر على الرجوع إليها في بعض الأحيان، ومن بين أهم هذه الدراسات الكتاب الموسوم ب **(تكوين التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962)** لبن آشنهو عبد اللطيف، تناولت الاقتصاد الجزائري في الفترة الاستعمارية بنوع من التحليل الدقيق،

إلى جانب ذلك قدم عدي الهواري دراسة هامة قدمها بعنوان **(الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسية التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960)** دارسة مقاربة بروح ناقدة، للوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر تدخل في إطار التحليل التاريخي لأنماط الاقتصادية التي انتهجتها فرنسا قصد تفككك النظم الأهلية .

9-الدراسات السابقة:

البحث في مجال الجاليات الاوربية في حدود ما وصلت اليه نادر ويسير للغاية عدا بعض الدرسات التي تخصصت في مفهوم الهجرة ككل لكنها لم تكن ك دراسات علمية مستقلة على ان اهمها ما دونه عدة بن داهة في **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962** وتناول حركة الهجرة في بعض محاوره

الصعوبات البحث:

من الطبيعي في مثل هذه الدراسات أن تواجه الباحث العديد من الصعوبات ومن ذلك

- صعوبة الاتصال المباشر بالوثائق الأرشيفية التي تعد اللبنة الأولى لمثل هذه الدراسات، رغم المحاولات المتكررة.

- نوعية الدراسية ذات الصبغة الاجتماعية الاقتصادية الزراعية، وطبيعة معالجتها الأكاديمية، كون هذا النوع من الدراسات محدود جداً، ولا يتوفر عنه إلا القليل النادر في صفحات المصدر والمراجع.
- الظروف الشخصية القاهرة التي عرقلت تركيزي على هذا البحث واتمامه في الاجال المحددة .

وفي الاخير نشكر كل ما ساهم معي في اعداد هذا العمل من اساتذة وزملاء، واجدد شكري للدكتور بن مويزة ابراهيم الذي اشرف على هذا البحث رغم كثرة ارتباطاته المهنية، والشكر موصول لاعضاء المناقشة الافاضل.

الفصل الأول

مراسيم الهجرة والتعمير بالجزائر

1930-1830

- المراسيم الفرنسية خلال الحكم الملكي

1848-1830

- المراسيم الفرنسية بالجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية

1851-1848

- المراسيم الفرنسية بالجزائر في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية

1870-1852

- المراسيم الفرنيسة بالجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة

1930-1870

كرس مشروع الاستيطاني بالجزائر، على قواعد صلبة اسس لها بترسنة قوية من المراسيم والقوانين المتممة، تعكس أهمية هذا المشروع للفكر الامبريالي، ، لذا عمدت الحكومات المتعاقبة على تكريس التواجد الفرنسي وتقنين الهجرة الاوربية، وفرض الأمر الواقع بواسطة خطط ممنهجة، وادوات محكمة عمادها إحكام السيطرة على العقار الزراعي بطرق وآليات مختلفة، مع تفعيل سياسية الاستيطان ومد نفوذه قصد تقويض البناء الاجتماعي والاقتصادي للأهالي.

وبهذا عد الاستيطان الزراعي وفق منظري المرحلة الاقتصادية، حتمية تاريخية فرصتها المعطيات الاقتصادية والاجتماعية، ولذا باشرت السلطات الفرنسية أجراءتها بترسانة من القوانين، مهدت لبعضها البعض سلخ الأراضي الزراعية من أصحابها ومنحها للمعمرين الجدد بتغطية قانونية وعسكرية، هدفها تغير النمط السوسيو اقتصادي مع تفكيك الأنماط القائمة وإحلال أنماط جديدة وفق مقتضيات المرحلة التاريخية وملابساتها، ووفق البرامج وأفاق للحكومات المتعاقبة.

1. مراسيم تفكيك ونقل الملكية العقارية

ساهمت المنظومة الاستعمارية القائمة منذ 1830 في رسم معالم المراحل الاقتصادية القادمة، ولذا كانت الاوليات تقتضي مصادرة مساحات زراعية واسعة في عموم البلاد، بمسميات مختلفة ومنحها للمعمرين الجدد، واقطاب البرجوازية الجديدة، على ان تفكيك هذا المعقد من الملكيات استوجب قواعد قانونية واطروحة اقتصادية وارداه سياسية توافق المشروع الاستبطاني واذرعه المالية.

إن البحث في السياسية الزراعية للحكومات الفرنسية المتعاقبة وممثليها في الجزائر، من شانه أن يعطينا تصور لمدى أهمية الأرض الزراعية في حسابات النخب السياسية والطبقات الرأسمالية، كما من شانه تسلط الضوء على الدرر المتنامي للكولون في توجيه

السياسية الزراعية بالجزائر، توجيها لا يساير رغبة سلطة باريس في كل الحالات، وإنما تمليه رغبة رأسمالية تحكمت في دواليب الحياة بالجزائر مع الزمن، ووجدت لها نواة اتسع مداها مع مد النفوذ العسكري والاقتصادي، مما ينم على توافق الخطاب الرأسمالي مع المنظور السياسي.

-المراسيم الفرنسية خلال الحكم الملكي 1830-1848

عملت السياسة الفرنسية في مرحلة الحكم العسكري على وضع الأساس القانونية لسيطرة على العقار الزراعي، مستغلة طبيعة الظرف التاريخي إلى أبعد حدود في تفعيل سيطرتها، ولهذا عمدت إلى إقرار مجموعة من قوانين يكمل تكمل بعضها ومن بين أهم القوانين نذكر.

قرار 08 سبتمبر 1830

أقره الحاكم العام الكونت كلوزيل -Comte Clausel – في أعقاب سيطرة القوات الفرنسية على مدينة الجزائر وأحوازها، وباشر بانتزاع أملاك البايليك، وممتلكات الأوقاف، والسيطرة على ممتلكات الأتراك ممن غادر البلاد وضمها للممتلكات الدولة الفرنسية[1]، وأقر سيطرة السلطات الفرنسية على الممتلكات الدينية التابعة للأوقاف وقدم السياسي المحنك -Genty de bussy- حجج حكومته التي تصب في أن آليات المصادرة جاءت كخيار إستراتيجي لقطع الطريق أمام دسائس ومؤامرات النظام المنهار[2] .

غير أن سرعت هذا القرار أماطت اللثام مبكراً على النوايا الفرنسية تجاه مشروعها بالجزائر، ضاربة عرض الحائط ببنود اتفاقية السلام المبرومة في 5جويلية 1830، كما

[1] dareste Rodolphe, **de la Propriété en Algérie**, challamel ainé Libraire éditeur ,Paris,1864,PP.40-41.
[2] Genty de Bussy, **De l'établissement des Français dans la régence d'Alger**, et des moyens d'en assurer la prospérité, 2eme ed, T 02,im Firmin Didot, Paris,1835,PP. 358-359.

عززت السلطات الاستعمارية تدابير قبضته على ممتلكات المؤسسات الوقفية، بإرغام أصحابها تقديم الوثائق الثبوتية، وفي حال عدم تمكن المالكين من إثبات ملكياتهم تؤول مباشرة للدولة، علما أن جزء كبير جداً من الممتلكات الفردية وممتلكات الأوقاف في نهاية العهد العثماني لم تكن موثقة بعقود الملكية، كما أن عدد كبير من الملكيات الموثقة للأتراك قد ضاعت بسبب ظروف الغزو، ومغادرة أصاحبها للبلاد، مما سهل مصادرتها من طرف السلطات الفرنسية.

يتضح من خلال هذا الإجراء السريعة، أن السلطات الفرنسية كانت تدرك أن نجاح مشروعها بالجزائر مرهون بمدى قدرتها على بسط نفوذها على العقار الزراعي، ومدى قدرتها على الهيمنة والتموقع.

كما ينم أيضا على مدى معرفة السلطات الفرنسية على مرتكزات الملكية الزراعية بالجزائر من خلال التقارير الرسمية التي سبقت الاحتلال، ومن جهة أخرى فتح هذه التدابير الباب أمام تدفق الرأسمال الأوربي والفرنسي بوجه الخصوص ، مما يزيد الضغط على ساسة باريس لحسم مواقفها من قضية الاحتلال الفرنسي للجزائر.

نستدل بذلك من خلال أهدف كلوزيل جراء سياسيته في توجيه الرأسمال الأوربي نحو الجزائر بدل المستعمرات الفرنسية بأمريكا، مع اصراره على أن مغانم فرنسا بالجزائر كفيلة بتعويض خسائر فرنسا في مستعمراتها، كما طالب من وزراه الحربية بفتح المجال أمام المؤسسات الزراعية بالاستثمار في الجزائر مع تقديم كل الدعم والحماية وإعطاء الأولية للجنود وتمليكهم أجود الأراضي الزراعية، ولعل من أهمها 1000هـ بنواحي الحراش أطلق عليها اسم المزرعة النموذجية الإفريقية[1].

- قرار 10 جوان 1831

[1] Franc Julien, **la colonisation de la Mitidja**, édit champion, CCA, Paris 1929, P.82.

أخضع هذا القرار العقارات والأملاك الزراعية الخاصة بالأتراك والكراغلة وكبار رجال الدولة ممن غادروا البلاد تحت ظروف الاحتلال للسلطة الفرنسية[1]، لتوسع هيمنتها على مساحات زراعية شاسعة تفوق 1.5 مليون هـ، باعتبار أن جل الممتلكات التي آلت ملكيتها للحكومة هي ملكيات البايليك، وجزء هام من الملكيات الخاصة.

- **قرار 28 ماي 1832**

يرمى هذا القرار إلى مسك سجلات الرهن وعقود البيع والكراء، وما ارتبط بالملكية وانتقالها وكل ما تعلق بآليات استغلال الأراضي الزراعية، لدي مكاتب خاصة بهذا العرض في كل من العاصمة، وعنابة وقسنطينة ووهران[2]، ويبدوا أن السلطات الفرنسية تعمل على إحصاء الإمكانيات الزراعية، العمود الفقري لسياسة الاستيطان، ووضع المعالم الكبرى للمرحلة القادمة، خاصة وأن عمليات الإشهار والبيوع وما تعلق بها لم تظهر بفرنسا إلا في 03 مارس 1855[3].

مما يدل على تشكل نواة من المعمرين يحاولون الانسلاخ عن قرارات باريس، وقامت سياستهم على بعث الاستعمار المدني في القرى والأرياف وتدعيم هياكله بمؤسسات مالية وشركات برجوازية ، مع السيطرة على إمكانيات الزراعية بغية التأسيس لطبقة كولونيالية نافذة في الجزائر، تدير دواليب القرار السياسي فيها.

- قرار 17 أكتوبر 1833

---

[1] Rinn.Louis**, Le Séquestre et le Résponsableité Collective** ,A,-jourdan,Alger,1890, P.21.

[2] M. Paul Lacoste, op.cit ,P.76.

[3] رشيد فارح، **المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال واثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري**، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص96.

يتعلق هذا القرار بنزع ملكيات الجزائريين خدمة لمشاريع الصالح العام وفق المنظور الفرنسي ، وخاصة ما تعلق بشق الطرق أو تعمير المناطق وتشيد المرافق وبناء المستوطنات للمعمرين الجدد، دون تقديم تعويضات لأصاحبها[1]، وتزامن هذا القرار مع تأسيس لجنة الاستكشاف العلمية للجزائر بإشراف وزارة الحرب الفرنسية، التي وضُعت كهيئة استشراف علمي وسياسي لمستقبل فرنسا بالجزائر، وقامت بوضع دليل إحصائي عن الجزائر في 17 مجلداً، واقترحت تقسيم البلاد إلى ثلاث مقاطعات وهي: الجزائر، قسنطينة، وهران، لترفع حجم دراستها عن الجزائر إلى نحو 40 مجلد ما بين 1844 و 1867، مستخدمة ما توفر لها من علوم ودراسات في كل التخصصات لفهم العلاقات الاجتماعية وما ارتبط بها من نشاط اقتصادي بدعم من كبار المنظرين للسياسة الاستعمارية بالجزائر أمثال كاريس وبوليسيي[2]

- قرار 22جويلية 1834

جاء قرار جويلية نتيجة توصيات اللجنة الإفريقية[3]–Commission Africaine – ومحدداً للوضعية القانونية الجزائر تجاه فرنسا، وتكمن خطورة هذا القرار بأنه قنن للاستيطان الفرنسي بالجزائر وفق ما هو معمول به في فرنسا، ونظمها العقارية ومنظومتها الاقتصادية[4]، كما أنه فتح المجال أمام إمكانية انتزاع الأملاك الخاصة،

[1] الكسي دو طوكفيل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والإستيطان**، تر إبراهيم صحراوي، د.م.ج، الجزائر، 2008، ص89.

[2] فيليب لوكا جون كلود فاتان، **جزائر الانتروبولوجيين نقد السوسيولوجيا الكولونيالية**، ترجمة ،محمد يحياتين وبشير بولفراق ووردة لبنان، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، ص9.

[3] عن أعماليها وتوصياتها ينظر.

Yacono Xavier, **La Régence d'Alger en 1830 d'après l'enquête des commissions de 1833-1834**, R.O.M.M, N°1, 1966. PP. 229-244.

[4] صلاح العقاد، **المغرب العربي الجزائر تونس المغرب**، المطبعة أنجلو مصرية، 1969، ص 101.

وأملاك القبائل لفائدة المصلحة العامة، وقدم الخطوط العريضة لامتلاك المجال الحيوي للريف القوة الكامنة للزراعة الجزائرية.

كما فتح باب الهجرة الأوربية نحو الجزائر على مصراعيه أمام الراغبين في تعمير والاستثمار في المجال الزراعي، وسهل لهم اقتناء الأراضي الزراعية مقابل مبالغ مالية محدودة تقارب 47 ف للهكتار في المناطق الساحلية، وتنخفض إلى 38 ف للهكتار في المناطق الداخلية[1].

- قرار 27 جانفي 1841

منح قرار 27 جانفي 1841 الحرية للسلطات الإدارية والعسكرية في مصادرة أملاك الأهالي أفراداً كانوا او جماعات، وبذلك عد هذا القرار أرضية لسياسة الجنرال بيجو- Bugeaud - (22-02-1841- 08-06-1847) الذي أولى أهمية كبيرة للأرض دون تميز بين الملكيات الفردية والخاصة، وملكيات الوقف وأكد على مصادرتها لصالح المنفعة العامة[2]، دون تحديد طبيعة هذه المنفعة ومعاييرها وآليات التعويض لأصحابها. كما تأكدت توجهاته الأكثر حزما تجاه السيطرة على الأراضي الزراعية من خلال سياسية السيف والمحراث بأبعادها وتداعياتها على الأرض والإنسان معاً، حيث أكد أنه لا يجد وسيلة أكثر فعالية لإخضاع الجزائر إلا بمصادرة الأملاك الزراعية للقبائل الجزائرية.

رافقت سياسته هذه عملية استيطان مكثف، حيث انتقل عدد المعمرين من 28.000 ألف مطلع 1841 إلى 110.000 نهاية حكم بيجو، نظيرا الامتيازات الكبيرة الممنوحة لهم خاصة في مجال الاستفادة من العقار الزراعي، والتسهيلات المقدمة بإنشاء 35 مستوطنة ومساحات زراعية مجانية بلغت 105.000 هـ ، كما استغل الوحدات

[1] نفسه، ص80.

[2] Saurin Jules**, Le Peuplement Française de L'Algérie par Bugeaud**, comité Bugeaud, S.E. Géographique , Paris,2009 .P.113.

العسكرية المختلفة في إنشاء المستوطنات وتدعميها بالحاميات وألزم الجنود على خدمة الأرض وفلاحتها تمهيداً لمنحها للوافدين الجدد، وكل ذلك يدخل في الامتيازات المقدمة من حكومته لدعم الاستيطان، ويبدوا أن بيجو أردك أن نجاح الاستعمار لا يتم الا بالاستيطان والسيطرة على الأرض الزراعية الخصبة ولذلك عمد إلى انتقاء المستوطنين من المزارعين بالخصوص قصد للاستثمار في الأراضي الزراعية الممنوحة[1] .

كان بيجو يأمل في استقطاب امواج كبيرة من المهاجرين من جراء هذه السياسة، وعمل جاهدا على تكريس أسس الاستيطان الديمغرافي وإرساء قواعده، وتكللت جهوده بقدوم الآلاف من الأوربيين نحو الجزائر، غير أن الظروف الطبيعية والعوامل الاقتصادية عجلت برحيلهم؛ بسبب عدم تمكن نحو 7000 شخص من التأقلم ، وموت 3.000 شخص جراء إصابتهم بأمراض مختلفة[2]، هذه الظاهرة الخطيرة سوف تؤدي بالحكومة على إعادة النظر في صياغها وخططها المستقبلة بشكل يضمن نجاعتها ويعمل على تمكين المهاجرين من الاستقرار .

- قرار 1841/03/30

قرار خاص بحجز الممتلكات الزراعية للقبائل الموجودة على مجال 24 كلم حول مدينة معسكر[3]، وهنا يتضح لنا أن السلطات الفرنسية قد فتحت الباب أمام الاجتهاد القانوني بوضع قوانين خاصة في مناطق بعينها، مما يتلاءم وحركة الاستيطان، وخطورة هذا الوضع الجديد تكمن في انه يطلق يد الكولون في السيطرة على الارض الزراعية، مما يجعلهم أداة من أدوات الردع ضد القبائل المشاركة في المقاومة الشعبية.

[1] BRIEL, Jacques, **Etude de demographie Quautitative**, RaPP.ort du H.C.C, Tome 2, La population en Algerie, **Document Française,1ere edition, imp.**.Nationale, Paris, France, 1957, PP. 24-25.

[2] مهساس، المصدر السابق، ص 105.

[3] Boudicour de louis.op.cit, P.426.

مرسوم 01 أكتوبر 1844

يحتوى هذا المرسوم على 115 مادة في خمسة فصول تتعلق بآليات مصادرة العقار وبيعه وتسوية صيغ البيوع السابقة[1]، كما أقرت بنوده ببطلان صيغ عقود الأراضي الزراعية من بيع وشراء، وحدد علاقات وطرق انتقال الملكيات العقارية بين الجزائريين والمعمرين، مخصصاً جانب هام لطرق انتقال ملكيات الأوقاف للمعمرين، ومنع أصحابها من الاستفادة منها. ومن جهته فتح المجال أمام السلطات للسيطرة على العقار لأجل المنفعة العامة ، كما أكد على أن العقار الزراعي التابع للقبائل بلا عقود ملكيات غير معترف بها، ويحق للحكومة مصادرته وضمه لملكية الدولة[2]، ما لم يستدرك أصاحبه وضعيته أراضيهم القانونية في أجل أقصاه 03 أشهر، على أن تكوين الوثائق المقدمة بهذا الشأن تعود إلى ما قبل الاحتلال، وان تحتوي وبدقة على أهم تفاصيل العقار الزراعي من حيث المساحة والحدود، قرار تعجيزي عجل بفقدان الأهالي ل 200.000 هـ دفعة واحدة، كما سهلت بنود هذا القانون في سلخ الأراضي المهجورة بحجة عدم استغلالها[3] .

ان المتتبع لبنود هذا المرسوم يتبين أنه جاء في ظرف خاص عرفت فيه وتيرة الهجرة منحي تصاعدي في ظل ضمور المقاومة الشعبية، كما هدف هذا القانون إحصاء الأراضي الزراعية وتصنيفها و تتبع مرجعيتها تمهيداً لوضع قوانين أكثر حزما لسلبها من أصحابها ووضعها في تصرف الوافدين الجدد .

---

[1] صالح حيمر، **قراءة في امريتي 1844، 1846، حول الملكية العقارية في الجزائر المضامين والنتائج**، مجلة عصور الجديدة، جامعة وهران، العدد 6، ربيع 1433هـ2012م. ص 70.

[2] عدى الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830- 1960م**،تر. جوزيف عبد الله ،دار الحداثة بيروت 1983م، ط1، ص 61.

3 M. Paul Lacoste, op.cit,P.102.

حملت بنود المرسوم إجراءات عقابية ضد ملاك الأراضي غير المستغلة، وفرضت عليهم ضريبة سنوية تقدر ب 5 فرنكات لكل هكتار، وفي حال تملص المالك من دفع الضريبة يعبر آليا متخلي عن الأرض الزراعية، وتحول ملكيتها مباشرة للدولة، وتدخل هذه الاساليب في خطط الحكومة الفرنسية للاستلاء على اكبر مساحة زراعية ممكنة لسد الطلب المتزايد للمشروع الاستطاني الزراعي

- مرسوم 01 نوفمبر 1844

كرس هذا المرسوم سطوة الكولون على الأراضي الزراعية التي سيطروا عليها سواء بالمصادرة أو الشراء، وفتح المجال واسعا للسيطرة على الأملاك الوقفية، وحدد ضيع وآليات انتقالها في يد المعمرين، كما فرض إلزامية التعامل بالقوانين المعترف بها في فرنسا فيما يخص حراك الملكيات الزراعية، وساهم هذا المرسوم بتحويل 132 ألف هـ في متيجة والمناطق المجاورة لها ومنحها للمعمرين ، كما اقتطع مساحات شاسعة لتشيد قرى استيطانية[1].

- مرسوم 31 جويلية 1845.

أمام تراجع قوة المقاومة الشعبية وانحصار نفوذها، جاء مرسوم جويلية 1845 القاضي بمصادرة الأملاك الزراعية المنقولة والثابتة للقبائل الثائرة أو المتعاونة مع المقاومة، كما شمل هذا الإجراء الأراضي التي تركها صحابها لمدة تفوق 03 أشهر دون أخذ الإذن من السلطات الفرنسية[2]، وذهب طوكفيل إلى أبعد من ذلك وبضرورة بإحكام السيطرة على أراضي القبائل المسالمة والتي تتخذ موقف حياد تجاه المقاومة، مشيراً إلى

[1] بوعزيز (السياسة) المرجع السابق، ص11.

[2] بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830**-1962، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ج1، ص 320.

أن هذه القبائل سوف تعرقل المخططات الفرنسية في سياسة الإدماج وصهر الأهالي في بوتقة الفكر الاستيطاني.

أطلق هذا المرسوم يد الكولون على مساحات زراعية واسعة في السهول الشمالية والداخلية نتيجة ارتفاع وتيرة الهجرة نحو الجزائر، كما كان هذا القرار شكلا من أشكال الترويع للأهالي، ومحاولة من السلطات الفرنسية خلق فجوة بين الأهالي والمقاومة الشعبية؛ التي تقلص نفوذها بشكل كبير.

كما كان محاولة من السلطات الفرنسية الدفع بوجهاء القبائل ومشايخها إلى التحالف مع فرنسا في سبيل الحفاظ على ممتلكاتهم، من خلال بنود هذا القرار، وهو الأمر الذي أسس لبرجوازية محلية سيكون لها فعلها في المجال الاقتصادي والسياسي [1].

هذه التسهيلات ساهمت في ارتفاع وتيرة الهجرة الأوربية إلى الجزائر بشكل كبير، ليصل للجزائر في سنة 1845 لوحدها نحو 46.000 مهاجر أوربي مما ساهم في الانسياب نحو المناطق الداخلية بشكل كبير، عاملا أجبر السلطات الفرنسية تامين احتياجاتهم من الأراضي الزراعية، وأماكن الإقامة في الأرياف الساحلية والداخلية، فمنحتهم 105.000هـ من الأراضي الخصبة ما بين 1842-1845[2].

- **قانون 14 فيفري/18افريل 1846**

نصا على مصادرة أملاك القبائل المحاذية لسهول تلمسان وما جاورها، وتعلق الأمر بمن هاجرو للمغرب الأقصى، أو ممن نزح نحو المناطق الصحراوية[3] .

---

[1] عبد اللطيف بن آشنهو، **تكوين التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الراسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962**، تر عبد السلام شحاذة، ش. و. ن. و، الجزائر، 1979، ص51.

[2] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر،1830-1889**، دار المعرفة،الجزائر، 2006،ص155.

[3] بن داهة (الخلفيات) المرجع السابق، ص137.

- **مرسوم 21 جويلية 1846**

يدخل هذا المرسوم ضمن إحصاء الأراضي الزراعية التي يتوفر أصحابها على وثائق ثبوتية لممتلكاتهم، تكمليه لنصوص قرارات أكتوبر 1844، كما جاء لضبط المعاملات العقارية بين الوافدين والسكان الاصليين[1]، وأكد على ضرورة أن تحمل وثيقة الإثبات معطيات دقيقة عن الأرض وأن يكون تاريخ صدورها قبل الاحتلالعلى أن هذا الإجراء خص الأهالي دون الكولون وألزمهم بتقديم سندات الإثبات إلى إدارة الملكيات العقارية ، وأقر هذا المرسوم ضرائب سنوية على الأراضي البور قدرها 10 ف للهكتار، مع إمكانية مصادرتها وبيعها للمعمرين في حالة عدم دفع الضرائب، كما مكن السلطات الفرنسية من مصادرتها لإعراض المصلحة العامة ، هذا القرار يكون قد عجل بمصادرة 168000هـ في مقاطعة الجزائر فقط، اقتطعت منها الدولة 95.000هـ، بينما استأثر الكولون ب 37.000هـ[2] .

جاء هذا القرار في وقتا حساس مع زيادة نفوذ السلطة الفرنسية في الدواخل، وزيادة مطردة في نسبة الوافدين الجدد ، كما جاء هذا المرسوم ممهداً لتفكك أراضي القبائل الركيزة المحورية للحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، ومَثَّل هذا القرار ضربة قوية لأراضي القبائل، حيث عُد مقدمة قانونية لمصادرة الأراضي الزراعية وتفكيك القبيلة ككيان اجتماعي، يدخل ضمن المخططات الإستراتجية للاستيطان الموسع الذي ظهرت ملامحه الكبرى نهاية عهد بيجو.

وبموجب هذا الإجراء تمكنت السلطات الفرنسية من إحصاء مناطق واسعة من البلاد خاصة في المناطق الشمالية وفق ما هو محدد في الجدول التالي:

[1] Mercier Ernest (1840-1907), **La propriété foncière chez les musulmans d'Algérie**, Ernest Leroux éditeur, Paris, 1891, P.14.

[2] بن داهة (الخلفيات) المرجع السابق، ص 133.

	املاك للدولة	املاك للمعمرين	املاك الأهالي
مقاطعة العاصمة	94797هـ	36875هـ	11512هـ
مقاطعة وهران	924هـ	5326هـ	3732هـ
مقاطعة عنابة	/	12793هـ	16634هـ

Saurin: P.68.

تمكننا هذه القيم من معرفة حجم المساحات الزراعية الموثقة بعقود ملكيات خاصة أو عامة، ونستثني منها المساحات الزراعية الخاصة بالقبائل، أو تلك التي تركت بور لأسباب مختلفة، كما نستبعد أن يكون الإحصاء قد مس الأراضي التي تشهد اضطرابات سياسية في الجبهة الشرقية أو الغربية، أو تلك التي تكون محل نزاع بين المالكين ،ومهما يكن في الأمر فإن السلطات قد توصلت إلى توثيق مساحات زراعية هامة وحصرها وتحديد مواردها.

أن الفترة الممتدة من 1830-1850 تعتبر مرحلة أساسية للسلطة الفرنسية ومنظري سياستها الاستيطانية لفهم المجتمع الجزائري ودراسة نسيجه الحيوي بجميع التحولات التي سوف تعرف تغيرات كبرى على دعامة الأساسية، وكل ما تعلق بمصادرة الحيوية من أرض زراعية وما إرتبط بها من وسائل عيشه، وصولا إلى القبيلة القوة الكامنة والركيزة الجوهرية للحياة الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر.

- **الفرنسية في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية 1848-1851**

تزامن قيام الجمهورية الثانية بواقع سياسي مميز في الجزائر، سمته القضاء على مقاومتي الأمير واحمد باي، مما سيكون لظرف التاريخي انعكاسات جوهرية على ارض الواقع، وسوف تبرز ملامحه من خلال نوعية وطبيعة المراسيم التي تخص العقار الزراعي، وتفعيل آليات جديدة تدخل ضمن الملامح الكبرى والتوجهات الأساسية لسياسية الجمهورية الثانية تجاه الواقع الزراعي بالجزائر الذي أخذت ملامحه القديمة تترنخ لتنهار

أمام نظم أكثر عصرنة عُمدتها الرأسمالية الزراعية والشركات الاقتصادية والمالية، التي بدأت ترمي بثقلها في تغير الأنماط القديمة وتعويضها بأنماط زراعية وفق النظرة الغربية، ولهذا سوف تحاكي مراسيم هذه الفترة التوجهات الجديدة.

- مرسوم 19 سبتمبر 1848.

إن المتتبع لسياسة الجمهورية الثانية بالجزائر، يتضح له الاهتمام البالغ بمسائل الاستيطان الزراعي ولذا سرعت في برنامج توطين أكثر من 200.000 مهاجر أوربي مع تهيئة المناخ الزراعي لهم، ورصد مرسوم سبتمبر 1848 ميزانية ضخمة قدرها 50 مليون فرنك[1]، لتفعيل أدوات الاستيطان والتملك، ورسم مخططات قريبة المدى بإنشاء المئات من مستوطنات الزراعية وتزويدها بمختلف المستلزمات والهياكل الضرورية للاستقرار.

أثمرت مقررات هذا المرسوم سريعاً باستقبال 20 ألف مهاجر أوربي منهم 15 ألف فرنسي، خصصت لهم الدولة 42 مستوطنة[2]، كما ألزام الحكومة باقتطاع مساحات زراعية واسعة لهم، وتوفير الدعم المادي والمعنوي[3]، ونعتقد أن هذا القرار جاء ليمتص غضب الشعب الفرنسي الذي شهد في تلك الفترة تذمر كبير نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، نتيجة تفشي البطالة والفقر وارتفاع كبير للعقار الزراعي بفرنسا، فكان قرار الهجرة نحو الجزائر فرصة مواتية لهؤلاء بالظفر بحياة أفضل، ولذلك نجد أن وتيرة الهجرة ارتفعت بشكل غير مسبوق سنة 1851لتبلغ 131 ألف مهاجر .

[1] مياسي، المرجع السابق، ص 100.

[2] بوعزيز(السياسة) المرجع السابق، ص16.

[3] Maxime Pasteil, **le calvaire des colons de 48**, Paris ,1930, PP. 168-169.

كما عمدت السلطات الفرنسية إلى قرارات أكثر ليونة من شانها تعزيز آليات الاستيطان بعد قدوم دوق دومال(Henri d'Orléans, duc d'Aumale) منذ 1 سبتمبر 1847 الذي قدم تنازلات تعمل على عدم مركزية الإدارية الزراعية، وساهم في تعديلات كبيرة تصب في سلاسة انتقال الملكيات الزراعية للمعمرين الجدد، ومنها إعطاء صلاحيات أكبر للحاكم المدني في أحقية توزيع المساحات الزراعية الواسعة التي تبلغ مساحتها من 25 هـ إلى حدود 100 هـ، وهو ما كان يتطلب سابقاً الموافقة المباشرة من طرف وزير الحربية، بينما كانت صلاحياته قبل هذا التاريخ تتعلق بتوزيع الأراضي الأقل من 25 هـ ، مع الإبقاء على وجوب أوامر الملكية لما يفوق مساحة 100هـ[1] .

- مرسوم 27 سبتمبر 1848.

إن عدم التوازن والارتباك الملاحظ عن طبيعة القرارات السابقة وعدم نجاعتها في الجزائر خاصة تلك المتعلقة بطرق الاستثمار الزراعي للوافدين الجدد، رغم أن الحكومة الفرنسية أنفقت الملايين لأجل استقرارهم ورفع كفاءة الأرض الزراعية، إلا أن عدد كبير منهم عاد إلى أوربا ولم تسعفه الظروف رغم الإمكانيات المقدمة، وربما يعود ذلك لصعوبة تأقلمهم والبيئة الجديدة، خاصة وأن أعداد كبير منهم حديثة العهد بالمجال الزراعي.

ولذا جاء مرسوم سبتمبر 1848 يستدرك النقائص في أساليب الهجرة وأدواتها وتفعيل الاستيطان على المستوى الأفقي والعمودي، واضعاً معايير وشروط جديدة وجب توفرها في الوافدين الجدد كاستقدام الفلاحين والفنيين الزراعيين، مع تحديد سن المهاجرين بأقل من 60 سنة[2]، دليل تحول في نمطية الهجرة، وتغيرت النمطية من البحث عن تعمير المناطق إلى ضرورة استغلالها والاستفادة منها بانتقاء الأفراد والأسر المهاجرة، وتبين

[1] Boudicour de louis, op.cit, P.162.

[2] بن داهة (الاستيطان) المرجع السابق، ص326.

للقائمين آنذاك على المشروع الزراعي بالجزائر أن نجاح الاستيطان مرهون على استقدام معمرين زراعيين، وعلى الحكومة تشجعهم على البقاء، ومنحهم الأراضي الخصبة فور وصولهم[1]. كما حدد هذا المرسوم شروط وآليات امتلاك الأراضي الزراعية، وتحولها من الدولة للمعمرين بشروط استغلالها الفعلي في اجل أقصاه 03 سنوات[2].

إن مراسيم الجمهورية الثانية 1848-1851 رغم قصرها إلا أنها أعطت حركية للمشروع الزراعي بالجزائر، واستطاعت أن تضع تنظيراً زراعياً يعتمد على تحديد دراسة دقيقة للأراضي الزراعية ومستخدميها، مع تحديد دور الدولة في التدخل لما يخدم المشروع ويساهم في تطويره، ولذا سوف تكون هذه التدابير منطلقاً حقيقياً للإمبراطورية الثانية.

- **المراسيم الفرنسية بالجزائر في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1852-1870**

إن قرارات الإمبراطورية الثانية ستكون لها أبعد الأثر على مستقبل النظم الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، التي تهاوت معالمها بشكل غير مسبوق أمام النظم الزراعية الأوربية ورأسماليتها الجارفة، وأبانت عن مناخ جديد، وتوجهات كبرى أرست لقواعد صلبة وأسس متينة، وستكون الأرضية الصلبة لسياسية الزراعية الفرنسية بالجزائر حتى 1962، وتتصح معالمها من خلال الدراسة المعمقة للمكنون السوسيو اقتصادي للمجتمع الجزائري، والعمل على ضعضعه قوامه، ولهذا اتخذت هذه المراسيم منحى سريع في تفعيل التفكك الاجتماعي والاقتصادي والعمل على بناء قوام جديد، يخدم الأطروحة الزراعية الفرنسية بالجزائر.

[1] Maxime ,op.cit ,P.171.

[2] بن داهة (الاستيطان) المرجع السابق، ص332.

- مرسوم 26 افريل 1851

حدد هذا المرسوم السبل القانونية لاستفادة المعمرين الجدد من القروض المالية للاستثمار الزراعي، وأسقط إلزامية الجنسية الفرنسية للاستفادة منها، مما فتح المجال واسعاً أمام المعمرين الأوربيين للاستيطان وتوسيع ممتلكاتهم، ونلاحظ أنه بموجب هذه التدابير التي باشرنها الجمهورية الثانية ارتفعت وتيرة الهجرة بشكل كبير، وتم إستقدام80 ألف مستوطن جديد، جلهم تخصص في المجال الفلاحي

- مرسوم 16 جوان 1851

جاء هذا المرسوم في 23 مادة منظمة[1] لأطر السياسيات الفرنسية بالجزائر، حيث أقر ضم كل الممتلكات المنقولة والثابتة للبايليك، للدولة الفرنسية[2]، مع اهتمامه بالقطاع الغابات، التي ضم مساحتها هي الأخرى للدولة[3]، وبهذا سوف يكون نحو 1.2 مليون هكتار من الغابات الشمالية في البلاد مساحات ممنوعة عن القبائل، وهي التي كانت تعتمد عليها بشكل كبير في مختلف جوانب معيشتها، عاملا سيزيد من معاناة الأهالي التي أتضح جلياً أن هذا الرسوم مُقدمة مشاريع قصد لإزاحتهم عن مضاربهم، وتفكيك كيانهم القبلي إلى دواوير وهو ما تم فعلاً وفق مرسوم 23 ماي 1858، ليزعزع هذا القانون توازن المجتمع بشكل لم يسبق له مثيل، ذلك أنه سوف يؤدى إلى حصر القبائل في بؤر ضيقة لا تسد حاجياتهم الأساسية، رغم مناداة بعض الأصوات بخطورة هذا الإجراء ومنهم مستشار الدولة ليتيبودوا -lestiboudois- الذي نوه بضرورة ترك الفضاء

[1] dareste Rodolphe ,op.cit, PP.19-152.

[2] E. Sautayra, **Algérie, France. Législation de l'Algérie**، lois, ordonnances, décrets et arrêté, Libraires éditeurs, Paris,1883, P. 230.

[3] بوعلام بلقاسمي، **مسالة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19**،، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص31
dareste Rodolphe ,op.cit, P.40

بين الصحراء والتل مفتوح مما يتلاءم والطبيعة الاجتماعية والاقتصادية للقبائل الجزائرية[1].

إن ضم ممتلكات الغابات لملكيات الدولة الفرنسية، سيكون له انعكاس خطير على القبائل المرابطة حول الغابات والتي كانت تعتمد عليها بشكل كبير في نظمها الاقتصادية، ذلك أن القرار فتح الباب على مصراعيه للردع الجماعي، وفرض الضرائب الثقيلة على القبائل جراء اقترابهم من الغابات، ضرائب تصل إلى 04 أضعاف ما كان مفروض عليهم، وترتفع حال حدوث الحرائق، وهي ظاهرة انتشرت بقوة وتلجأ لها القبائل لتوسيع المساحات الزراعية والرعوية، وعوضا أن يساهم هدا القانون في ضبط قطاع الغابات وحمايتها وتقنين استغلالها وفق قانون الغابات الفرنسي الصادر في 1827 ، سيزيد في تفكيكها وتحويلها من يد الأهالي إلى يد الشركات الفرنسية وكبار الرأسماليين .

كما اقر هذا القانون في طياته، أن الملكية حق مصون للجميع دون تميز بين الأهالي والكلون[2] واستفاد الكولون من تدابير هذا المرسوم الذي عزز إمكانية مصادرة الأراضي الزراعية بحج المصلحة العامة[3] ، مما أتاح لهم السيطرة على 13.388 هـ في مقاطعة الجزائر، و3080 في مقاطعة وهران، و3345 هـ في مقاطعة قسنطينة[4].

مهد هذا القانون لشركات الرأسمالية الداعمة للاستيطان بتوسيع ممتلكتها وزيادة استثماراتها بشكل مطرد، لتحصل 51 شركة فقط على 50.000 ألف هـ، للتوسع العملية بعد ذلك وتشهد اكتساح عدة شركات رأسمالية الميدان كشركة جنيفوار السويسرية **la compagnie genevoise** التي تحصلت على 20 ألف هـ سنة

[1] عدي الهواري، المرجع السابق، ص63.

[2] مصطفي الأشراف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر حنفي بن عيسي، دار القصبة، الجزائر، 2006، ص14.

[3] Boudicour de louis.op.cit, P.426.

[4] محمد عيساوي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871**، كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص 136.

1858 بنواحي سطيف قصد الاستثمار الزراعي وإنشاء المستوطنات، وتحصلت كلا من شركتي الهبرة والمقطع **société l'habra et la macta** على 24 ألف هـ، لتدعيم هياكل الاستيطان الزراعي في الريف الجزائري والشركة العامة الجزائرية la **compagnie algérienne** على 100.000 هـ سنة 1865 بسعر فرنك واحد للهكتار[1]، والشركة العامة للهجرة على 25 ألف هـ ، وشركة الغابات على 160.000 ، لتصل المساحة العامة التي تملكتها مجموع هذه الشركات بموجب قانون جوان 1851، إلى ما يفوق 600.000 هـ، ونحو 500.000 هـ من الأراضي والمراعي الزراعية بيد المعمرين، فيما كانت حصة الدولة 200.000هـ[2].

هذه المؤشرات تميط اللثام عن نمو طبقة ارستقراطية رأسمالية سيكون لها دور كبير في توجيه السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر، والتأثير على قرارات النخب السياسية بباريس، ومع الزمن زاد التنافس على أملاك الغابات والمناطق المحيطة بها، بغية تلبية توجهات التنظير الزراعي الذي تدعم بهياكل تقنية وبشرية، وتعرف الظاهرة منحي أكثر خطورة مع تقلص المجال الطبيعي للأهالي لصالح المعمرين الجدد.

إن ضغط الطبقة الرأسمالية على الحكومة الفرنسية أمكنها من الحصول على 50.000 هـ جديدة ما بين 1860 إلى 1864، مما يبرهن على مدي نفوذها في دواليب القرار السياسي ، وتحصلت 30 شخصية برجوازية على 160.000 هـ، من أجود المساحات الغابية بين سكيكدة وعنابة[3] .

كنتيجة حتمية لمراسيم الغابات وما ترتب عنها، تضاعفت المساحات الغابية التي أخضعتها السلطات الاستعمارية لتبلغ في 1881/12/31 نحو 2.045.062، وترتفع

[1] Le Journal des débats, 5 juin 1865, P.03.

[2] يحي بوعزيز، **سياسية التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1945**،د.م.ج، الجزائر،2007، ص ص 16-17.

[3] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830**-1930، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر،1999، ص 24.

إلى 2.785.186هـ نهاية 1884، جلها هذه المساحة والمقدرة ب 1.186.872هـ في مقاطعة قسنطينة، بينما كانت حصة مقاطعة وهران 808.202هـ، وما مساحته 1.790.112 بالجزائر[1] .

تنم هذه التدابير على أن الجمهورية الثالثة ماضية قدما في السيطرة على العقار الزراعي بما أمكنها من وسائل ، كما يدل على المكانة الاقتصادية التي وصل لها الكولون، وتكوين طبقة برجوازية سيكون لها وقعها على الحياة الاقتصادية.في ظل الانسياب المتواصل في الفضاء الحيوي الغابي الريفي للأهالي، بتأطير من الشركات العاملة في القطاع التي زادت أهميتها وغدت دعامة كبرى من دعائم السياسية الزراعية نظيرا ما تقدمه من خدمات كبيرة في تشيد المستوطنات الريفية، وبناء السدود وتشجيع الهجرة نحو الجزائر .

- قرار 19 أوت 1853

عزز من القرارات السابقة الصادرة عن عملات وهران، واقر الاستيلاء على الأراضي الزراعية والممتلكات الشاغرة التي هجرها أصحابها في المناطق الغربية بدوائر وهران، تلمسان، سبدو، مغنية والغزوات، وتعزز بقرار مماثل في 19 أفريل 1854، ودعم بقرار 27 جانفي 1855 تقضي بحجز ممتلكات المتغيبين في كل من دوائر عين تموشنت، ومعسكر، سعيدة [2]، ويبدوا أن هذه القرارات المتتالية الخاصة بالجهة الغربية، هي حلقة من حلقات التأديب للقبائل التي قاومت المد الفرنسي ضمن مقاومة الأمير، بعدما استطاعت السلطات الاستعمارية من حصرها وتحديد مساحتها وفق للمراسيم السابق ذكرها.

[1] بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق، ص ص35،36.

[2] بن داهة (الخلفيات) المرجع السابق، ص137.

وعلى هذا الأساس تكون السلطات الاستعمارية قد نقلت 250.000 هـ في ظرف عقد من الزمن ما بين 1851 إلى غاية 1861، ومنحتها للمعمرين ، وتم إنشاء 85 تجمع كولونيالي زراعي[1] ، مما ينم على السياسة الاستيطانية قد حققت نجاحات كبير، في نقل الملكية الزراعية للمعمرين .

- **القرار المشيخي سيناتوس كونسوليت (SENATUS CONSULTE) 1863/4/22**

القرار المشيخي سيناتوس كونسوليت 1863/4/22، الذي يعرف أيضا بمرسوم الأرض الزراعية من أهم المراسيم الفرنسية الخاصة بالعقار الزراعي لما سيترتب عليه من تغيرات جوهرية في البناء الاجتماعي والاقتصادي للقبيلة القوة الكامنة للمجتمع الجزائري، حيث أعاد رسم الخريطة الجغرافية للقبائل بمنظور فرنسي، وعد خاتمة لعهد وبداية آخر، ومرحلة مفصلية ميزتها تنامي قوة الكولون وتراجع نفوذ العسكر، عاملا سوف يدفع الحكومة لتبني قرارات أكثر حزما تجاه العقار وما ارتبط به من إنتاج فلاحي لنشهد ثورة زراعية بأنماط وتصورات أوربية على حساب النظم القديمة للمجتمع الجزائري، وظهور طبقة برجوازية سيكون لها تأثير كبير على الساحة الزراعية في الجزائر.

سبق هذا القرار حراك هام بزيارة نابليون الثالث للجزائر نهاية 1860، زيارة أراد من خلالها الاطلاع عن كثب على الواقع الزراعي والاقتصادي، ومدي نجاعة المشروع الكولونيالي[2]، وتبين له الواقع المأساوي للحياة الاجتماعية والاقتصادية وحجم المعاناة وبؤس الأهالي، ومدى انكماش المشروع الاستيطاني رغم الجهود المبذولة، واطلع الإمبراطور عن كثب على أزمة كان يعرف نتائجها ولا يجد منافذ الخروج منها[3] وقد عبر

[1] M. de Peyerimhoff, op.cit, P.39.

[2] عن هذه الزيارة ومسارها ونتائجها وانعكساتها ينظر اني راي غولدزيغار، تر محمد المعراجي، **المملكة العربية السياسية الجزائرية لنابلون الثالث1861- 1870**، دار موفم، الجزائر، 2014، ص 92 وما بعدها.

[3] نفسه، ص 158.

ذلك بوضوح في مراسلاته إلى المارشال دوق دو ملاكوف Malakoff في ما نشرته Le Moniteur Universel السبت 07 فيفري 1863..حملت رسالة 1863عنوان المملكة العربية، وجاءت في عدة أبواب، قدم فيها الإمبراطور أسلوب جديد في التمسك بالعرب وإيقاف أساليب الانهيار والتضعضع في المجتمعات الأهلية، في المقابل أشار إلى وجود ترسيخ الملكية في يد الكولون بكل السبل، إن هذه الصيغة الغامضة في التعاطي مع الإحداث بجعل الجزائر مملكة عربية، ومستوطنة أوربية، وقاعدة فرنسية[1]، مهدت لقانون جديد سيكون له واقع الأثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

كانت الحكومة الفرنسية تسيطر على ما يقارب 1.5 مليون هـ، عدد كبير منها غير مستثمر بشكل تام، رغم دخول عدة شركات رأسمالية ومؤسسات مالية تعملان جنباً في بعث القطاع الزراعي وتطوير هياكله إلا أن الواقع الزراعي كان يسير بخطي متثاقلة، ذلك أن سدس المساحة والمقدرة 225.000 فقط كانت منتجة[2] رغم ضخامة الدعم الحكومي.

أن هذه مساحة لا تعكس مطلقا حجم الإمكانيات المقدمة من السلطة الفرنسية في المجال الزراعي، وسرعان ما أدركت السلطات الاستعمارية أنه من أصل 200.000 مستوطن أوربي موجود بالجزائر، هناك فقط نحو 50.000 تشتغل بفلاحة الأرض[3]، هذه المقاربات كانت كفيلة برسم توجهات جديدة أكثر صرامة فعمدت الحكومة إلى توسيع ممتلكات المعمرين ومنحهم الوسائل والأدوات الكفيلة بتطويرها تدعيماً لركائز الاستيطان، وبهذا أرسي القرار المشيخي باب التملك أمام الكولون على مصراعيه، بإقراره إقامة الملكيات فردية .

---

[1] حياة سيدي صالح، **البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن 19**، مجلة الدراسات التاريخية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، العدد13، 2001/1433، ص 156.

[2] طبيعة إنتاجية الأرض كانت بالشكل التالي ، الحبوب172.179هـ،الأشجار المثمرة 1.694هـ، التبغ3.000هـ، الخصر 3.535هـ، الكروم 20.000هـ،القطن 2.500هـ، الكتان 300هـ، البستنة21.192هـ.

[3] عباد (الجزائر) المرجع السابق، ص230.

إن القرار المشيخي كان الأرضية التي قام عليها المشروع الاستيطاني في مجال انتزاع العقار الزراعي[1]، مما سيزيد من معاناة الأهاليرغم أنه يحمل في ظاهرة تطمينات حكومية الفرنسية بالاعتراف بالأراضي التي يقيم فيها العرب، ويقصد بها أراضي القبائل والعروش بما فيها تلك المساحات التي لا تحمل عقود إثبات، كما أقر بإمكانية الاعتراف بالملكيات الفردية فقد« كان ممنوعا على أي شخص باستثناء الدولة أن يستلب حق الملكية، أو حق التمتع بالأراضي التابعة للعشيرة...، وعلى هذا الأساس أصبح من الممكن امتلاك الأراضي التابعة للعشيرة»[2].

تكمن خطورة هذا القانون من حيث أنه يقوض الملكية القبلية ويفككها إلى ملكيات فردية، وبالتالي أسس هذا إلى محورية الفرد على حساب القبيلة، وفق النظرة الرأسمالية الغربية، غير أن فرنسا كانت ترمي إلى أخطر من ذلك، فهذه الخطوة سوف تسهل انتقال المساحات القبيلة للكولون بصيغ فردية، ذلك أن الملكيات الفردية لا يمكنها الصمود وسرعان ما تتحول للكولون بطرق وحجج مختلفة، كما أكد هذا القانون المكانة التي أصبح الكولون يتمتع بها في توجيه السياسية الزراعية بالجزائر، والضغط على الحكومات لتبنى قرارات اكثر حزم تجاه العقار الزراعي. وحمل هذا القرار ضمن أهدافه غير المعلنة تجزئة القبائل والقضاء على وحدتها الاجتماعية والاقتصادية ، إذانا بتحولات عميقة ستشهدها الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر.

مما أضفي إلى تفتيت أراضي العرش وتجزئتها والحد من سلطتها الروحية وإضعاف نظمها الاقتصادية، وبحكم التموقع والقوة المالية للكولون مكنتهم من السيطرة على جل الأراضي الناجمة عن انسلاخ الأرض الزراعية من القبيلة للإفراد، وبهذا كان السيناتوس

[1] خديجة كريمي، **أثر الاستعمار الاستيطاني على المجتمع الجزائري من خلال بني مناصر واهل يسر ما بين عامي 1830.1872**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006، ص 327.

[2] الاشرف، المرجع السابق، ص14.

كونسيلت أنجع آلة حربية يمكن تصورها ضد النظام الاجتماعي القديم للأهالي[1]، وتنفيذ لبنود تمت إحصاء 6.8 مليون هـ في ظرف 7 سنوات بمسميات مختلفة في المناطق الشمالية تبعت 1.003.072هـ لأملاك الدولة،1.336.492هـ أملاك تابعة للقسمة، 2.840.531 هـ أملاك الملك، 1.523.013هـ أملاك العرش، 180.043 أملاك عامة[2].

وعليه تكون السلطات الفرنسية بموجب هذا القانون قد أحصت ملكيات القبائل وما انطوى عنها من ملكيات فردية في كامل البلاد تقريبا، كما رافق تطبيق هذا القانون مصادرة مساحات زراعية واسعة تطبيقا لبنود قوانين العقار السابقة الخاصة بحيازة أملاك القبائل الثائرة أو المتعاونة مع المقاومة، او أراضي التي تدخل ضمن مشاريع المنفعة العامة، وزادت السلطات الاستعمارية في هيمنتها على العقار الزراعي بشكل لم يسبق له مثيل، ورفع قيم الاعباء المالية على الأهالي ومن ذلك مصادرة 83.780هـ ببلاد القبائل وتغريمهم بأكثر من 10.2مليون فرنك[3]، والسيطرة على 22.829هـ من ممتلكات أسرة المقراني، وما يقارب502 هـ من ممتلكات أسرة الحداد[4]، لتبلغ المصادرات سقف 400.000هـ بعد ثورات1871.كما تم تحويل ما يعادل 70.8% من أراضي العزل للمعمرين الجدد في إقليم قسنطينة لوحدها وبموجب المرسوم فقدت بعض القبائل نصف ملكياتها الزراعية لأسباب تتعلق بالنفع العام أو لعلاقتها مع أطراف المقاومة الشعبية[5]، قبل أن يفجرها القانون من الداخل وتؤول إلى ملكيات فردية تمهيدا لانتقالها للمعمرين،

---

[1] محند الشريف ساحلي، **تخليص التاريخ من الاستعمار**،تع محمد الشريف بن دالي حسين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص121.

[2] M. Paul Lacoste, op.cit ,p76. Mercier Ernest, op.cit , P.23

-بن آشنهو، المرجع السابق، ص60.

[3] سعيدي مزيان، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها(1871-1914)**، دار سيدي الخير للكتاب، الجزائر، 2010،ج2، ص12-106.

[4] يحي بوعزيز، **دور عائلتي المقراني والحداد في ثورة 1871**، اعمال ملتقي الشيخ الحداد والمقراني برج بوعريريج 28 شوال 1425هـ الموافق ل 11-12 ديسمبر 2004، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر،2006، ص 73.

[5] بن داهة (الخلفيات) المرجع السابق، ص147.

وبذلك عد السيناتوس كونسيلت شرخاً كبير عمل على تفكيك القبلية ومن وراءها منظومة اجتماعية واقتصادية أهلية، وطمس معالمها نهائياً.

غير أنه وجب الإشارة أن قانون السيناتوس ما كان ليحقق أهدافه، لو السياسية نابليون، بتخصيص 100م ف لدعم هياكله[1]، ووضع مخططات قصد احتواء المكنون الاقتصادي الزراعي العربي والحفاظ على مقوماته، في ظل عدم نجاعة المخططات الحكومية بشكل كبير، بعد قرابة نصف قرن من الاحتلال، وخلق توازن اقتصادي بين حاجيات فرنسا ومتطلبات الكولون[2]. بعدما تأكد له بأن الاستيطان المدعم لم يقدم ما كان منتظرا منه، رغم جهود الدولة المبذولة، وحتى الشركات الرأسمالية التي أوكلت لها مهمة الاستصلاح وتشيد المستوطنات، وإقامة البني التحية لم تنجز ما استوجب عليها وعمدت إلى كراء المساحات الزراعية للمعمرين والأهالي معها.

مما عجل بحكومة الفرنسية إلى تطبيق سياسة الاستيطان الحر ، بدا من 1870،وكان فاتحة عهدا جديد للجمهورية الثالثة، التي مضت بالاستيطان أشواطا بعيدة، وأدخلت معها متغيرات جديدة سمتها تأسيس الملكية الفردية الرأسمالية على أوسع نطاق وتدعيم هياكلها بالقواعد المالية والتقنية، رغم معارضة السلطة العسكرية لها، وبذلك أطلقت يد الشركات ورجال المال في توجيه السياسية الزراعية الفرنسية بالجزائر .

- المراسيم الفرنسية في بالجزائر عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870-1930

قامت الجمهورية الثالثة في ظروف تاريخية خاصة عرفته الجزائر، اتسم بتشعب الثورات الناقمة على تردي الاوضاع السياسية، واستطاعت فرنسا توظيف هذا المنطلقات لأبعاد تخدم السياسية الاقتصادية الزراعية في الجزائر، مستفيدة مما الإنجازات السابقة لما

[1] يحي بوعزيز، **سياسة نابليون تجاه الجزائر**، مجلة الثقافة، العدد 50، الجزائر، أفريل 1979، ص23 .

[2] عدي الهواري، المرجع السابق، ص 63-64.

يربوا من نصف قرن من الزمن ومختلف التجارب التي امتخضت زبدتها وتهيأ لها الظرف التاريخي أن تنطلق بأبعاد وتوجهات أكثر خطورة، وإلى هذه العهد ثم التأسيس لواقع استيطاني كولونيالي رأسمالي سيكون له انعكاس كبير على السياسية الزراعية الفرنسية بالجزائر، هذا وقد فتحت الجمهورية باب السيطرة على العقار الزراعي بجملة من القرارات التاريخية ولعل أهمها.

- قرار 21 جوان 1871

اقر هذا المرسوم بتخصيص 100.000هـ لصالح الوافدين الجدد على الجزائر من منطقة الالزاس واللورين، مع توفير الدعم المادي والمعنوي بالاستقرار بالجزائر مع توفير كل شروط الاستيطان، وبلغ عدد الأسر المستقدمة نحو 1183 عائلة كلفت الحكومة اكتر من 7.6مليون ف لتوطينهم في 200 مستوطنة، لتستمر جهود الجمهورية الثالثة في استقدام 4000 عائلة من سكان شرقي وجنوب فرنسا ما بين 1870-1780، قدمت لهم أراضي زراعية بلغت 347.286هـ[1]. ونتسأل ما الجدوى من وراء تخلي الحكومة عن الاستيطان الحر في هذه المرحلة الحرجة، علما أن الوافدين من منطقتي الالزراس واللورين هم صناع بالدرجة الأولى أكثر منهم زراعيين، وهذا ما سوف ينعكس سلبا على جهود الحكومة على المدى القريب، خاصة وأن هذه الفترة شهدت الإقلاع الزراعي في مجال الكروم بالجزائر التي كانت تتطلب يد تقنية متمرسة.

- قانون 26 جويلية 1873

يعرف بقانون فارنيي-la loi warner- أو قانون المستوطنين جاء هذا القانون في خضم التغيرات الزراعية الكبيرة التي عرفتها الجزائر وقدم في طياته تحفيزات كبيرة للشركات الكبرى العاملة في قطاع الزراعي، تتمثل في قروض بنكية، ومساحات خصبة شريطة مساهمتها في تشجيع حركة الاستيطان وتفعيله على ارض الواقع، وكخطوة

[1] رحيم محياوي، **دراسة مستقبلية الاسيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة ، 2006، ص23

غير مسبوقة عمدت الحكومة إلى كراء مساحات زراعية واسعة للمعمرين لمدة لا تتجاوز 05 سنوات، مع تقديم امتيازات إدارية، لتتحول بعد انتهاء المدة إلى ملكيات موثقة للمستأجرين[1]، وكان الهدف من وراء هذه الخطوة هو ضمان بقائهم في الأراضي الزراعية وخدمتها لها.

فتح قانون جويلية 1873 عهدا جديدا في مضمار الاستيطان الحر، محددا في ذات الوقت نفوذ وسطوة المعمرين الجدد وتراجع دور السلطة العسكرية بالجزائر، مما سينعكس على نقل الأراضي الزراعية حيث ساهمت هذه السياسيات في زيادة أملاك الكولون بشكل كبير على عهد الجمهورية الثالثة وعرفت فقزة نوعية عما كانت عليه في السابق، وبهذا سوف تنتقل أملاك المعمرين من 565.000هـ سنة 1870، إلى 984.054هـ سنة 1876 أي ما يعادل 5.31%، وترتفع مساحة الكولون إلى 1.245.000هـ سنة 1880، لتبلغ 1.682.000 مطلع 1900، منها1.513.841 هـ ملكية أوربية موثقة بسندات[2] هـ، وتقفز هذه المساحة إلى 2.123.288هـ بحول سنة1917 [3]، وبهذا بتأكد لنا أن هناك عدة عوامل ساهمت في تطور المساحة الزراعية، تتمحور أساساً حول تفعيل القوانين وسريانها على عموم البلاد، في ظل ضغط الكولون وزراعة الكروم على الحكومة التي كانت ملزمة بمسايرة المرحلة الاقتصادية.

- قانون 22 افريل 1887

ساهم هذا القانون في بسط يد الكولون على المساحات الزراعية والغابية على السواء كما عمل على مسحا شامل للمساحات الزراعية في عموم البلاد وحصر مواردها، وبهذا

[1] الطاهر ملاخسو، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر1830-1962، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 38.

[2] بن آشنهو، المرجع السابق، ص62.

[3] بلاخ، المرجع السابق، ص 249. عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 ، ص72.

استطاع أن يمسح ما بين 1888-1934، ممتلكات 357 قبيلة من أصل 372، مخترقاً لأول مرة ممتلكات بلاد القبائل والأوراس، ومساحات واسعة من المنطقة الغربية والوسطى، وبهذا استطاعت السلطات الفرنسية التمكن من مسح ملكيات جل قبائل المناطق الشمالية والتلية والسهبية، بمساحة إجمالية تقدر ب 19.352.131 هـ، من أراضي زراعية ورعوية منها 682.989 مساحات غابية[1] .

وبعد القرن الأول من الاحتلال تغيرت معالم الخريطة الزراعية كلياً وبات في يد المعمرين 2.317.447هـ أراضي زراعية موثقة تم السيطرة عليها بأدوات ووسائل مختلفة مما يوحي بتنامي نفوذ طبقة برجوازية مهيمنة، سيطرت على الحياة السياسية والاقتصادية، وفي ذات الوقت ارتفعت أملاك الدولة إلى قرابة 5 مليون هـ[2] بعدما كانت 1.003.072سنة 1870 اي بزيادة قاربت 4 مليون هـ في ظرف نصف قرنا من الزمن بالإضافة إلى وجود 504.654هـ ممتلكات عامة، وفي المقابل تقلصت مساحة الأهالي من 8.698.694 سنة 1883 إلى 6.161.150هـ سنة 1899 حيث فقدت القبائل 2.537.544هـ في اقل من 20 سنة[3] ، ولم يبق بعد سنة 1935 إلا 15 قبيلة جلها في أعماق الصحراء تتملك فضاء رعوي متهالك، ولم يكن للسلطات الاستعمارية اهتمام واضح بها.

استطاعت الإدارة الفرنسية بفعل هذه القوانين تقويض القواعد الأساسية للاقتصاد المحلي الذي كانت يرتكز على النظم القبلية، والتي فقدت توازها واختلت مقوماتها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وسارت إلى الاضمحلال مع بداية القرن الجديد، مع بقاء مساحة أهلية في يد طبقة برجوازية في الفترة ما بين 1954 إلى نهاية 1956

[1] نفسه، ص ص207-209.

[2] اجيرون، المرجع السابق، ج2،ص 270

[3] نفسه،ص 270

ارتفعت ا من 543.310 هـ إلى 630.732هـ، تتفاوت في المساحات ما بين 11 إلى 6 هكتار، ، بينما تتحكم الدولة في 8.200.000 هـ بما فيها الغابات، ويظفر الكولون ب 2.916.000هـ.للتراجع هذه المساحة سنة 1956 إلى 2.8 م هـ[1] بفعل الظروف الحرب.

إن السياسية الزراعية الفرنسية بالجزائر من خلال مجموعة القوانين والمراسيم المتعاقبة، عملت على السيطرة المتزايدة للعقار الزراعي وتفكيك نظمه وتحويله لخدمة مشروع الاستيطان، مشروعاً كان يتطلب منها مناهج جديدة قصد تحويل مئات الآلاف من أوربا للجزائر، ودمجهم في النظرية الاستيطانية الزراعية، بعدما أدركت الحكومات المختلفة ان نجاح الاستعمار مكفولاً بقدرتها على التسيير الأمثل لمشروع الاستيطان، عدا ذلك لن يكون هناك جدوى وفاعلية من سيطرتها على ملايين الهكتارات الخصبة التي صادرتها بطرق وآليات مختلفة من أصحابها.

أن سياسية الاستيطان الزراعي سوف تأخذ أبعاد أخرى، أكثر خطورة وتزداد حدتها مع الزمن في ظل زيادة حركية الهجرة الأوربية نحو الجزائر، وهذا ما سوف نتطرق له في هذا الجانب

[1] مساعد أسامة صاحب منعم، **الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 3، العراق، ب ت ن، ص 224.

الفصل الثاني

كرونولوجيا الهجرة الاوربية نحو الجزائر1830-1930 وانعكساتها على الواقع الإقتصادي

- الهجرة الاوربية في مرحلة الحكم الملكي

1848-1830

- الهجرة الاوربية بالجزائر في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية

1870-1852

- الهجرة الاوربية في مرحلة حكم الجمهورية الفرنسية الثالثة

1930-1870

غدت الجزائر وتوابعها منذ الأشهر الأولى للاحتلال قبلة للعناصر الأوروبية والفرنسية بالخصوص، وتضاعفت الأعداد في السنوات القليلة الأولى بوضوح الرؤى السياسية والمغانم الاقتصادية، وامتدت إلى كل الفئات الأوربية من: الألمان الأسبان مالطيين الايطاليين، وكان لهم دور كبير في دفع حركة الإقلاع الزراعي وتثبيت هياكل الاستيطان

وإلى صعيد أخر كانت الهجرة الأوربية صورة من صور الهيمنة الاقتصادية، ذلك أن توسعها في الأرياف قابله اضمحلال تدريجي للبناء الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، لصالح منظومة أوربية لها تقاليد وأسس وتصورات تختلف كلياً عن المنظومة الأهلية القائمة.

- **الهجرة الاوربية في مرحلة الحكم الملكي 1830-1848**

أن المتتبع لحركة الاستيطان يدرك أن هناك عوامل مختلفة تحكمت فيها وساهمت في تسريع حركيتها في مراحل مختلقة، كما أدت إلى كبحه في محطات أخرى، هذا وقد ارتبط هذا المشروع بشكل كبير ببرامج الحكومات المتعاقبة على فرنسا. والمؤثرات والسياسية والاقتصادية للجزائر وفرنسا.

تعتبر فترة حكومة العهد الملكي (1830-1848) من أصعب المراحل التي عرفها الاستيطان، ذلك أن مهاجرو تلك الحقبة كونوا النواة الحقيقية للهيكل الرئيسي للاستيطان الأوربي بالجزائر، الذي ميزته مرحلتين أساسيتان هما الاستيطان الحر والرسمي، ونستشف ذلك من خلال حجم القوانين التي أقرتها السلطات الفرنسية، في ظل ضبابية المشهد حول أنجع الأساليب المعتمدة في تسيير الجزائر، على أن ندرك الأسباب الكامنة وراء الهجرة الأوربية للجزائر التي كانت تحركها العوامل الاقتصادية بالدرجة الاولى، وخاصة في الوطن الأم الذي عرف ركود اقتصادي في ظل ارتفاع العقار الزراعي بشكل غير

مسبوق، وساهم في تدهور أوضاع غالبية المزارعين الذين بلغ عددهم نحو 20 مليون مزارع من أصل 36 مليون ساكن في السنوات الأولي من الاحتلال[1]، ويبدوا أن هذه العوامل كان مقدمة الأسباب التي عجلت في هجرة الآلاف المزارعين من فرنسا نحو الجزائر بحثاً عن مستقبلا أفضل، خاصة وأن الدعاية الإعلامية كانت تقدم صورة مُشرقة وواعدة عن الأفاق الاقتصادية الزراعية في المستعمرة الجديدة.

منذ سنة 1830 أرست الطبقة البرجوازية ممثلة في كبار الملاك قواعدها بالجزائر، وساهموا بقدر كبير في الترويج للإمكانيات الكبيرة للمستوطنة الجديدة، في خلق فضاء زراعي متنامي نظير إمكانياتها الكبيرة ووفرة أراضيها الزراعية، وسهولة الحصول عليها من مالكيها ،مستفيدة من النشاط الكبير للآلة الإدارية في بسط هيمنها على العقار الزراعي بأسرع ما يمكن، كونه الوسيلة الأساسية في استقطاب الآلاف المهاجرين، مع توظيفها كورقة أساسية لاستمالتهم من أجل الاستقرار بالجزائر ولهذا سايرت بنود المرسوم المؤرخة في 08 سبتمبر 1830، و10 جوان 1831، وقانون 10 جوان 1831، التوجهات الكبرى للاستيطان، ببسط نفوذ على أكثر من 1.500.000هـ من أجواد الأراضي في أهم المناطق الآمنة.

انعكست هذه المقررات على وتيرة الهجرة التي ارتفعت من 602 سنة 1830 إلى 115.101 مستوطن سنة 1848، كما حاولت فرنسا منذ السنوات الأولى تذليل الصعوبات والعراقيل التي تحول دون الهجرة الأوربية للأمريكيتين وتحويلها للجزائر، ونجحت في إقناع 400 مهاجر آلماني وسويسري سنة 1832 من يمثلون 73 أسرة، قسمتها السلطات بين القبة ودالى إبراهيم ومنحت مساحة إجمالية قدرها 320 هـ[2]، ووسعت الحكومة الفرنسية تجاربها على عدة مناطق في أوربا خاصة إسبانيا وألمانيا

[1] Louis de Baudicour, op.cit, P.160.

[2] صالح عباد(المستوطنين) المرجع السابق، ص 11.

وايطاليا حيث كانت تشهد ظروفاً اقتصادية مزرية، على أن التركيز كان يتم على المناطق والإقليم الزراعية بغية إرساء قواعد الزراعة الكولونيالية بالجزائر.

إن هذه الجهود ساهمت في ارتفاع مستمر للعناصر الأوربية بالجزائر، غير أن هذا الارتفاع لم يكن على صورة واحدة ولا وتيرة متشابهة، فقد عرف مراحل ميزتها الازدهار تارة والانكماش تارة أخرى لذا تعالت أصوات تصب في إيجاد أنجع السبيل لتوطين الاستيطان، بكل الأساليب بما فيها التعجيل بانتزاع الامتلاك من الأهالي وحتى إبادتهم أن اقتصت الضرورة، كما نادت بتوفير الدعم المادي والمعنوي لحركة الاستيطان، وتسهيل إجراءات التملك والاستثمار.

وعلى هذا الأساس صبت الحكومة كل جهودها في إنجاح عمليات الاستيطان، حتى عرف الكولون الأوائل بما يعرف بكولون الحكومة"**les colons du gouvernement**"[1]، لأن الحكومة حملت على عاتقها تكاليف النقل والإيواء ومنح الأراضي الزراعية الخصبة، وتوفير الحاجيات الأساسية بصورة مستمرة في المناطق التي أُسكنوا فيها، حتى يتمكنوا من استغلال مزارعهم استغلال أمثل.

إن الاختيارات الكبرى للحكومة الفرنسية في الفترة الأولي ما بين 1830-1840 سارت في نهج الاستيطان المدعم، أو الاستيطان الحر[2] في بعض أدبيات الاستعمار، لان الحكومة هي التي كانت تروج لحركة الهجرة عبر وسائلها المختلفة في البلاد الأوربية، وتساهم في تسيرها وتمويلها، بغرض استعملها أداة قوية لإنجاح مشروعها السياسي، على انه وجب القول أن الصورة لم تكن واضحة للحكومة الفرنسية بشان مستقبل الجزائر، قبل ان فصل البرلمان في قضية الجزائر صيف 1834.

ورغم ذلك فان حركة الهجرة في هذه المرحلة كانت محتشمة في عمومها، رغم الارتفاع الطفيف بعدما فَصَلت فرنسا في قضية الجزائر بعد تجاذبان ساستها وتحقيقات

[1] بن داهة (الاستيطان) المرجع السابق،ج1، ص41.
[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسي عصفور، عويدات للنشر، بيروت، 1982، ص41.

لجنها، التي أفضت بترسم الاحتلال إثر بنود مرسوم 22 جويلية 1834 الذي ساهم في تفعيل حركية الهجرة حيث ارتفعت وتيرتها من 9.750 سنة 1834، إلى 14.561 مستوطن سنة 1836، وابتداء من هذا التاريخ سوف يشهد الاستيطان انفتاح كبير وارتفاع متواصل لتعرف الجزائر تزايد أمواج الهجرة بصورة منقطعة النظير وفق ما يلي:

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1831	3.228	1837	16.770	1843	59.186
1832	4.856	1838	20.078	1844	75.420
1833	7.812	1839	25.000	1845	96.119
1834	9.750	1840	27.865	1846	109.400
1835	11.221	1841	37.374	1847	103.863
1836	14.561	1842	44.531	1848	115.101

René Ricoux, P.33.

الهجرة الكولونيالية في عهد كلوزيل 1835-1837

بلغت حركة الهجرة قبل وصول كلوزيل للحكم 11.221 مستوطن، رغم ضخامة المصادرات التي بلغت نحو 2 مليون هـ، والدعم الحكومي الكبير للمسار الهجرة، أرقام تنم على صورة متناقضة تَأسيس عليها الفكر الاستيطاني، على أن المضي في هذه السياسة لم يكن ممكن في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تعرفها الحكومة الفرنسية، والتي يميز عليها الركود الاقتصادي في الوطن الأم، إلى جانب أن جموع المهاجرين الأوائل كان جلهم من المفلسين البائسين، والمغامرين الباحتين عن الثروة، وأن معارفهم كانت بدائية في المجال الزراعي، الذي كان يعد حجر الأساس في المشروع الاستيطاني بالجزائر، ولهذا كانت السنوات الأولي من الاحتلال تشهد إقبالا محتشماً رغم حجم الوعود والدعاية والإمكانيات الحكومية المسخرة لم تبلغ حركة الهجرة عتبة 9.750 مهاجر بنهاية 1834 .

ولما كانت هذه الأرقام بعيدة جداً عن تطلعات الحكومة الفرنسة مضي كلوزيل أبعد من ذلك، فنادي إلى توجيه الرأسمالية الأوربية نحو الجزائر بدل المستعمرات الفرنسية الأخرى وخاصة سان دومينوا، مؤكداً بان الجزائر بإمكانية أن تعوض خسائر فرنسا من جراء فقدان لمستعمراتها، كما أمر بفتح المجال واسعاً أمام الشركات الزراعية وتسهيل استثماراتها في الجزائر[1]، ونستشف تأثير عمق سياسيته الاستيطانية على المهاجرين الجدد من خلال كلمته بمناسبة عهدته الثانية الجزائر في 10 أوت 1835 « لكم أن تنشئوا من المزارع تشاءون، ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها، وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة، وبالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد وسوف يكبر بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عَبَرَ المحيط واستقر في أمريكا منذ بضعة قرون»[2]، وأضاف « يجب أن تعلموا أيضا أن هذه القوة العسكرية التي هي تحت إمرتي ما هي إلا وسيلة ثانوية، ذلك انه لا يمكن أن نغرس العروق الأوربية هنا إلا بواسطة الهجرة الأوربية فقط»[3]

عول كلوزيل من خلال سياسية الرامية التي تركيز الرأسمال الأوربي في الجزائر مستغلا قربها الجغرافي وإمكانيتها الهائلة، والتشابه الكبير في البيئة المناخية إلى تحويل تحويل الجزائر إلى سان دومينغ جديدة، مع التأسيس لقوة استيطانية أوربية يكون عماد المخططات السياسية والاقتصادية في الجزائر، دون النظر في مصير الأهالي، ولان بدأ أن سياسيته تقوم على إزالتهم أزلة ممنهجة انطلاقا من مصادرتهم الأراضي الزراعية المقوم الأساسي للبقاء، وتفعيل سياسة الحشر والإبعاد والإزاحة عن المضارب الزراعية والرعوية.

[1] Bertrand Clauzel, **Observation du Général Clauzel sur Quelques Actes de son Commandement a Alger ,** A-j.denain ,Paris, 1831, PP.08-32.

[2] الاشرف، المرجع السابق، ص80.

[3] صالح عباد(المستوطنين)المرجع السابق،ص 11.

استطاع كلوزريل سنة 1836 تأسيس أول مركز استيطاني في بوفاريك، ورغم أن المنطقة كانت عبارة عن أوحال ومستنقعات تنتشر فيها عدة أمراض، إلا أنها استقطبت 100 أسرة أوربية استفادت من 173 قطعة زراعية، وشكلت هذه المستوطنة منطلقا للاستعمار الرسمي[1] وجاءت هذه الخطوات في ظروف سياسية اتسمت بنفوذ السلطات العسكرية على الواقع السياسي في جبهتي الشرق والغرب مما ساهم في ارتفاع وتيرة الهجرة التي بلغت في ظرف سنة واحدة لتبلغ 16.770 سنة 1837.

عُدت مساهمة كلوزيل خطوة هامة سوف يكون لها وقعها على مستقبل الاستيطان شرط أن تستصلح الأراضي الممنوحة بالشكل الذي وضعت له، لكن سرعان ما ظهرت مشاكل جمة واجهت حركة الاستيطان في بدايتها وأدرك القائمة على مشروع الاستيطان بأنه ما لم تتخذ التدابير الضرورة سوف يُعصف بمشروع الاحتلال ككل، وتبدوا خطط كلوزريل في مجال الاستيطان، خطط عسكرية أكثر منها استراتيجية زراعية ولذلك سوف تشهد عقبات كبيرة وتحديات جمة تعمل على تثبط تطورها.

ورغم ذلك واصل في سياسته المعتمدة على الفرق العسكرية بالأساس في التأسيس لفكر استيطاني إمبريالي، فوزع أراضي زراعية خصية ذات 4 هكتار على كل فرقة عسكرية قصد خدمتها، والانتفاع بها، وبالموازاة مع ذلك خطي كلوزيل أولى خطواته في التأسيس لفكر زراعي كولونيالي[2] بإحكام سيطرته على مزرعة مساحتها 1000هـ بنواحي الحراش وأطلق عليها اسم"المزرعة النموذجية الإفريقية" وجعلها تحت وصاية مجموعة من الجنود[3].

هذه الخطوة سوف يكون لها وقعها على مسار حركة الاستيطان الزراعي، رغم التحديات الجديدة بإصابة ثلاثة الآلاف جندي منهم 1.800 فرنسي بالحمى الفتاكة،

[1] كمال كاتب، **أوربيون اهالي ويهود بالجزائر1830**-1962، دار المعرفة، 2011، الجزائر، ص130.

[2] سعد الله (الحركة الوطنية) المرجع السابق، ج1، ص37-44.

[3] Franc Julien, **la colonisation de la Mitidja, édit champion**, CCA, Paris 1929, P.82.

وعجلت بعودة أعداد كبيرة من الجند إلى مواطنهم[1]، على أن هذه الصيغ من الاستثمار لا تعبر بأي شكل من الأشكال عن رؤية اقتصادية، لان تركيبة المنتفعين غير متجانسة، وبالتالي لا يمكن أن تساهم في استغلال أمثل لمساحات زراعية واسعة، ويبدوا من هذه السياسة اغرائية لإبقاء العدد الأكبر من الجنود المرافقين للحملة، أو الذين قدموا بعدها خاصة بعدما تبين لهم زيف الوعود من الحكومة الفرنسية بكون الجزائر مجالاً للثروة، كما أن أعداد كبيرة جدا لم تستطع التأقلم والبيئية الجديدة واضطروا للعودة للديار، ومن تلك العناصر التي استقرت في سهول متيجة فأصيبت بمختلف الأمراض والأوبئة الفتاكة .

عدت هذه أولى الضربات التي يتلاقها الاستيطان في وقت مضت الآلة العسكرية قدما في مناطق واسعة في شرق البلاد وغربها، واستطاعت السيطرة على مئات الهكتارات الخصبة في أجود المناطق الزراعية، لكن ذلك يبقى دون فائدة ما لم تمنح لمعمرين جدد قادرين على التأقلم والبقاء من جهة، والاستثمار الناجح في هذه المزارع من جهة أخرى، غير أن أخبار الأمراض والحمى وموت الجند، سرعان ما انتشرت في أوربا وفرنسا بالخصوص وكبحت مسار الهجرة مؤقتاً نحو الجزائر لصالح العالم الجديد الذي استقبل 16.000 مهاجر فرنسي فيما كانت حصة الجزائر 4.000 فقط ما بين 1835 إلى 1836.[2]، مما عجل بالحكومة إلى إيجاد بدايل مستعجل، ونستشف ذلك من خلال الإغراءات الكبيرة للعناصر الألمانية المتضررة من ازمة الجفاف والكساد الاقتصادي، حيث وفدت 800 أسرة سنة 1835 تم توزيعها في مستوطنات بالجزائر ووهران[3] .

رغم الإمكانيات والأموال المرصودة لعمليات الهجرة والاستيطان والمساحات الممنوحة للمعمرين، وتأسيس عدة شركات زراعية في نهاية عهدة كلوزيل لم تستطع الزراعة الكولونيالية الإقلاع، بل كان حالها شبيه إلى حد ما بزراعة الأهالي ذات

[1] سعد الله (الحركة الوطنية) المرجع السابق ،ج1، ص37.
[2] علي عبود، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830-1899- القطاع الوهراني نموذجاً**- رسالة ماجستير ، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران، 2013-2014، ص57.
[3] كمال كاتب، المرجع السابق، ص 130.

الأساليب البدائية، غير أن عاملاً أخر ظهر في الأفق وكاد أن يكبح النظرية الاقتصادية الأوربية، ويفشل مشروعها، وهو تأكيد منظري سياسية الاستيطان ممن أشير لهم سابقاً، عن ضبابية الرؤية الحكومية لكيفية تيسير المشروع الزراعي بالجزائر، مع بطئ حركة الهجرة و صعوبة إقناع المهاجرين بالهجرة للجزائر والبقاء فيها، وفسل الحكومة في ايجاد الاعتمادات المالية الكافية للمشروع الجزائري.

ورغم ذلك فأن هذه الوضعية لم تكن الحالة العامة لوضعية المهاجرين، فعدد منهم بلغ حلمه واستطاع تملك مساحات شاسعة جدا من أجود الأراضي الزراعية ففي متيجة قدرت مساحة بعض المستثمرات أكثر من 10.000هـ[1]، ولربما كانت هذه المزارع لشخصيات سياسية نافذة في حكومة شارل العاشر، التي أرغمت على الهجرة إلى الجزائر مخافة أن تطالها تصفيات النظام الجديدة .

قرر كلوزيل منذ نهاية 1836 بدعم من برلمان دولته منح المزيد من الامتيازات وإعطاء كل أسرة 4هـ مجاناً وإصدار عقود التمليك في حدود ثلاث سنوات من استصلاحها، مع بناء المسكن وتقديم الدعم لصاحبه، مكنت هذه الاستراتيجية حتى نهاية سنة 1839 من منح 2743 هكتار إلى 316 أسرة[2]، ما ساهم في ارتفاع عدد المستوطنين بشكل متواصل ليبلغ سقف 16.770 في نهاية عهدة كلوزيل الثانية، ورغم هذه النسبة المعتبرة فهي تسير وفق منظري الاستيطان بخطي متثاقلة بالنظر إلى حجم الإمكانيات المتاحة، والتدابير المتخذة، والأموال المرصودة منذ الاحتلال.

إلى جانب التقرير الواردة من الجزائر، تعطي صورة واضحة عن التحديات التي يعرفها الاستيطان بالجزائر، وأن مغامرات الثراء كانت في بدايتها كارثية، ذلك أن جموع من المهاجرين كانت تتهاوي أمام الحمى والكوليرا ومختلف الأمراض، ومن لم تسقطه الأسقام أسقطه مرارة الواقع وزيف أحلام الحكومة الفرنسية التي جعلت من المستوطنة

[1] René Ricoux, op.cit, P.253.
[2] Busson Henri .op. cit , P.34.

الجديدة حلم كل مغامر، غير أن المتتبع للواقع يدرك حجم المأساة التي ألمت بهم، ذلك أن مئات من الأسر المهاجرة كانت بترصدها الجوع والأمراض الفتاكة.

وأمام هذه التحديات ظهرت جملة من الآراء تنادي إلى إزالة العراقيل التي تقف عائقاً في وجه الاستيطان، ومن ذلك قدم – Stockmar - أحد أهم المنظرين للسياسية الاستيطان بالجزائر منذ بدايتها، وممثل الأسر الرأسمالية السويسرية، مقترحاً باستقدام عناصر من سكان الحدود الايطالية النمساوية المعروفين ب–Tyroliens – المشهود عنهم الشدة والبأس والتأقلم مع الظروف الصعبة، ومنحهم قطع زراعية وأسلحة في عنابة، واستعمالهم كعمال مزارعين وجنود ليشد بهم ركائز الاستيطان في بدايته، ومن جهته قدم العقيد– Marengo- مقترحا أخر باستعمال المساجين في تشييد القرى الاستيطانية، واستصلاح المزارع وشق قنوات الري وتعبيد الطرق والممرات، ما قد يخفض نسبة التكاليف الحكومية حسبه إلى العشر، كما اقترح منح 5هـ من لأراضى الزراعية لكل أسرة وإعفائهم من رسوم في الخمس سنوات الأولي، وهو ذات الطرح الذي Buret Eugène مع ضرورة تشيد قري زراعية مكتملة الهياكل تضم كلا منها 100 أسرة مزارعة [1]. وذهب رجل الدينLandmann والمتشبع بأفكار أستاذه بيشار-buchez- إلى رأي مخالف عمن سبقه، حيث اقترح إغراء المستوطنين بالمال بمنحهم 400.000 ف، لأصحاب الحقول الكبيرة قصد الاستثمار والاستقرار[2]، وذهب جول جيرار بعيد مشيراً إلى أن إمكانيات الجزائر تؤهلها لاستقطاب 08 ملايين أوربي تستطيع الدولة أن تمنح لهم 16 مليون هكتار من الأراضي الخصبة[3].

وتفاعلت آراء السياسيين بالمؤرخين وعلماء الاجتماع، ومن ذلك كتب الدكتور بوديشون « الذي يهمنا قبل كل شيء هو تأسيس مستعمرة نملكها بصفة نهائية، وننشر على شواطئ البربرية المدنية الأوربية، ومن البديهي أن اقصر الطرق لبلوغ غايتنا هو

[1] Buret, Eugène, op.cit ,P.242.
[2] Libed ,P.245.
[3] صالح عباد (الجزائر) ،المرجع السابق، ص 11.

نشر الرعب»[1] هذا الخطاب الذي يحمل في طياته روح الإبادة والكراهية للأهالي، كان إستراتجية معتمدة لعدد من ممارسي السياسية الفرنسية بالجزائر، غير آليات نقله للواقع كانت بعيدة المنال على حكومة كانت تعرف هزات متواصلة، وكتب "شارل فوري" بان الهجرة الأوربية نحو الجزائر يجب أن تكون بأعداد هائلة جداً ويجب على أن تبعث ب« جحافل دهماء من الأوربيين إلى الجزائر، وأنه باستطاعة فرنسا أن تبعث دون أن تنهك قواها أو تزهق نفسها أربعة ملايين نسمة ،ثم تبعث أوروبا ما تبقى»[2]

وذهب طوكفيل وهو من أنصار الهيمنة العسكرية في الجزائر، إلى أن الاستيطان والاحتلال يسران جنباً لجنب، وان فكرته تقوم على احتلال كامل واستيطان شامل[3]، كما نادي بضرورة أن تتكفل الحكومة وعلى عاتقها ببناء المستوطنات للوافدين الأوربيين مع توفير الحماية لهم في رسالة واضحة للحكومية الفرنسية بأن ترفع من وتيرة الإجراءات المتخذة ضد الأهالي حيث أكد " أن نزع الملكية في الجزائر وجب أن يسير بسرعة متوحشة"[4] رغم أن طوكفيل ذاته يتحفظ على الطريقة المأسوية في التعامل مع السكان الأصليين في أمريكا بشان انتزاع الملكيات، والواضح أن أفكاره تصب في سياق الصراع الحضاري بين فرنسا وبريطانيا وبالتالي فتطبيق آراءه على أرض الواقع لا يمكن أن تتم، ذلك أن المستعمرة الجديدة تختلف تمام الاختلاف عن العالم الجديد.

أن هذه الخطابات المتضاربة في مشروع الاستيطاني الفرنسي بالجزائر، تجتمع في التنظير للعنصرية في أسمى معانيها، وكأن أفكار الثورة الفرنسية والإصلاحات الكبرى التي عرفتها المجتمع الفرنسي والتحولات العميقة في التعاطي مع القيم الإنسانية والمساواة والمبادئ لا تصلح في جغرافية الجزائر، كما أن طوكفيل ومن معه قد حمل لنا تناقضات كبرى في أفكارهم بين إسقاطاتها لواقع المجتمعات في أمريكا حيث نادى بوجوب تجذر

[1] Busson Henri .op. cit , P.52.

[2] فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة ابو بكر رحال، مطبعة فضالة، المغرب، ب تا، ص 73.

[3] طوكفيل، المصدر السابق، ص38-42.

[4] نفسه، ص89

أفاق المساواة والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، وبين تنظيره لواقع الجزائر، بان يجعل منها جغرافية استقطاب للعنصر الأوربي ومؤهلاته الاقتصادية، ازدواجية الطرح هذه تجعلنا ندرك أمرا واحد وهو مكانة الكبيرة للجزائر في السياسية الاستعمارية ، وفي الوقت ذاته تعطينا صورة دقيقة عن صعوبة التي تتخبط فيها فرنسا لأجل تطبيق مشروعها على أرض الواقع، خاصة في العقد الأول من الاحتلال.

- الهجرة الاوربية في عهد الجينرال بيجو 1841-1847

بوصول بيجو للحكم في الجزائر اقر إعادة هياكله الاستيطان، وتَوافق تنظيره مع ضخ دماء أوربية جديدة في عموم المقاطعات، مما أرغمه بإعادة النظر في الطريقة التي يسير تفكيك العقار الزراعي كونه عملية محورية في تثبيت دعائم الاستيطان إلى أبعد الحدود.

على أن بيجو لمع نجمه قبل وصوله للجزائر، فمنذ خطابه أمام مجلس النواب بتاريخ 16 يناير 1840 أعطي إستراتجية جديدة للاستيطان تعتمد على تظافر جهود الرأسمالية الكولونيالية وتركيزها لزيادة فعاليتها مؤكدا أن فرنسا « في حاجة إلى جحافل الدهماء من المعمرين الفرنسيين والأوربيين، ولكي تجلبوهم فمن اللازم عليكم أن تعطوهم أراضي خصبة ...، أينما وجدتم مياها متدفقة وأراضي مرعة ومراعي ترعى انزلوا بها المعمرين ولا يهمكم أمر أربابها، يجب توزيع هذه الأراضي للأوربيين حتى يصبحوا أصحابها وأربابها، ويصير أربابها الأولون نسيا منسيا»[1]، منهجية يبدوا انه راقت لمنظري السياسية الاستعمارية وأقطاب السان سيمون، ليمهدوا لبيجوا حكم الجزائر في العام الموالي، ويأخذ على عاتقة إنقاذ فرنسا من المعضلة الجزائرية التي باتت تربك ساسة باريس، نظيرا التخبط الكبير على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

[1] Bugeaud, Les Constructeurs de la France d' Outre-Mer, éditions correa, Paris 1946, P.208.

تزامنت فترة بيجو وتدهور أوضاع في فرنسا منذ 1843 لتزاد حدة سنة بحلول 1846، بفعل الخلل الاقتصادي جراء الزيادة السكانية المتواصلة، التي بلغت نحو مليون نسمة في الخمس سنوات الاخيرة وهي مرشحة للارتفاع بشكل متواصل، يقابلها انهيار اقتصادي وارتفاع متواصل للأسعار[1].

كما تفشت البطالة أوساط المزارعين، وتدهورت الحقول، لتكون هذه المشاكل منطلقاً اعتمد عليه بيجو، مركزاً جهوده على العنصر الفلاحي بشكل كبير ضمن تشكيلة جيشه، وذلك بإقطاعهم أراضي زراعية في السهول الخصبة، كما أقر بتسهيل الإجراءات لتمليك المهاجرين الجدد أجود المزارع وأخصبها، مقابل مبالغ رمزية لا تتعدي 47 ف/هـ وينخفض السعر إلى النصف المناطق البعيدة [2]

جلبت هذه التدابير 10.000 مستوطن فرنسي جديد ، تم توزيعهم في أهم وأجود المناطق الساحلية الخصبة، كما اقترح من الحكومة توفير 300 مليون فرنك لإنجاح مشاريعه، مؤكداً في جل خطاباته، أن الجزائر بجاحة لعمال ومزارعين بصورة مستمرة ، مما يضمن له تكريس واقع الاستيطان وتفعيل نجاعته.

استغل بيجو قرارات 27 جانفي 1841 الرامية لمصادرة الممتلكات دون التميز بين الملكيات الفردية والخاصة، وملكيات الوقف بحجج المصلحة العامة فأرتفع عددهم وتيرة الهجرة سنة 1840 من 28.000 مستوطن[3] إلى 37.374 سنة 1841، ليقفز التعداد إلى 75.420 سنة 1845 بزيادة قدرها 38.046 في ظرف 4 سنوات فقط، لتبلغ حصيلة الاستيطان في عهده إلى سقف 75.998 مستوطن بمعدل سنوي قدرة 10.856 معمر أوربي، استطاع البقاء والتأقلم مما يدل على حجم الإمكانيات المسخرة والمصادرات المحولة .هذه النسب هي الأعلى من كل ما سبق، ولم تبلغها حركة الاستيطان من قبل

[1] Louis de Baudicour, op.cit, P.154-155.

[2] عبد المجيد بوحلة، المرجع السابق، ص80.

[3] Paul Azan, **Bugeaud et l'Algérie**, Paris, 1930. P123.

حيث ارتفع عدد المستوطنين من27.865 سنة 1840 إلى 103.863 سنة 1841، مما يدل على أن سياسية السيف والمحراث كانت ناجعة إلى أبعد الحدود، رغم تأثرها في عدة محطات بعوامل التأقلم مما أدى بانكماش حركة الهجرة من 109.400 سنة 1846 إلى 103.863 سنة 1847 بفارق قدره 5.537 مستوطن، بفعل الأزمة المالية التي أدت إلى ارتفاع سعر العقارات بشكل كبير، محدثة مضاربات واسعة في أهم المناطق الجزائرية، خاصة مدينة الجزائر، وهران، والبليدة[1]، مما ساهم في إفلاس العديد من الأسر واضطرارهم العودة إلى أوربا. بعد إدراكهم صعوبة تحقيق أحلامهم في الجزائر.

وبهذا يكون بيجو قد فرض سياسته الاستيطان الرسمي منذ نهاية1841[2]، كشكل من أشكال السياسية الحكومية في المجال ووسيلتها في إنجاح مشاريعها الزراعية بالجزائر، ورغم ذلك يمكن القول أن سياسة بيجو في هذا الميدان رغم اتساع مدها، أتسمت بالفوضى ولا عقلانية، وذلك في طريقة تعاطيه مع العقار الزراعي وفي آلية استغلاله، بشرائحه واسعة من الجنود الفلاحين الذين يستفيدون من أراضي يستغلونها دوريا لمدة خمس سنوات مدة خدمته العسكرية، بعدها يمكنه تُملكها، هذه الصيغة تعد بمثابة إغراء لفئات واسعة من الجنود قصد البقاء في الجزائر.

إن الإحصائيات الواردة من الجداول الرسمية وسجلات الحالة المدنية، يتضح أن سياسة بيجو قد أعطت نتائج كبيرة، حيت إقناع آلاف الجنود بالبقاء وتكوين أسر، فارتفعت بذلك أعداد المعمرين ومعهم نسبة المواليد إلى مستويات كبيرة. مؤشر ينم عن نجاح عمليات الاستيطان، أخذةً منحى تصاعدي في فترة حكم بيجو حيث ارتفعت العدد من 53 مولود 1143 سنة 1840، لينعكس على الحالة للاستيطان ب 66.984 مهاجر أيام حكم بيجو بالجزائر ،وتأتي له هذا الارتفاع الكبير في مسار الهجرة نظير سياسية السيف والمحراث والمعتمدة، وفي طريقته المعتمدة على تعزيز الاستيطان بواسطة

[1] René Ricoux, op.cit, P.36.

[2] كمال كاتب، المرجع السابق، ص131

الجنود حيث استطاع بيجو أن يكون بهم مجتمعا جديد، يعزز به أسس الاستيطان من جنودا تولدت لهم الرغبة في البقاء وتكوين اسر امتلاك ضياع واسعة، عاملاً ساهم في اتساع المساحات المخصصة لهم بشكل متواصل ومعها ارتفعت أعداد المهاجرين بشكل كبير.

غير أن الملاحظ أن عدد الوفيات ارتفع بشكل كبير من 1840 سنة 1837 إلى 5826 سنة 1846[1] وبتالي يكون المجموع أيام حكم بيجو قد بلغ عتبة 25.503 فرد، تمثل ربع العدد الذي يُكون ركيزة الاستيطان. رقم مهول يدل على أن السياسية الاستيطانية كانت تنزف بشكل كبير، رغم الإمكانيات المتاحة والتسهيلات المقدمة. وهذا نتيجة الانتشار الكبير للحمي والأمراض المختلفة التي لم تسعف الأوربيين للاستقرار بالجزائر، وزادت وطأة بتوغل العنصر الأوربي في الريف الجزائري، حيث أسقطت الأسقام أعداد كبيرة ارتفعت مع الزمن، ولم تستطع الحكومة إيجاد حلول لها، بالرغم من المنظومة الصحية والرعاية الطبية التي يتمتع بها العنصر الأوربي.

وأمام هذا الانهيار التدريجي لحركة الاستيطان، توجهت أنظار منظري السياسية الاستعمارية إلى العنصر الألماني والسويسري الذي أثبتت الإحصائيات أن نسبة الوفيات في صفوفه تعد هي الأقل من جملة العناصر الأوربية لتأقلمه مع البيئة المحلية ومقاومته لعدد كبير من الأمراض[2] .

هذه السياسية راهنت على الاستيطان بكل أطيافه وجنسياته، قصد التأسيس لقواعد زراعية صلبة تكون عماد المخططات الحكومية، مما ساهم في ارتفاع نسبي رغم صعوبة الظروف السياسية والمالية للمستوطنة، ويعود ذاك إلى تدهور الاقتصاد الفرنسي مما انعكس على ارتفاع الأسعار، وانتشار البطالة، وتفاقم أزمة العقار التي بلغت مستويات قياسية، قابلتها التسهيلات الكبيرة التي رافقت عملية الهجرة والدعاية الإعلامية المكثفة في

[1] René Ricoux, op.cit, P.118.
[2] Temime Emile, **La migration européenne en Algérie au XIXe siècle**, migration organisée ou migration tolérée.. In, R.O.M.M , n°43, 1987. Monde arabe، migrations et identités. P.34.

عموم النفوذ الفرنسي في أوربا، وخاصة الأقاليم الألمانية والإسبانية، في ظل الامتيازات الكبيرة المقدمة من الحكومية الفرنسية للمعمرين بالجزائر.

على هذا المنوال تواصلت قوافل الهجرة من مختلف المناطق الأوربية، واختلفت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية فمنهم الرأسماليين، والملاك، والمزارعين، والبطالين، وبالنظر في طبيعة التركيبة البشرية للوافدين الجدد من مختلف الأطياف يلاحظ عليها سيطرة العنصر الفرنسي بشكل كبير وفق ما يلي.

الجنسية	1833	1836	1841	1845
فرنسيين	3.478	5.485	16.677	46.339
اسبان	1.291	4.592	9.748	25.335
ايطاليين	1.122	1.802	3.795	8.047
اجلو مالطي	1.213	1.802	3.795	8.047
المان	692	783	1.547	4.451
جنسيات أخرى	16	54	2.340	3.411
	7.812	14.561	37.374	95.321

René Ricoux: P.13.

سياسية الاستيطان 1847-1848.

أن الفترة ما بين 1847 إلى 1848 كنت مرحلة صعبة للغاية في حركة الاستيطان ونستشف ذلك من خلال التغيرات التي طالت الحكام العامون حيث تداول عليها 6 حكام[1] في ظرف سنة واحدة، وهذه سابقة غير معهودة رغم أن الفترة كانت تعرف استقرار تام في الجبهة العسكرية، مما يدعوا وطبيعة هذه التغيرات التي يبدوا أنها متعلقة بطيعة تغير النظام في فرنسا، وبمساعي الحكومة في تغير خطها حول سياسة الاستيطان والهجرة في الجزائر.

تعززت حركة الاستيطان بعد رحيل بيجو بقرار 19 سبتمبر 1848 القاضي بإنشاء 42 مستوطنة جديدة، للمحافظة على نفس نسق الهجرة الأوربية نحو الجزائر، كما

[1] Louis Christophe Leon luchault de la Moriciere, Marie Alphonse Beddeau, Henri Eugene Philippe Louis d Orleans, Louis Eugene Cavaignac, Nicolas Anne Theodule Changarnier, Gerald Stanislas Marey Monge.

كان يهدف، لتوطين 13.000 فرنسي في أجود الأراضي الزراعية الخصبة، وراهن – **Louis Philippe** – على عناصر الجيش أو ما يعرف جيش إفريقيا في تفعيل حركة الاستيطان، ويبدوا أنه اقتبس أفكاره من بيجو، على أن يكون الفارق بينهما في أعطاء حرية أكبر للجنود في التَملُك، ويكون بذلك أسَسَ للفكر الرأسمالي الحر في الجزائر، ذلك أن سياسيته جاءت في ظل التراجع الكبير للهجرة بفعل حمي الذهب، التي حولت الأمواج البشرية للعالم الجديد، مقترحاً تخصص ميزانية حكومية للاستيطان قيمتها 50 مليون فرنك تصرف على مدى 20 سنة، مخصصة لتشيد المستوطنات وتجهيزها وتسهيل عملية الهجرة ودعمها[1]، وسرعان ما أثمرت مقررات هذا القانون سريعاً بوصول 20 ألف معمر جديد، منهم 15 ألف فرنسي، تم إسكانهم في 42 مستوطنة في المناطق الشمالية[2]، كما ألزم هذا القانون الجهات الحكومية بتخصيص قطع زراعية واسعة لهم، وتقديم الدعم المادي والمعنوي[3]، وكان من انعكاسات هذه القوانين استفادة الأسر المهاجرة من 12 هـ، مع دعم يصل إلى 1500 ف[4].

جاءت هذه التدابير لتعالج الخلل في توطين المعمرين وتشجيعهم على الهجرة، بعد الانكماش الكبير نتيجة انتعاش حركة الهجرة، والتذمر الكبير نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في فرنسا، وأثمرت هذه الجهود في رفع وتيرة الهجرة من 103.863 سنة 1847 إلى 115.101 سنة 1848 بزيادة قدرها 11.238 مستوطن جديد .

كما عمدت السلطات الفرنسية إلى تدابير من شانها أن تساهم في إزالة العراقيل التي تلازم الاستيطان، وجعل الحياة للمعمرين الجدد تشبه إلى حداً ما، تلك الحياة المألوفة في باريس، لذا نجد حكومة الجمهوريين تطعم حركة الهجرة بطوائف اجتماعية مختلفة من

[1] Louis de Baudicour, op.cit, P.154-155.

[2] بوعزيز(السياسة) المرجع السابق، ص16.

[3] Maxime Pasteil, op.cit, PP. 168-169.

[4] Fischer Fabienne ,op.cit, P.61.

فنانين وأدباء ومسرحيين، وتؤسس لهياكل ومدارس وبني تحتية مختلفة، في خطوة منها لدمج الوافدين الجدد في بيئية تقارب بيتهم التي آلفوها، ومحاولة منها لتوطنهم توطين تام وثنيهم عن العودة إلى الديار.

- الهجرة الاوربية في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية فبراير 1848 - ديسمبر 1851

عرفت سنة 1848 تغيرات كبيرة كادت أن تعطف بجهود الحكومات التي كانت تتخذ من الاستيطان سلاحاً يضاهي أسلحتها المُوجهة في وجه الثورات الشعبية، ذلك أن اكتشاف الذهب على ضفاف نهر كاليفورنيا منذ جانفي 1848 صرف أمواج الهجرة الأوربية عن الجزائر لصالح كاليفورنيا التي فتحت سلماً للثروة، فأنخفض التعداد العام للمعمرين من 109.000 سنة 1847 إلى 103.893 سنة 1848.غير أن هذا السبب لم يكن العامل الوحيد الذي ساهم في انكماش تعداد المعمرين، بل يعود أيضا إلى عودة أعداد كبيرة منهم إلى أوطانهم الأصلية بفعل الأزمات المالية والمضاربات العقارية، إضافة إلى هلاك 4835 نتيجة الأمراض الفتاكة التي ألمت بهم.

سهلت سياسة الجمهورية الفرنسية الثانية عمليات الهجرة نحو الجزائر،لتستقطب ما بين 1849-1850 أكثر من20.500 أوربي تم توطينهم في42 قرية فلاحيه ريفية أنشأت خصيصا لهم. هذه التسهيلات بقدر ما رفعت وتيرة الهجرة الأوربية، بقدر ما رفعت معها حركية الانسياب والتوغل في الأرياف الداخلية، وهو العامل الذي كانت تراهن عليه الحكومة الفرنسية وبذلك بلغ عددهم 42.493 مستوطن سنة 1851 بما يعادل 32.36% من عدد المعمرين[1].

غير أن التحديات والعراقيل تواصلت محاولة كبح عملية الاستيطان الموسع، وذلك بسبب انتشار وباء الكوليرا بشكل كبير في الفترة ما بين ما بين 1849 إلى نهاية

[1] Busson Henri ,op. cit, P. 35

1850[1] وساهمت في انكماش العدد الإجمالي من115.101 سنة 1848 إلى 112.607 سنة 1849، عوامل تسبب في كارثة ديمغرافية حقيقية، وكانت وهران لوحدها تفقد أكثر من 200 ضحية يومياً ناهيك عن المناطق الأخرى في ظل ضعف المنظومة الصحية بالجزائر، وعدم تغطيتها كل المناطق التي توزع فيها الكولون، كما عرفت البلاد تفشي المجاعات في عموم المناطق الزراعية، بفعل العوامل الطبيعية وزحف أسراب الجراد ما بين 1845-1852، لتزاد حدة مع الزمن[2].

رغم الهزات التي عرفتها حركة الاستيطان في هذه المرحلة، إلا أن مكاسب جوهرية تحصل عليها المعمرون بالجزائر، ضمن ما اقره دستور 4 نوفمبر 1848 القاضي بمنحهم أربع مقاعد في البرلمان الجديد[3]، خطوة سوف يستغلها الكولون لتحريك الدفة لصالحهم في ظل ارتفاع تعدادهم المتواصل وزيادة نفوذهم السياسي والاقتصادي على مشارف قيام الإمبراطورية الثانية.

3- سياسة الاستيطان في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1852-1870

تطبيقاً لسياسيتها سهلت من هجرة كل العناصر الأوربية وخاصة العناصر المعروف عنها المقاومة والتمرس من ألمان والسويسريين مع وضع شروط جديدة على الهجرة الأوربي .

بذل -Jean Louis - ما بين 1851-1858، جهود كبير في مجال الاستيطان بجملة من الإجراءات الإدارية ساهمت هذه الجهود في ارتفاع حركة الاستيطان من 131.283 سنة 1851 إلى 194.705 سنة 1858 بمعدل سنوي بلغ 7927 مستوطن سنوياً، ورغم طول الفترة وقوة الإمكانيات، وملائمة الظروف السياسية إلى راندون لم بلغ ما بلغه بيجوا ا بين 1841 إلى 1847.

---

[1] René Ricoux, op.cit, P.18

[2] فلة، المرجع السابق، ص ص 333-334.

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي ،بيروت، لبنان،1997، ص126 .

ومهما فإن أسباب هذا الارتفاع بشكل أساسي تعود إلى بنود قرار 26 أفريل 1851 الذي منح تطمينات كبيرة للمستثمرين بإمكانية تمليكهم للأراضي الزراعية التي يستغلونها بطرق أدارية أسهل مما كان معمول به، وساهم في التأسيس للرأسمالية الكولونيالية بالجزائر بشكل كبير، وهذا ما سيكون واضحاً مع ظهور الشركات الكبرى في القطاع الزراعي والعقاري واستحواذها على مساحات واسعة سبق الإشارة لها سابقاً.

كما استفادت حركة الهجرة من تغير نظام الحكم في فرنسا، عاملاً يكون قد عجل بالآلاف من المقربين من النظام الجمهوري بمغادرة البلاد مخافة أن تطالهم التصفيات الجسدية، حاملين معهم أموال معتبرة سوف تساهم في أعطاء فعالية أكثر للاستيطان.

تقرر منذ 1855 منح تسهيلات أكبر إضافية لحركة الهجرة، وذلك بالترخيص لوكالات نقل بحرية خاصة بربط شبكاتها بالجزائر مع توفير الدعم الحكومي وتسهيل نشاطها، إلى جانب ذلك وسعت الحكومة الفرنسية عمليات الدعاية الإعلامية في البلاد الأوربية[1]. مما ساهم في ارتفع تعداد المهاجرين من 131.283 سنة 1851 إلى 194.705 سنة 1858 بزيادة قدرها 63.422 مستوطن جديد في ظرف سبع سنوات بمعدل 9.060 مهاجر جديد سنوياً، وأستقر هؤلاء بالأساس في المناطق الوسطي والغربية وفق ما يلي:

السنة	الجزائر	وهران	قسنطينة
1851	57.081	46.820	27.382
1852	64.232	41.422	27.054
1853	62.440	41.464	29.288
1854	67.309	45.016	31.062
1855	71.288	51.393	32.926

Louis de Baudicour , P. 190.

[1] Busson Henri ,op. cit, P. 35.

الملاحظ أن هناك تباين كبير في توطين المعمرين في مختلف الأقاليم، حيت يتمركز جلهم في مقاطعة الجزائر بالقرب من سهول العاصمة متيجة وبوفاريك، مستفيدين من الحكاية المباشرة للحاميات العسكرية يمارس أغلبهم زراعة التبغ والقطن وزراعة الحبوب وجل مستوطنها من أصول فرنسية وألمانية وسويسرية، فيما تعد المقاطعة الغربية قبلة أساسية للأسبان ممن يشتغلون بالأساس في زراعة الحبوب، ووحدات إنتاج الحلفاء، وتربية المواشي، من جهتها كانت المقاطعة الغربية منطقة إستراتجية للمشتغلين في قطاع الغابات وتربية الأبقار .

منذ سنة 1858 عرفت حركة الهجرة تذبذب واضح، وسنوات صعبة للغاية ذلك أن الوعود الحكومية لم تكن في محلها مما عجل بعودة الآلاف منهم لأوروبا، ولم تبلغ الزيادة مستويات تذكر حيث وصلت سنة 1859 نحو 201.847 مستوطن لتنخفض في السنة الموالية إلى 201.446 وباحتساب الزيادات الطبيعة التي بلغت في نفس السنة حدود 7.840نسمة[1] يتضح بان هناك 8.241 مستوطن غادرو الجزائر في ظرف سنة واحدة ما بين 1858-1860. هذه السياسية ساهمت في تذبذب كبير لحركة الهجرة، بسبب غياب الرؤية المستقبلية لحركة الاستيطان، في ظل تغير التوجهات الكبرى للزراعة وغياب المؤسسات المالية الداعمة للقطاع.

خلل واضح في تيسير المشروع الاستيطاني، عجل بنابليون لزيارة الجزائر في لأول مرة بتاريخ 24 نوفمبر 1860 أتضح له من خلالها، صعوبة الاستمرار في هذه التوجهات، في ظل تزايد مطالب المعمرين الراغبة في تكوين قوة سياسية واقتصادية بمعزل عن إدارة باريس، الا أنه مضي قدما في تدعيم زكائر الاستيطان بشكل يضمن التدفق المستمر لأمواج الهجرة الأوربية إلى الجزائر

[1] René Ricoux, op.cit, P.113

أن التقارير التي وردت لنابليون عن واقع الأهالي، كانت تحمل في طياتها البؤس والشقاء الناجم عن السياسية الاقتصادية الممنهجة والتي زادت وتيرتها من الزمن، وأرخت بسدلها على المشهد الاجتماعي والواقع الاقتصادي الأهلي، ولذا راسل حَاكِمه العام بالجزائر الجنرال بيليسي عقب عودته لباريس بخطاب يغلب عليه الاستهجان وأهم ما جاء فيه إن« ... إبعاد كل السكان العرب إلى الصحراء ليلقوا مصير الهنود الحمر في أمريكا الشمالية شيء غير ممكن ولا إنساني»[1] ،كلام نابليون يرمي للشك بان هناك مبادرات كانت تروج لفكرة الإبادة، رغم استحالة تطبيقها على ارض الواقع، ذلك أن المؤشرات التي رافقت الاستيطان والتفكيك لمقومات الأرياف ونظمها الزراعية والاجتماعية لم تكن تخف على أحد، ولا على نابليون نفسه، غير أنه وفي المقابل لم يكن مقتنع بمنجزات الاستيطان بعد ثلاثة عقود ونصف من الاحتلال، نتيجة الصراع الدائم بين العسكر والمعمرين.

أن مثل هذا التصور يؤكد أن نابليون لم يكن يملك الحلول الكافية في أعادة بسط هيمنة باريس على الواقع الاجتماعي وبات واضح للعيان تخبط حكومته في عدة جبهات سياسية واجتماعية واقتصادية، زاد من ثقلها الواقع العسكري الميداني بتجدد الثورات وتشعبها في عموم البلاد، واقع أرغم الحكومة على بعث مشروع أراد به نابليون تحريك دواليب الاقتصاد بتخصيص ميزانية قدرها 100مليون ف، لدعم وتشجيع حركة الاستيطان واستصلاح الأراضي ودعم هياكل الرأسمالية [2]. هذه التدابر لم تساهم الا بزيادة طفيفة في عدد المهاجرين بلغت حدود 4.442 مستوطن ليستقر الرقم الإجمالي عند 201.529 مستوطن نهاية سنة 1861 تتوزع بالشكل التالي:

العناصر الأوربية لسنة 1861			
المقاطعة	العنصر الفرنسي		العنصر الأوربي
	الفرنسيين	القاطنين بالمناطق العسكرية	بقية العناصر الأوربية	القاطنين بالمناطق العسكرية

[1] كمال كاتب، المرجع السابق ،ص 28.
[2] يحي بوعزيز، **سياسة نابليون تجاه الجزائر**، مجلة الثقافة، العدد 50، أفريل 1979، ص23 .

الجزائر	49.731	1.787	33.976	486
وهران	32.055	3.276	29.209	1.276
قسنطينة	30.443	958	17.332	958
	112.229	6.021	80.517	2.762

Behaghel, p335.

تشير البيانات أنه حتى سنة 1861 بلغ عدد الوافدين الأوربيين 201.529 مستوطن في عموم المناطق الجزائرية، منهم 95.74 % تستقر في الأرياف والمراكز الاستيطانية، مما يدل على الإنسياب الكبير للعناصر الأوربية في الريف الجزائري بعد ثلاثة عقود من الاحتلال، والملاحظ أن متيجة بالأساس شهدت تمركز للعناصر الوافدة أكثر من غيرها، مما يعطي ملامح المرحلة القادمة في توجيه الاستيطان نحو الأراضي الخصبة بشكل كبير، خاصة بعد سلسلة القوانين التي أخضعت مساحات واسعة في المناطق الشمالية، غير أن فعالية الانسياب لم تحسم الموقف لصالح حركة الاستيطان الزراعي ذلك مساحات واسعة لم تكن مستغله استغلال أمثل.وأن حركية الانسياب تبقى بدون فعالية ما لم تستطع الحكومة بعث القطاع الزراعي في المناطق التي استقر بها المعمرون.

تواصل النمو الديمغرافي ما بين 1862 إلى 1866 بوتيرة متسارعة لتقفز من 211.755 سنة 1862 إلى 235.222 مستوطن نهاية1866[1] بزيادة قدرها 23.467 معمر جديد في أقل من أربع سنوات.

مستفيدا الدعاية الكبيرة لحركة الاستيطان في مناطق واسعة من فرنسا، المانيا وسويسرا، عبر عدة الجرائد وصحف، مع تقديم تسهيلات كبيرة لحركة الهجرة[2]، قابلها في ذلك توسيع نطاق الامتيازات للمهاجرين وتسريع الإجراءات الإدارية.

[1] René Ricoux, op.cit, P.113.
[2] Temine Emile, op. cit, P. 35.

على أن التدقيق في مختلف الفئات المكونة للنسيج الاستيطاني والذي تقره إحصائيات[1] 1866 تعطينا تصور عامة لمدي فاعلية الاستيطان والقوة الكامنة من وراءه، خاصة وأن ما نسبته 54.54% من طبيعة العناصر المكونة لنسيج الاجتماعي يتراوح عمرها ما بين 21 إلى 60 سنة مما يعني أنها فيه نشطة بامتياز، وجل عناصرها من اليد الزراعية المتخصصة، يمكن أن تلعب دوراً هاماً في العجلة الاقتصادية على المدى المتوسط، وهي كتلة هامة جدا بالنظر وحجم التحديات القائمة. كما أن نسبة الأطفال دون سن السادسة التي بلغت 18.23% مؤشر كبير على أن السلطات الفرنسية تحكمت نسبياً في مشكلة عودة المعمرين إلى أوطانهم.

غير أن إشكالية العزوبية المتفشية في المجتمع الأوربي، أرقت السلطات الفرنسية، وهي ظاهرة تعود طفت إلى السطح منذ عهد بيجو، وزادت حدتها مع الزمن، كانت حائلا بين بقاء هؤلاء في الجزائر، فالإحصائيات تؤكد انه في 1866 بلغ عدد العزاب 40.680 عازب فرنسي، و 33.153 أوربي ليرتفع العدد سنة 1872 إلى 42.766 فرنسي و 37.996 [2].

غير أنه وجب معرفة الأسباب التي ساهمت في هذه الوثبة منذ 1866، والتي يكون لتطبيقات بنود السيناتوس كونسوليت دور كبير، وتعززت أكثر بعد زيارة نابليون الثانية للجزائر في 3ماي 1865، حيث زار فيها مناطق واسعة في غرب البلاد ووسطها وشرقها، مستهلا زيارته لسهول متيجة وبوفاريك، ثم وسعها إلى عموم المناطق الغربية، ووقف عن حجم الإمكانيات المستغلة وواقع التجارب الزراعية بعد ثلاثة عقود من الاستيطان، وتبين له أن المعمرون يستغلون فعلياً 57.142 هـ من الأراضي الزراعية

[1] عن أحصائيات مختلف الفئات للسنة 1866 ينظر René Ricoux, op.cit, P.24

[2] René Ricoux, op.cit, P.19

من أصل 400.000 هـ من الأراضي الزراعية الخصبة التي تنازلت عنها السلطات لصالحهم مقابل مبالغ زهيدة[1].

كما تأكد لنابليون خلال معاينته الواقع الميداني الاقتصادي والاجتماعي بان الاستيطان المدعم لم يقدم ما كان منتظرا منه رغم جهود الدولة المبذولة، وحتى الشركات الرأسمالية التي أوكلت لها مهمة الاستصلاح وتشيد المستوطنات، وإقامة البني التحية لم تنجز ما استوجب عليها، وعمدت إلى تأجير أملاكها مقابل مبالغ مالية مرتفعة، عاملا ساهم في ارتفاع العقار بالجزائر نتيجة المضاربات فيه، مما يزيد من صعوبة تجسد سياسية إستطانية بإبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هذه الاستياء عبر عنه نابليون في رسالة إلى ممثلة بالجزائر المارشال ماكماهون بتاريخ 20 جوان 1865، يقر له فيها بفشل نظم الحكومة وخططها في الجزائر والتي لم ينجر عنها إلا مزيد من الغموض والفوضى وضبابية الرؤى في مصير حركة الاستيطان[2]. وعليه تكون فرنسا قد عجزت بعد ثلاثة عقود ونصف من وضع أساس قوي لمشروع اقتصادي واجتماعي بالجزائر، وكل ما استطاعت بلورته على ارض الواقع هو تفجير البناء الاقتصادي والزراعي الأهلي في الجزائر وتحطيم أسسه وتفكيك هياكله.

عوامل يبدوا أنها قادت نابليون لوضع أرضية لمشروع يجعل من الجزائر مملكة عربية، ومستوطنة أوربية، وقاعدة فرنسية[3]، في إشارة واضحة من نابيلون لقادته المدنيين والعسكريين بضرورة وجود توافق حول الخطوط العريضة للاستيطان؛ الذي يعتبر قضية محورية في علاقة فرنسا بالجزائر، لكن خلفيات المملكة العربية سوف تكرس لعلاقات غير المتكافئة وإلى نسف تدرجي للبناء الاقتصادي والاجتماعي الأهلي، وكرس للعدالة المنتقاة ليس فقط مع العنصر المحلي والعنصر الأوربي فقط بل حتي بين العناصر

[1] محند الشريف ،المرجع السابق،ص120.
[2] حياة سيدي صالح، **البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن 19**، مجلة الدراسات التاريخية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، العدد13، 2001/1433، ص 156.
[3] نفسه، ص 156.

الأوربية فيما بينها، وأدت هذه السياسية إلى توجهات جديديه وبروز شركات كولونالية رأسمالية سبقت الإشارة لها في شطر الاستيطان الزراعي، ومؤسسات مالية تعملان على ضخ نفس جديد في أجهزة الاستيطان وهياكله، وبعث المشاريع التوسعة ومد السكك الحديدية، وإستغلال المساحات الغابية، ومناطق الحلفاء ، وزيادة عمليات الاستصلاح، قصد تنشيط حركة الاستيطان، والاستفادة القصوى من الإمكانيات الزراعية للأرياف الجزائرية، عوامل عجلت بتوسع النشاط الاقتصادي الزراعي وقابله ارتفاع كبير للمهاجرين الجدد.

لتواصل حركة الهجرة تقريبا على نفس الرتم حتى نهاية حكم الإمبراطورية. وبمقارنتها مع فترات سابقة يتضح أن هذه المرحلة، رغم الإمكانيات وحجم الأموال المرصودة، لم تساهم بدفع عجلة الاستيطان ذلك أن الشركات الرأسمالية لم تجد المناخ الملائم للاستثمار، في ظل غياب إستراتجية زراعية توافق النهج الرأسمالي، لذلك عمدت إلى تأجير ملكياتها الزراعية للمعمرين والأهالي على السواء، والاكتفاء بحصر نشاطها في مناطق محددة فقط.

هذه الطريقة في التسيير والمعتمدة على الاستيطان المدعم، أثبتت عدم نجاعتها، والملاحظ أن حركة الاستيطان بالكارثة الديمغرافية التي حلت بالأهالي ما بين 1866-1867 وما رافقها من أزمة اقتصادية واجتماعية كان وقعها على الأهالي[1] دون العنصر الأوربي الذي كان محصنا من تبعيتها، ويبدوا أن الازدهار الطفيف الذي عرفه الاستيطان أواخر أيام الحكومة الملكية الثانية كان يشير إلى يفتقد إلى الفعالية الزراعية، رغم توفر أدواتها، في زمن بلغ الاستيطان فيه مشارف270.000 معمر سنة 1870.

- سياسية الاستيطان في الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870 - 1940)

[1] عن هذه الأزمة وتدعايتها على الاهالي ينظر ، الجيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية، المرجع السابق ص25 وما بعدها . كمال بن صحراوي، **مجاعة 1868 بالجزائر من خلال نصوص محلية وأخرى فرنسية**، عصور جديدة، المجلد 7، العدد 26، افريل 2017.ص 281 وما بعدها.

تعتبر فترة حكم الجمهورية الفرنسية الثالثة محطة جوهرية بالنظر إلى زخم الأحداث السياسية والتحولات الاقتصادية الاجتماعية، كما تعد مرحلة مفصلية وأساسية في حركة الاستيطان التي عرفت نشاط غير مسبوق، مستفيدة من الأرضية العقارية التي ورثها عن النظم السابقة ومن التطورات التي مست قطاع الاقتصاد والزراعة بالخصوص، فارتفعت وتيرة الهجرة الأوربية للجزائر بشكل مستمر متخطية كل النتائج المحققة سالفاً.

جنحت الجمهورية الثالثة إلى سياسية إلى الاستيطان الحر، بدل الاستيطان المدعم، بدا من 1870، ومضت به قدماً، كما أدخلت معها متغيرات جديدة سمتها الملكية الفردية الرأسمالية التي تكرست إلى واقع ملموس، وستعمل على توّجيه دفة السياسية الزراعية وتؤسس لطبقة كولونيالية بإطلاق يد الشركات وكبار الرأسماليين في توجيه السياسية الزراعية الفرنسية بالجزائر والتحكم في مواردها.

فتحت الجمهورية الفرنسية الثالثة عهدها بالجزائر بثورات 1871، التي تجددت في ظرف واحد وتشعبت في جغرافية واسعة، لم توحدها القيادات ولا الأساليب بقدر ما وحدها النير الاستيطاني، والسياسية الفرنسية المنتهجة في المجال الزراعي والتي حولت عموم الشعب إلى فقراء وبؤساء وأقنان، وسلخت منهم مقومات الحياة .

واقعاً ميداني استغلته السلطات الفرنسية في دفع بمناهجها الاستيطانية قدماً، ووسعت من آليات المصادرة وطرقها واستعمالها كورقة من أوراق الاستيطان، على أن حدة المصادرات زادت بشكل كبير عقب ثورات 1871 وضُمت مساحات زراعية واسعة للكولون، بلغت 234.375 يضاف لها المصادرات السالفة التي بلغت 87.291هـ، مما مكن من توطين قرابة نصف مليون معمر على مشارف القرن التاسع عشر، وتوفير مزارع جديدة إلى نحو 13.301 أسرة مابين 1871-1895[1].

وعلى هذا الأساس ارتفعت الهجرة الأوربية ما بين 1870 إلى 1900 وفق مايلي:

السنة	العدد	السنة	العدد

[1] Roy Devereux**, Aspects of Algeria، Historical-Political-Colonial,** E. P. Dutton ,New York,1912, P.160.

1870	272522	1874	322406
1871	281848	1875	338022
1872	291173	1876	353639
1873	306.790	1896	536000

المصدر: مجموعة من الدراسات منها

الملاحظ من البيانات الواردة، أن حركة الهجرة تضاعفت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وانتقلت من 272.522 سنة 1870 إلى قرابة 600.000 بحول 1900.

إن هذا ارتفاع الكبير ساهمت فيه عوامل داخلية وخارجية ، لعل أهمها الانفتاح الكبير على زراعة الكروم التي غدت عنوان الزراعة الفرنسية بالجزائر

كما كان للهجرة الواسعة لسكان الإلزس واللورين إثر الصراع السياسي بين فرنسا والمانيا، دور كبير في تدعيم سياسية الاستيطان، حيث عجلت الحكومة بوضع مخططات استعجاليه لاحتوائهم في الجزائر تمثلت في مرسوم 21 جوان 1871القاضي بتخصيص 100.000ه الأراضي الخصبة في عموم المناطق الشمالية وتكللت جهودها باستقدام 1183 عائلة، بما يقارب 5000 شخص، خصصت لهم ميزانية بلغت 7.6مليون ف، قصد إسكانهم في 200 مستوطنة، تم تشيدها خصيصاً، ولان كانت خطط الحكومة الفرنسية تسعي لاستقدام مليوني مهاجر من إقليمي الالزاس واللورين، فان الواقع يؤكد استحالة توطين هذا العدد في تلك الظروف التي تعرفها البلاد، لكن الإحصائيات تؤكد قدوم 125.000 الزاسي قدمت لهم تسهيلات كبيرة قصد الاستيطان[1].

وبالموازاة مع هذه الجهود عملت الحكومة على تسهيل هجرة نحو 4000 أسرة من مزارعي الجنوب الشرقي لفرنسا من المتأثرين بأزمة الفليكسيرا في الفترة ما بين 1870-1780، ووزعت عليهم مساحات زراعية خصبة فاقت 347.286ه[2].

[1] Fischer Fabienne, op. cit , P.58.

[2] رحيم محياوي، **دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.ص23.

عوامل سهلت من التوغل الأوربي في الريف الجزائري بنحو 118.747 مستوطن في نهاية 1871 ، أي ما يمثل 42.13%[1] ليهمن على معالم الريف الزراعي على مشارف القرن التاسع عشر[2] وهي نسبة مرتفعة، تنم عن تغيرات جوهرية في المعالم الاقتصادية والاجتماعية على عهد الجمهورية الثالثة ، مما أعطي نفساً جديداً لأمواج الهجرة الأوربية نحو الجزائر، وبهذا ارتفعت أعدادهم بشكل مطرد، ومع الزمن بات لهم وزن اقتصادي كبير في ظل تحكمهم في موارد البلاد، وعمدوا إلى زيادة الضغط على الحكومة لتوجيه القرار السياسي والاقتصادي للمستوطنة.

غير ان المحلل للتوسع الكولونيالي في الريف الجزائري، يشهد تطور ملموس ما بين 1875 إلى 1877 وفق يلي.

السنة	الرجال	النساء	الاطفال	المجموع	النسبة	المساحة /كلم^2	الكثافة ن/كلم^2
1875	44.703	33.717	40.432	118.852	%35.16	8.777	13.5
1876	46.368	34.541	42.395	123.304	%39.5	9.846	12.5
1877	57.607	38.481	47.261	143.349	%41.36	10.331	14

René Ricoux: P.08.

الملاحظ إن البيانات الواردة تشير إلى التوسع العنصر الأوربي في فضاء الأهالي قد تكرس إلى واقع معاش وإلى استراتيجية لها مناهجها منذ إقرار السيناتوس كونسوليت، الذي ساهم في ضخ نفساً جديد في روح الاستيطان، عجل بإزاحت عشرات القبائل عن مضاربها، لصالح العنصر الأوربي الوافد، وفق مخططات السياسية الحكومة الزراعية،

[1] Busson Henri, op. cit ,P.35.
[2] S.A.G 1882 a 1884, op.cit. P.142.

فـارتفع التعـداد العـام سـنة 1875 إلـى 338.022 مهـاجر منهـا 118.852 اسـتقرت بالأرياف ليرتفع العدد السنة المولية ب15.617 مهاجر جديد في ظرف سنة واحدة ليبلغ العدد الإجمالي سقف 353.639 منها 123.304 مستوطن مستقر في المناطق الريفية، وهذا التغيير ما كان ليقوم لولا الازدهار المنقطع النظير التي عرفته زراعة الكروم في الجزائر وادي إلى ارتفاع كبير في مساحتها الزراعية ومساهمتها الاقتصادية، رافقه في ذلك توغل مستمر للعنصر الأوربي في الريف الجزائري، حيث توزع العنصر الاسباني في المنطقة الغربية أكثر من غيرها لتخصصهم في زراعة الكروم، بتعداد عام بلغ 36.795 سنة 1872 مقابل 48.734 عنصر فرنسي، لترتفع إلى 55.877 سنة 1876 مقابل 55.296 فرنسي، غير أن نسبتهم تراجع في مقاطعة الجزائر وقسنطينة فبلغت30.356 سنة 1872و 34.660 سنة 1876، وتراوحت عند 3.079 سنة 1872 لتنزل إلى 3.501 سنة 1876.

هذا التغيرات الاجتماعية كانت على حساب المساحة الزراعية الأهلية، التي أخذت تتقلص باستمرار حيث بلغت سنة 1876 نحو 175.927 كلم^2، لتعداد سكاني أهالي بلغ 2.136.4254، بكثافة قدرها 12ن/كلم مربع، لتتقلص المساحة الاهالية سنة1877 إلى 158.235 كلم المربع، لمجموع عام قدر ب 2.277.016ن، أي بكثافة قدرها 14ن/كلم المربع^2، وهي كثافة مرتفعة جدا بالنظر لخصوصية المرحلة التاريخية، مما يدلل على نجاح سياسية الحشر التي اتبعتها السلطات الفرنسية تجاه القبائل، سياسية كانت تميل أحياناً الإزالة[1]، ومن معالم ذلك تماثل الكثافة السكانية للأهالي والعناصر الأوربية متشابهة تقريباً، غير أن العنصر الأوربي لم يكن يمثل حينها إلا 12% من مجموع السكان وبالتالي حصة الفرد الأوربي من الفضاء الحيوي تعادل حصة 12 شخص من الأهالي، مما يعطينا صورة قاتمة عن سياسة الاستيطان التي كانت تسير بخطي متسارعة، وفق نظريات الاستشراف التي أسس لها أقطاب الفكر الكولونيالي.

[1] Robiou de La Tréhonnais, **L'Algérie en 1871**,victor masson et fils, Paris, 1871,P.29.

أن الإحصائيات السباقة تشير إلى الزوال التدريجي للأهالي قابله تطور كبير في النسيج الاجتماعي للعنصر الأوربي المكون من جنسيات مختلفة غلب عليها الفرنسيين، الأسبان، الألمان، الايطاليين.فالعنصر الفرنسي يعد العنصر الأهم من بين العناصر المستوطنة نظرا لطبيعة العلاقة السياسية، وقَدِم هؤلاء من أهم المناطق الجنوبية الفقيرة ومن مناطق بروفانس، واقليم الالزاس واللورين وخاصة بعد نكبة 1870، واستقروا في العاصمة ووهران، وقسنطينة وشاركوا في تحريك عجلة الحياة الاقتصادية في مختلف جوانبها الزراعية والاقتصادية والخدماتية[1].

أما العنصر الايطالي والمالطي والألماني: فتتعد سردينا، وصقلية، نابولي، ومالطا، وألمانيا أهم المناطق التي قدموا منها، واستقرا جلهم في مقاطعة قسنطينة، وتخصصوا في مجالات البناء، الملاحة، الكروم، والتجارة[2] هذا وقد عرفت هجرة مختلف العناصر تطور مستمر وصولا إلى 1876 وفق ما يلي الجنسيات من 1833 إلى 1816

	1833	1836	1841	1845	1851	1856	1861	1866	1872	1876
فرنسيين	3.478	5.485	16.677	46.339	66.050	92.750	112.119	122.119	129.001	155.727
اسبان	1.291	4.592	9.748	25.335	41.558	42.218	48.218	58.510	71.366	92.510
ايطاليين	1.122	1.845	3.258	7.738	7.555	9.472	11.815	16.655	18.351	25.759
انجلـــو مالطيين	1.213	1.802	3.795	8.047	7.307	7.114	9.378	10.627	11.512	14.220
المان	692	783	1.547	4.451	2.854	5.440	5.816	5.436	4.933	5.722
عناصر أخرى	16	54	2.349	3.411	5.959	3.804	5.363	4.643	9.354	17.524
المجموع	7.812	14.561	37.374	95.321	131.283	160.798	192.646	217.990	245.117	311.462

René Ricoux, P.131.

الملاحظ أن العنصر الفرنسي، يعد أهم العناصر المكونة للنسيج الكولونيالي، وارتفع في بشكل متواصل في العقود السابقة للجمهورية الثالثة، وبحكم التسهيلات الحكومية

[1] René Ricoux, op.cit, P.11.
[2] libed, P.12-14.

والامتيازات الاقتصادية وتحكمهم في دواليب صناعة القرار ارتفع عددهم بشكل متواصل لتبلغ 155.727 سنة 1876.

كما يلاحظ أن تعداد العنصر 43.608 مقابل 44.292 الإسباني تضاعف في فترة محدودة جدا من 48.218 سنة 1861 إلى 92.510 سنة 1876 وتغلب بذلك على كل العناصر الأوربية بما فيها الفرنسية التي بلغت فيها الزيادة في ذات الفترة 43.608 بنما بلغت زيادة العنصر الإسباني 44.209. متأثرة بشكل مباشر بالازدهار الكبير الذي عرفه قطاع الكروم بالجزائر وكساد صناعتها في اسبانيا بفعل الفليكسيرا، وما رافقها من تردي للأوضاع الاقتصادية والسياسية في إسبانيا إلى ارتفاع وتيرة الهجرة إلى الجزائر، إذا عد العنصر الإسباني أهم ركائزه البشرية، بما يملكه من معارف وتقنيات في المجال سبق التطرق لها في الفصل الخاص بالكروم.

بينما زادت مكانة العنصر الالماني والسويسري، بعدما ادركت حكومة بيجو ان هذه العناصر قادرة على التكيف في البيئة الجزائرية ومناخها الصعب وظروفها الصحية الحرجة .ولهذا ارتفعت أعدادهم بشكل متواصل لتبلغ حدود 5.722 مستوطن سنة 1876 تخصص أغلبهم في قطاع الغابات وتربية الأبقار وإنتاج التبغ بسهول عنابة.

استطاعت العناصر الوافدين التحكم في مساحات واسعة من حقول الكرمة، إلى جانب خبرتهم الواسعة في مجال صناعة الخمور؛ التي كانت تستلزم مهارات خاصة ومعدات مختلفة إحتكرها العناصر الإسباني، والمنحى الموالي يبين مؤشرات هجرة العناصر الأوربية للجزائر من الاحتلال وحتي سنة 1876 .

وإلى نهاية القرن التاسع عشر بلغ عدد المهاجرين الأوربيين هذا الارتفاع الكبير قابله تحول متواصل لمساحات زراعية واسعة من أجود الأراضي الزراعية في

الريف الجزائري للمعمرين، صورة تعكس في طياتها تراكمات القوانين الفرنسية في مجال العقار، كما تعكس التحولات العميقة في السياسية الزراعية الكولونيالية بالجزائر.

مع نهاية القرن كانت المستوطنات الريفية التي بلغ عددها 504 مستوطنة ريفية[1] أهله بالعناصر الأوربية، مما يوحى بأن المجتمع الكولونيالي في مشارف القرن التاسع، كان مجتمعا ريفياً بالدرجة الأولى. واستطاع التموقع بشكل يضمن له التحكم الأمثل في الموارد الزراعية للبلاد، ومعها الفضاء الحيوي للقبائل ومؤهلاتها الطبيعية وزادت بذلك تدفق العناصر الأوربية الريف الجزائري لتغير معالمه كلياً بعد سبعة عقود من زمن الاحتلال.

منذ مطلع القرن الجديد حدثت تغيرات كبيرة في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الجزائر وفرنسا، وفق قانون 19 ديسمبر 1900 الذي منح الاستقلال المالي للمعمرين عن الوطن الأم، عاملاً سيكون له انعكاسات كبيرة على مستقبل الاستيطان، فارتفعت بذلك وتيرة الهجرة الأوربية للجزائر بشكل كبير لتستقر عند 583.844 مستوطن سنة 1901[2] يتحكمون في 1.682.000هـ من أجود الأراضي الزراعية، لتقفز إلى680.263 مستوطن سنة 1906 [3].

فتح القرن الجديد عهد أخر، ميزته الازدهار الكبير الذي مس كل جوانب الحياة الزراعية وخاصة قطاع الكروم والحبوب والتبغ والثروة الغابية والحيوانية، وما ارتبط بها من ارتفاع عدد المؤسسات الزراعية والمالية، وتبلور البني التحية، إلى قواعد صلبة تحرك الآلة الاقتصادية الزراعية بالجزائر، التي غدت قبلة أوربية ومستوطنة الثراء، وهذا ما يغزز فرضية أنها كانت بصورة أساسية مستعمرة للإسكان والاستثمار[4]، وسيطر الكولون على مقومات الحياة الزراعية[5]، إذا باتت المستوطنة إيقونة زراعية فرنسية بامتياز ومخبر

---

[1] René Ricoux, op.cit, P.07.

[2] V. Demontes, **Le Peuple Algérien Essais De Démographie Algérienne**,imp.Algérienne, Aliger, 1906, P.53

[3] Maison Dominique, **La population de l'Algérie**, In، Population, 28e année, n°6, 1973. P. 1082.

[4] ليون فيكس، **الجزائر حتف الاستعمار**،**ترجمة محمد غيتاني**، مكتبة المعارف، بيروت، ب ت ، ص 07.

[5] عن سيطرة الكولون على الفضاء الزراعي بالتدقيق في مختلف المناطق ينظر .

Chanzy, Antoine-Eugène-Alfred, **Exposé de la situation de l'Algérie**,.imp.Administrative victor heintz, Alger,1926, PP.2527-540.

من أهم مخابرها في المجال، ومحرك قوي من محركات الحياة الاقتصادية الفرنسية وما ارتبط بها، وغدت الجزائر منارة متوسطية وقبلة للرأسمالية الأوربية منذ نهاية القرن التاسع عشر لتعزز جورها أكثر في العقود اللاحقة، على أن الواقع الأهالي في هذه المرحلة اختصره نوشي مؤكداً أن طيف المجاعة والقحط خيم قد على المشهد[1]. لتتواصل حركة الهجرة ما بين 1911 إلى غاية 1954 وفق ما يلي

السنة	العدد	السنة	العدد
1911	**752.043**	**1931**	**881.584**
1916	**779.654**	**1936**	**946.013**
1921	**791.370**	**1948**	**922.272**
1926	**833.359**	**1954**	**984.000**

Maison Dominique. P. 1082.

أن ارتفاع حركة الهجرة تواصل بعد الحرب العالمية الأولى بشكل يوحي بان المستعمرة تعرف نمو زراعي متواصل نتيجة التطور الزراعي وما ارتبط به، حيث أنتقل تعدادهم من791.370 مستوطن سنة 1921 إلى 946.013 سنة 1936 يتوزعون في قرية أكثر من 982 مستوطنة[2] تتحكم في 2.350.000هـ، وتواصل ارتفاع تعدادهم إلى حدود 984.000 سنة 1954، لتقارب المليون مستوطن مشارف الاستقلال، يمثلون 10 % من تعداد سكان المستوطنة.

على أن المناخ العام في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية كان يوحي بنمو اقتصادي كبير، ساهم في الدفع بعجلة الاستيطان إلى مشارف مليون معمر تسيطر على دواليب الحياة في الاقتصاد الزراعي، وتعززت بفعل العناصر الأوربية التي أصفت عليها سمة التخصص والفاعلية، وعد الاستيطان وفق المنظور الاستعماري كان الحلقة الأقوى في السياسية الزراعية الفرنسية بالجزائر، وحتمية تاريخية ساهمت في إعطاء الاستعمار هويته وفق منظري الفكر الكولونيالي ورواده.

[1] C.R. Nouschi ، **La naissance du nationalisme algérien**, imp. éd de Minuit ,Paris, 1963, P.63.

[2] زوزو **(تاريخ الاستعمار)** ،ص 72.

وعليه نخلص في الأخير إلى ما يلي:

إن السياسية الزراعية التي دأبت على التحكم في سيرورة الإنتاج الزراعي من خلال السيطرة على العقار الزراعي وإزاحة الأهالي عن مضاربهم إلى مناطق اقل خصوبة، كما عجلت ترسانة القوانين والمراسيم على تقويض البناء الاقتصادي والاجتماعي الأهلي وتباطأ عجلة نموه، في ظل تثبيط عملية الإنتاج والتحكم في دورتها الطبيعية.

إن المتتبع لسيرورة هذه المراسيم يدرك الارتباك الحاصل للمشرع الفرنسي، وفق أملاءات الحكومات المتعاقبة والخلل في تعاملها مع العقار الزراعي، ذلك ان جملة القانونين كانت تجد ارتداد لها لدى الكولون مما يضفي الأهمية التاريخية لهذا العنصر ضمن السياسية الزراعية والعقارية بالجزائر في الفترة موضوع البحث.

أن السلطات الفرنسية بعد قرنا ونيف من الزمن تكون قد تغلغلت كلياً في الريف الجزائري وغيرت معالمه الاجتماعية والاقتصادية لصالح نظم وتوجهات رأسمالية إمبريالية، وامتدت جذور قوانينها لتقويض المنظومة الزراعية الأهلية الرعوية والغابية، وتحويلها في يد الكولون مما غير المعالم الكبرى للخريطة الزراعية بالجزائر زمن الاستعمار.

تعتبر الجمهورية الفرنسية الثالثة نقطة مفصلية في حركة الاستيطان، حيث تضاعفت أمواج الهجرة بشكل كبير، مستفيدة من الامتيازات الحكومية الممنوحة، ومن المنظومة القوية من المؤسسات المالية والشركات الاقتصادية، وبني تحية التي تكاد تكون مشابهة لما في أوربا، إلى جانب تعافي المناخ الاستثماري في الجزائر التي باتت مصدر ثروة ورخاء للشركات الكولونيالية.

مضت الجمهورية الفرنسية الثالثة، أشواطا متقدمة في مضمار الاستيطان، وعرفت الظاهرة منعرجاً خطيراً بتغلغل العناصر الأوربية في الريف الجزائري، لتغير من نظمه بوتيرة متسارعة، ذلك ان نصف قرن من الزمن كان كافياً للتغير المعالم القديمة التي جبل

الناس عليها إلى معالم جديدة تستمد مناهجها وأفكارها وتوجهاتها وركائزها من الأنماط الرأسمالية الأوربية.

إن الظاهرة الاستيطانية الاستعمارية في الجزائر لا يمكن دراستها بمعزل عن العناصر الكولونيالية، التي استحكمت في دواليب القرار منذ سبعينات القرن التاسع عشر، وباتت توجه السياسية العامة للبلاد لما يخدم مصالحها الإستراتجية.

الفصل الثالث

العوامل المثبطة لحركة الهجرة الأوربية نحو الجزائر 1830-1930

- الحوائج والأوبئة التي عرفتها الجزائر
- آثار وانعكاسات الجوائح والأوبئة على الجزائريين
- أثر الكوارث الطبيعية على الجزائريين
- دور الجوائح والكوارث الطبيعية في التمرد على الاحتلال والمقاومة

1-الأوبئة و الجوائح التي عرفتها الجزائر منذ الاحتلال إلى مطلع القرن العشرين

عرفت الهجرة الاوربية نحو الجزائر فترات صعبة ساهمت في تقويص وإنكماش اعدادها بشكل كبير جدا، واثرت عليها تلك الامراض والاوبئة الفتاكة التي كادت ان تعصف بمشروع الهجرة بالجزائر .

1-2أهم الحوائج والأوبئة التي عرفتها الجزائر:

من أهم وأخطر الأوبئة والجوائح التي عرفتها الجزائر والتي مست كل الفئات الاجتماعية ، الطاعون والكوليرا والتّي وإن اختلفت أسباب ظهورها وعوامل تنقلها ، إلاّ أنّها تشترك في كونها نتاج لجملة من العوامل والظروف ذات الصلة بالمناخ وحالات الجفاف واجتياح الجراد إضافة إلى حدوث مجاعات وأحيانا حدوث زلزال [1]

1أوّلا :الطاعون :

وهو وباء معروف من القديم peste وهو مرض بكتيري ،علي العدوى سببه القوارض البرية وينتقل عبر البراغيث .فقد كان وصول هذا الوباء الفتاك غلى الجزائر عبر العديد من المسالك ، باعتباره ليس وليد البيئة الجزائرية بل هو دخيل عنها إذ أنّ أشهر تواجده وانتشاره في الهند والصين كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط بؤرة انتقاله للجزائر وشمال افريقيا .

فبغض النظر عن الطريق البري الذي قد يشكل مسلكاً ثانويا في انتشار الأوبئة فإنّ الطريق البحري يبدو الأهم والأكبر ، باعتبار الجزائر تشكل موانئها الشرقية والوسطى والغربية في إطار العلاقات التجارية وأحياناُ العسكرية حلقة ارتباط بمصادر الوباء ، التّي تشمل الموانئ الأسيوية والأوربية على الخصوص .

ولعلّ النقاط البحرية المباشرة لتنقل الطاعون إلى الجزائر تشمل تركيا (موانئ اسطنبول وأزمير) ومصر (ميناء الإسكندرية) مروراً بميناء طرابلس (ليبيا) ثمّ تونس

[1]– فلة موساوي القشاعي ، وباء الطاعون في الجزائر العثمانية –دوراته وسلم حدّته وطرق انتقاله ، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، مجلد 01،عدد01، 2001، ص 134.

ونظرا لعلاقة الجزائر بالباب العالي (قبل الاحتلال) وتنقل السّلع بينهما ، وعبر موانئ مصر بنقل البضائع ونقل الحجاج ، ومن هنا كانت الجزائر عرضة لانتقال عديد الأوبئة ومنها الطاعون ، إذ كانت الجزائر العاصمة والمدن الساحلية الأكثر والأولى تعرضا لانتقال وباء الطاعون ، ليبدأ الانتشار في داخل البلاد لأهم الحواضر إلى تلمسان وجنوباً باتجاه بسكرة وورقلة والأغواط ومنها إلى الجنوب الغربي والحدود الغربية[1] . لقد بدأت الفترات مطلع القرن التاسع عشر ، فبين سنتي 1817-1818تمّ تسجيل أكثر من 13 ألف قتيل، سجلت الجزائر العاصمة وحدها أكثر من ألفين ضحية تلتها سنة 1822 التي حصد فيها الطاعون أكثر من 2200ضحية [2]. لقد عادت حالات ظهور الطاعون أثناء الاحتلال الفرنسي في منتصف القرن التاسع عشر وفي نهايته وفي بداية القرن العشرين ،بتسجيل حالات وضحايا على المدن الساحلية كما تمّ تسجيل عودة للوباء أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها ،حيث ساهمت الأوضاع السيئة في انتشاره خاصة في الداخل الجزائري، فقد سجلت مدينة سكيكدة مابين 1899-1935موجتين لوباء الطاعون ، وسجلت مدينة صور الغزلان حوالي مائة وفاة بهذا الوباء سنة 1921 كما سجلت قسنطينة حوالي 86 حالة إصابة سنة 1931 وسجلت مدينة وهران سنة 1946 حالتي إصابة

ثانياً : الكوليرا : وهي عدوى إسهالية حادّة تنتج عن تناول طعام أو ماء ملوّث بعصيّات الضمة الكوليرية ، ولا يزال الكوليرا يشكل تهديدا عالميا على الصحة العامة ومؤشرا على اختلال وعدم المساواة في مجالات التنمية الاجتماعية بين الشعوب والدول .

حطّ وباء cholera رحاله بالجزائر ابتداء من سنة 1834 بوهران بالمستشفى العسكري للمدينة ، وكان وصوله عبر الوافدين الأوروبيين من قرطاجنة وجبل طارق لينتشر بوهران التي كان يسود فيها سوء التغذية والفقر .

---

[1]– صليحة علامة ، تاريخ الأوبئة في الجزائر ، مجلة القرطاس ، عدد02، جانفي 2015 ، ص 211.

[2]– نفسه ، ص 212.

لقد ظهرت أوّل الإصابات بالمرسى الكبير أي ميناء المدينة عبر البواخر الأوربية ، وتم إعلان حالات الطوارئ بالموانئ الجزائرية الأخرى بالعاصمة و مستغانم وأرزيو ، وبانتشار الوباء في مدينة وهران تمّ تسجيل مئات الضحايا من المدنيين والعسكريين والفرنسيين .

واستطاع خلال هذه السنة 1834 الفتك بأكثر من 1400 قتيل في مدينة البليدة ومعسكر ومستغانم في ظرف 3أسابيع فقط ، وبقرابة 900 قتيل في ظرف شهرين [1] في السنة الموالية 1835 غز وباء الكوليرا الجزائر العاصمة قادما من مرسيليا وطولون عبر الباخرتين وكان قد تمّ تكليف الطبيب مبعوثاً خاصا بالجيش الفرنسي حول الوباء سنة 1834 م بوهران ، ذلك أنّ وباء الكوليرا حصد في مرسيليا أكثر من 2500 قتيل لقد تمّ اكتشاف عدوى الكوليرا بالعاصمة الجزائر لدى عسكريين فرنسيين قادمين من فرنسا إلى الجزائر ، ي إطار قضاء عقوبة وحكم قضائي ، فتمّ وضعهم في الحجز بباب عزون ، لقد أودى وباء الكوليرا سنة 1835 بحياة أكثر من 1400 قتيل من أصل 2500مصاب ، وأكثر من 1200 مدني والباقي من العسكريين.

لعلّ الضربة القاصمة لوباء الكوليرا كانت بوهران كانت سنة 1849 حيث تحوّلت المدينة إلى بلاج أشباح ، يجول فيها الموت وشوهد فيها إخراج الجثث من مختلف إلاّ حياء ، واستمرّ الوضع كذلك حوالي 6 أسابيع حيث حصد الكوليرا ثمن سكان المدينة وثلث الحامية العسكرية و 7 أطباء وأكثر من 80 ممرضاً ، و 12 من الأخوات البيض ، وكان الوباء لا يُفرق بين صغير وكبير وكان شهرا سبتمبر وأكتوبر من سنة 1849 مسرحا لهذا الوباء و ما خلفه من ضحايا بمثابة كارثة ديموغرافية بوفاة حوالي أكثر من 200 ضحية يوميا [2].

[1] – فلة موساوي القشاعي، مرجع سابق ، 194.

[2] – عمر جبري ، وباء الكوليرا في الجزائر أثناء بداية مرحلة الاحتلال الفرنسي ، دراسة تحليلية للواقع الصحي والديموغرافي ، مجلة آفاق فكرية ، مج 09، ع02 ، 2021، ص 210.

أمراض وأوبئة أخرى :

من بين الأوبئة التي عرفتها الجزائر أيضا وباء الجذري ويحدث نتيجة الإصابة بفيروس ينتقل بين الأفراد المصابين إلى الأصحاء له خصوصية الإرسال فقط بين البشر ويتميّز بطفح جلدي يشبه البثور على جلد المريض ، ويشكل بعدها قشرة على الجلد بعد سقوطها تترك ندية في مكانها ، عانى الشعب الجزائري من وباء الجذري خصوصاً بعد الفترة العثمانية وبداية الاحتلال الفرنسي ، على شكل موجات ظهرت بين سنتي 1831و1833 ، ثمّ موجة أخرى سنة 1837 م وفي سنة 1840 أصاب الجذري ألفين شخص في قسنطينة وحدها وحوالي 500 طفل سنة 1866 م، شكلت فئة الأطفال الفئة الأكثر إصابة وتضررا من وباء الجذري باعتباره مرضا معديا وسريع الانتشار ، ففي سنة 1877 م أصيب 473 طفلا بالجذري ممّا أدى إلى إغلاق العديد المدارس بسبب الوباء

يوجد دخول الجذري إلى الجزائر عن طريق التجار الايطاليين وأيضا اللاجئين إلا سبان ، فاستوطن الجذري في الجزائر غلى شكل موجات متتالية ، مخلفاً هلعاً كبيراً ،وسط السكان لما أحدثه من وفيات وتشوهات وإعاقات كفقد البصر والبقع و الندبات على الجلد وخاصة الوجه ، ولعلّ أخطر الموجات التي احتاجت الجزائر تلك التي تزامنت و الكوارث الطبيعية الأخرى كالجراد والجفاف والمجاعات ، أي ستينات القرن التاسع عشر [1].

ومن الأوبئة الأخرى أيضا التيفوس وعرف أيضا ب"حمى السجن" [2]حيث قتل ربع سجناء الانجليز وذلك سنة 1759م ،واقترن ظهوره وانتشر بالاكتظاظ والقذارة وانعدام النظافة ، والتيفوس مرض معدي ينتقل عن طريق الحشرات كالقمل والبراغيث والقراد، وقد ارتبط طهوره في الجزائر بالظروف المعيشية المزرية الصعبة التي عاشتها البلاد ، خاصة في ظل الاحتلال الفرنسي أي أنّ التيفوس نتاج الفقر والآفات والكوارث الطبيعية من جفاف ومخلفات الحروب والمجاعات وغزو الجراد وسوء التغذية ، حتى شاع اسم آخر مرادف لهذا

[1]– صليحة علامة ، مرجع سابق ، ص 213.

[2]– التيفوس مرض يسببه القمل والبراغيث .

الوباء بمرض الفقر والمجاعة والشعوب البائسة [1]. اقترن انتشار وباء التيفوس بالمحن والأزمات التي عرفتها الجزائر في فترات متتالية ، أثناء الاحتلال الفرنسي منذ منتصف القرن 19 حتى منتصف القرن العشرين ، أي أنّ منحنى ارتفاع وتصاعد حالات الإصابة والوفيات رسمته الظروف الصعبة للجزائريين ، والتي عرفت أيضاً بالتاريخ الاجتماعي و الديموغرافي الخطير في منتصف القرن 19 حيث ساد الجفاف وأسراب الجراد وظهور المجاعات [2]، حيث ظهر أيضا بها وباء التيفوس

كما عرفت قبلها أي مطلع ستينات القرن التاسع عشر منطقة القبائل موجة تيفوس ، حصد فيها مئات الأشخاص وانتشر في البوادي والأرياف المجاورة للعاصمة ، ممّا اضطر السكان للقرار والنزوح نحوها ، وكانوا يحملون معهم عدوى الوباء ممّا دفع إلاّ دارة الفرنسية إلى تجمعيهم في مراكز لجوء حتى لا ينتشر أكثر في المدينة [3]. ظهرت موجات أخرى خطيرة وكبيرة لوباء التيفوس من نهاية القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين خاصة بمنطقة القبائل و قسنطينة ، واستمرّ انتشاء الوباء بعد الحرب العالمية الأولى بسبب الفقر وسوء التغذية وبؤس الجزائريين ، كما أنّ الظروف السياسية الإقليمية والدولية لم ترحم الجزائريين بل ضاعفت من معاناتهم فالحرب العالمية الثانية شكلت أحد أشواط الفتك التي سببها وباء التيفوس لا سيما سنوات 1942-1943م [4].

على العموم فإنّ الجزائر عانت الكثير من هول مختلف الأوبئة والأمراض والتي لم تقتصر فقط على ما ذكرنا ، لكننا حاولنا التركيز على أهمها والأكثر أثر وانتشارا وفتكا ، فقد كان أيضاً ظهور وانتشار حمى المستنقعات ذات الصلة بالمياه الراكدة والبعوض ، والتي تكون مصحوبة بعد الإصابة بفقر الدم وهو ما عرفته منطقة المتيجة قرب العاصمة

[1]– صليحة علامة ، مرجع سابق ، ص 217.

[2]– الجيلالي صاري ومحفوظ قداش ، الجزائر صمود ومقاومات 1830–1962، تر : أوذاينية خليل ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012، ص 121.

[3]– ينظر : صليحة علامة ، مرجع سابق ، ص215.

[4]– مصطفى خياطي ، الطب والأطباء في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية ، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ، 2014،ص 121.

الجزائر وهو ما تناولته تقارير الجيش الفرنسي في بداية الاحتلال خاصة في فصلي الصيف والخريف ، وحسب ذات التقارير فلم تنقطع الإصابات بهذه الحمى طيلة قرن من الزمن أي من بداية الاحتلال حتى مطلع القرن العشرين والتي أحدثت هلعا متواصلا بين المعمرين ، واستطاع أن يصيب ثلثي سكان منطقة المتيجة ، كما لم تسلم مدن وجهات أخرى في الجزائر من حمى المستنقعات بوهران وقسنطينة .[1]

2-آثار وانعكاسات الجوائح والأوبئة على الجزائريين:

لا يمكن بأي حال من الأحوال تناول أثار وانعكاسات الأوبئة و الجوائح التي أشرنا إليها سابقا على الجزائريين ، بمنأي عن ظروف الاحتلال والسياسة الاستعمارية إلاّ استيطانية المسلطة على الجزائريين من جهة ، ومحن أخرى إصابته بالتوازي مع تلك السياسة من كوارث طبيعية ضاعفت من معاناته ، ولعلنا نقص مجاعات سنوات ستينيات القرن التاسع عشر وما صاحبها من غزو وأسراب الجراد والجفاف .

بدأت تلك السياسة منذ السنوات الأولى للاحتلال مستهدفة بالدرجة الأولى بسط النفوذ على الجهة الشمالية للبلاد واحتلالها بالقوة والبارود ، بإخضاع العاصمة و المتيجة ، ثمّ الغرب الجزائري والشرق من خلال جملة من التدابير السياسية والعسكرية والقانونية ، رغم ما واجهته من مقاومات في تلك الجهات والمناطق ، والتي تركت أثارها الوخيمة عي عديد الميادين: الاقتصادية والاجتماعية و الديموغرافية

أولا: في الميدان الاقتصادي : وقد شملت مُصادرة الأراضي بعدما فقد الجزائريون جزءا كبيراً من ممتلكاتهم وأرزاقهم ، فانتقلوا من ملاك ليصبحوا خماسين لدى المعمرين ، وتحوّلوا إلى الفقر المدقع وساءت أحوالهم المعيشية والصحية ، وقد قامت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بفرض تشريعات لتقييد المجتمع الجزائري وبالتالي قضت على التوازن الاجتماعي

[1]– ينظر : صليحة علامة ، مرجع سابق ، ص217.

ممّا أحدث اختلالات جسيمة من خلال فرض الضرائب المجحفة ، وبالتالي انخفضت الملكية الزراعية للفلاحين الجزائريين ، كما عرفت الثروة الحيوانية تراجعا ملحوظاً[1].

- ثانيا في الميدان الاجتماعي:

عرف تعداد الجزائريين تراجعا ملحوظا منذ الاحتلال ،فحتى نهاية القرن التاسع عشر لم يتجاوز عدد السكان الجزائريين 3ملايين ، ولعلّ لذلك أسبابه ، كنتيجة لسياسة الاحتلال والكوارث الطبيعية وأيضاً نتيجة لتعرض القطاع الزراعي لعديد الآفات كالجفاف واجتياح أسراب الجراد وهو ما تسبب في المجاعات وساعد على توطين وانتشار الأوبئة الفتاكة ،حيث قدر عدد الوفيات بمئات الآلاف وهو أيضاً ما تسبب في النزوح الريفي نحو المدن ممّا أوجد نزيفاً سكانياً بعد تراجع عدد سكان المناطق الداخلية وازدحام في الحواضر والمدن ، لا سيما الجزائر العاصمة وهو ما شكل فرصة أخرى لاستيلاء المعمرين على الأراضي الزراعية في المناطق الداخلية المهجورة .

- ثالثا في الميدان الديموغرافي :

كان ضمن أولويات الإدارة الفرنسية التركيز على الوضعية الديموغرافية للجزائر منذ بداية الاحتلال ، بمعنى العمل على إحداث معاملة استيطانية تقوم على تقليل تعداد الجزائريين مقابل الرفع من إعداد المعمرين ، واتضح ذلك جليا في سياسة الجنرال بيجو القائمة على حرب الإبادة والاستيلاء على الأراضي .

لقد كان للمكاتب العربية دور في ترسيخ هذا الهدف الخطير في سياسة إدارة الاحتلال الفرنسي منذ سنة 1844 ولعلّ ما جسد تلك السياسة هو تشجيع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر ، لاسيما بالنسبة للمزارعين الأوروبيين و إنشاء المستوطنات الزراعية القائمة على نقل الملكية بعد نزعها من أصحابها وذلك بموجب مرسوم 19 سبتمبر 1848م ، وتبعا

[1]- يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1914، ديوان المطبوعات ، الجزائر ، ص 126.

لهذه السياسة الإقصائية للعنصر البشري ، وكان الترويج لإمكانية زوال هذا العنصر بعد النزيف البشري الذي تعرض له المجتمع الجزائري ، وتجمع عديد الدراسات من هلاك بين 800ألف إلى حوالي 1مليون جزائري ، بفعل الحوائج والأوبئة والكوارث بأنواعها ، ناهيك عن المجازر التي اقترفها الاحتلال الفرنسي على خلفية المقاومات الشعبية في مختلف ربوع البلاد ، في واحة الزعاطشة سنة 1849 بالأغواط سنة 1852مولدى ثورة أولاد سيدي الشيخ سنة 1846م وعقب مقاومة الشيخ المقراني سنة 1871م.

2-2- أثر الكوارث الطبيعية على الجزائريين :

كما انّه لا يمكن فصل دور الكوارث الطبيعية في تأزم أوضاع الجزائريين ، حيث أنّها كانت فاعلة بقوة وملازمة للأزمات الصحية والوبائية بل كانت خاضنة خصبة لانتشارها وتطورها ، لقد أصبح الجزائريون حقيقة أسرى داخل مثلث مأسوي بثلاث أضلاع : السياسة الاستيطانية المجحفة والأوبئة و الجوائح الفتاكة بالإضافة للكوارث الطبيعية من زلازل وجفاف وغزو وأسراب الجراد ونتيجتها المجاعات .

عرفت الجزائر عديد الزلازل شمال البلاد ، لكن الأسوأ من حيث القوة والزمن كان زلزال 02 جانفي 1867م الذي ضرب منطقة البليدة وخلف فيها كثير الهلع والأضرار والضحايا ، ولأنّه أيضاً تزامن مع كوارث أخرى طبيعية وصحية زادت من معاناة الساكنة لا سيما الجزائريين بالبليد و العفرون وحمر العين وموازية.

لقد كان زلزال جانفي 1867 مدمراً حيث اتفق الكتابات والتقارير حول قوته والتدمير الذي أحدثه في مناطق البليدة ، بالنسبة لتحطيم المنازل وتحو"ل أغلب السكان إلى دون مأوى ، وما ترتب عن ذلك من تعرضهم لعديد من المشاكل الصحية من تعفن المياه وانتشار الأمراض وانعدام الثقة .

بالنسبة لغزو أسراب الجراد فقد عرفت الجزائر عديد الاحتياجات لهذه الأسراب وذلك في أربعينيات القرن التاسع عشر مخلفا دمارا غذائيا كبيراً ، وذلك حسب تقارير

المكاتب العربية ولعلّ الغزو الخطير كان في سنوات 1864م ثمّ سنة 1866 م والذي عرف بعام الجراد ، والذي قدم جنوباً من الأطلس الصحراوي باتجاه الشمال حيث قضى على الأخضر واليابس ، كان للجراد بعدها موجات أخرى متتالية سنوات 1869-1870م بمنطقة مجانة وبعدها اجتاح الجزائر سنة 1874م وسهل المتيجة وملیانة وصولا إلى الجلفة جنوباً و بوسعادة بذلك يمكن القول أنّه كان اجتياحاً شاملا وهالكا ومدمرا مخلفا ورائه أهوالاً مست الجزائريين مباشرة في أقوالهم [1]. لقد كان الوضع خطيرا وسيئا بالنسبة للجزائريين الذين لا يحتكون إلاّ على مساحات زراعية محدودة والتي تدار بوسائل وطرق تقليدية ، في حين كان للمعمرين المزارعين من الإمكانيات واتساع المساحة ما يقلل تأثيرات غزو الجراد، في حين كانت من الفرص السائحة لليهود المرابين في تكثيف نشاطهم لدى الفلاحين المتضررين.

كنتيجة لما سبق من كوارث وأوبئة كان لابد للمجاعة أن يضرب الجزائريين باعتبارها ذات صلة مباشرة بالأراضي الزراعية المنهوبة من طرف إدارة الاحتلال لصالح المعمرين على حساب الجزائريين البسطاء ،فالمجاعات ليست بالظاهرة الجديدة على الجزائر المحتلة ، فقد شهدت عدّة مجاعات على غرار مجاعة 1838م التي مسّت شرق البلاد وتلتها مجاعة 1847م التي دامت 3 سنوات والتي كان من مسبباتها غزو الجراد ، لكن تبقى مجاعة عقد ستينيات القرن التاسع عشر هي الأخطر في الفترة 1866م -1868م واتساع انتشارها عبر جل التراب الوطني ومن مسبباتها أيضا ما سبق ذكره من جراد وأوبئة وجفاف ساد البلاد ، وفيها بلغت الأزمة ذروتها وبلغ ألفين حدوده من ارتفاع الضرائب وفوائد الديون والمراباة التي فرضها اليهود ، وارتفاع أسعار المواد الغذائية لا سيما الحبوب وشح الأمطار ونقص مياه الشرب ، ممّا اضطر عديد القبائل والعروش للتنقل وترك مواطنهم الأصلية [2].

---

[1]- يحي بوعزيز ، المجاعة في الجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19 ، مجلة الأصالة ، ع33 ، الجزائر ، 1976، ص9

[2]- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج7 ، 1830-1954، ط1، دار المغرب الإسلامي ، بيروت ، 1998 ، ص 229.

كما وصف الكثير الوضع المأسوي للمجاعات في الجزائر في هذه الفترة ، عندما وصل الأمر بالنّاس بالأكل ما وجد من الحشائش وحتى ما لا يحل أكله [1]، فكان هلاك الناس بمئات ألاف ولم تنج الحيوانات والمواشي من الهلاك لعدّة أسباب منها "الرهمة" الذي يصيب الماشية بسبب قلة العلف فبقضي عليها ، وعموما بسبب الجفاف ، ولقد هلكت الحيوانات بالملايين [2]، وفي الحقيقة فإنّ هذه المجاعة لم تكن وليدة الكوارث الطبيعية التي ذكرنا فحسب ، بل أيضاً نتيجة السياسة الاستعمارية القائمة على الإفقار والاستغلال ونهب الجزائريين ، وهو ما يفسر انحصار المجاعة لدى الجزائريين دون المعمرين .

3-دور الجوائح والكوارث الطبيعية في التمرد على الاحتلال والمقاومة :

من بين كثير التفسيرات التّي قدّمها الساسة والمفكرون الفرنسيون عن أسباب التمرّد والانتفاضات الشعبية في الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي ، أنّها نتيجة انتشار المجاعات وسط الأهالي والضغوط الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ، ولأنّ سوء الأوضاع الاجتماعية و الجوائح والكوارث الطبيعية تزامنت مع وجود الاحتلال وممارسته فقد شكلت أحد الأسباب الرئيسية لانتفاضات الجنوب الغربي لدى أولاد سيدي الشيخ منذ سنة 1864 باعتبار هذه القبائل كان لها سيطرة وتمكن في المنطقة الجنوبية الغربية من البلاد .

قد تكون هناك دوافع أخرى لانتفاضة أولاد سيدي شيخ بعدم تقدم قوات الاحتلال في المنطقة ، وما اقترفته الغدارة الفرنسية في حق أهل المنطقة وخاصة بعض قادة القبائل ، من اغتيالات ومخادعات لبسط نفوذها إلاّ أنّ هؤلاء القادة تفطنوا لنوايا الاحتلال وقرّروا الانتفاض ضد الاحتلال والعودة إلى خصال أجدادهم في مواجهة الأجنبي والمحتل منذ أيام اعتداءات الإسبان .

---

[1]– ينظر : محمد صالح العنتري ، مجاعات قسنطينة ، تح وتق : رابح بونار ، الشركة الوطنية للنشر التوزيع ، الجزائر ، 1974،ص 98.

[2]– الطبيب مختاري ، مواقف الجزائريين 183من السياسة الاستعمارية ، مجلة الإنسان والمجال ، مجلد 08 ، ع1 ، 2022 ، ص 125

تبقى الدوافع الاجتماعية والاقتصادية قائمة بفعل انعكاسات الظروف الواقعة شمال الجزائر (منطقة التل) التي تشكل حلقة قوية في تجارة الجنوب الغربي ، والتّي تعتبر مصدر الغذاء الرئيسي من الحبوب لذلك ظلت المعاناة قائمة وشكلت فرصة لسكان المنطقة للتمّرد ضد الاحتلال الفرنسي منذ 1864م حيث لم تنقشع أزمات المجاعة والكوارث حتى حلول سنة 1869م[1] ، وبعد انتفاضة المقراني سنة 1871 ذهبت سلطات الاحتلال في بسط نفوذها بإقامة مراكز للاستيطان بالاستيلاء على مساحات من أخصب الأراضي على حساب فلاحي وسكان الأرياف ومناطق الجنوب الغربي ، كما فرضت على قبائل أفلو والبيض منع التنقل وهي مناطق الرعوية خلال موسم الترحال من 1879م إلى سنة 1881م ممّا تسبب في فقدان مئات المواشي [2]، وقد تزامن ذلك مع اندلاع ثورة الشيخ بوعمامة فكان لذلك فكان لذلك الأثر الكبير في انضمام الكثير من قبائل المنطقة لثورته .

2-3 موقف الإدارة الاستعمارية في مواجهة الأوبئة والكوارث :

نظر للأوضاع الصحية الخطيرة التي بدأت بالظهور في الجزائر منذ السنوات الأولى للاحتلال، ولأنّ المصحات لم تكن بالكم الذي يستوعب تلك الأعداد الهامة من المصابين بالأمراض والأوبئة أصبح من الضروري على الإدارة الاستعمارية الفرنسية ، مواجهة الخطر الذي الداهم الذي لم يعد يستثني جنودها وحتى أطباؤها وممرضيها .

بدأت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بإرسال تحذيرات إلى الجنود في سيرهم خارج المدن وتوخي الحذر وعدم أكل أي شيء لا يعرفونه . استعملت سلطات الاحتلال الفرنسية الطب في مواجهة الأمراض والأوبئة من خلال اختراق المجتمع الجزائري ، التي شاعت لديهم ممارسة الطب التقليدي الذي عجز على فتك تلك الأوبئة والجوائح والمضاعفات الناتجة عن الكوارث الطبيعية لا سيما في ستينيات القرن 19 عشر، وفي نفس الوقت وقف

---

[1]– محمد قداش ، جزائر الجزائريين 1830–1654 ، تر : محمد المعراجي ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2008 ، 234.

[2]– يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنيين التاسع عشر والعشرين ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1996، ص 292.

العدوى في صفوف المعمرين وأفراد الجيش الفرنسي المتواجدين في المناطق ذات الاحتكاك بالأهالي الجزائريين . لعلّ من سبل المواجهة الفرنسية للأوبئة الأمراض عملية الحجر الصحي وخاصة التلقيح الذي من خلال ممارسته على الأهالي في المناطق الموبوءة أدركت الإدارة الفرنسية فعاليته الاجتماعية والنفسية على الأهالي ، لما له من تأثير سياسي ومعنوي ومن ثمّ استخدامه كوسيلة لتوسع والتوغل لاسيما في المناطق الداخلية ، وفي العمليات العلاجية الخاصة في القرى وخارج المدن ، كانت تتم بالمجان وقد وجدت طريقها إلى الأهالي لتصل لاحقا إلى إقامة المستشفيات والمراكز الطبية بمختلف العملات حتى أصبح هناك قاعات علاج تابعة للمكاتب العربية يشرف عليها أطباء فرنسيين بمساعدة الآباء البيض واستطاعت أن تتوغل لدى القبائل والعائلات وأسرة الأهالي .

هذا ومنذ منتصف القرن التاسع عشر سرحت الحكومة الفرنسية أطباؤها بتنقل إلى أماكن تجمعات الجزائريين ومنحهم العلاج المجاني ، لاسيما بعد صدور قرار الحاكم العام سنة 1852م. إقامة ملاجئ للأيتام و العجز،خاصة أثناء الجوائح 1867م في إطار مخطط الطب والكنيسة من أجل الإدماج والتنصير[1]، وبالمقابل ظل موقف الأهالي حذرا ومتردداً اتجاه حملات التلقيح والتطبيب التي نظمتها الإدارة الفرنسية ، ولا سيما في المناطق الداخلية مثلما كان أيضا تحفظهم على التعليم الفرنسي ، لكن لم يكن يعني ذلك مقاطعتهم لتلك الحملات ، وأحياناً بسبب لجوئهم للوسائل الطبية التقليدية ، والتي عجزت أمام الأوبئة و الجوائح الفتاكة .

ولأنّ السلطات الاستعمارية اجتهدت في مواصلة حملاتها الطبية لإثبات نجاعة أطبائها ومستوى تقديم العلاج لديها ، وبالتالي لتؤكد تفوقها العلمي والحضاري وأنّها صاحبت رسالة وحضارة وأنّها مصدر إشعاع ومحاربة البؤس والدمار الذي يعيشه الأهالي [2].

---

[1]– أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج7 ، 1830–1954 ، ط1 ، دار المغرب الاسلامي، بيروت ، 1998، ص 229.

[2]– نفسه، ص 229.

الخاتمة

نتوصل من خلال ما سبق الى ما يلي

- تعتبر ظاهرة الهجرة الأوربية نحو الجزائر، مشروعا إستيطاني متكاملا، يوافق سيرورة الفكر الأوروبي الفرنسي بالجزائر. ساهم في ارتفاع أعداد الوافدين الى عبتة المليون مطلع القرن العشرين، متحكمة في المشهد الاقتصادي برمته، على حساب العناصر الاصلية التي ابعدتها السياسية الفرنسية من المشهد.
- تحكمت العناصر الاوربية بمختلف أطيافها والقادمة بالخصوص من فرنسا، المانيا،ايطاليا، سويسرا، اسبانيا وبقية البلاد الاوربية، في المراحل الاقتصادي انتاجا وتصنيعا، وسيطروا على أجود الاراضي الزراعية في متيجة والسهول الداخلية ، بترسنة من القوانين والمراسيم التي سلخت العقار الزراعي من اصاحبه لصالحة الامواج البشرية القادمة من وراء البحر في ظروف سياسية متعاقبة، لتساهم في قلب المعادلة الاقتصادية لصالج الوافدين الجدد.
- سيطرت العناصر الأوربية على زراعة الحبوب بمختلف اصنافها وامتد ذلك للكروم والحمضيات والثروة الحيوانية والغابية، ومختلف القطاعات الخدماتية.
- تعتبر العناصر الفرنسية هب اكثر العناصر حضورا بالجزائر نظرا لطبيعة الارتباط السياسي، واكثرهم تفردا بالامكانيات الاقتصادية والمزايا والامتيازات المالية. ويشكلون أكثر من 60% من الاطياف المشكلة للحياة الاجتماعية الاوربية بالجزائر .
- إن حركة الهجرة تحمل في طيتها مشروعا امبريالي تعمل على ازالة المجتمع العربي من بلادة واحلال فكرا جديد يوافق النظريات الامبريالية
- وفي الاخير نامل ان تكون قد غطينا بعضا من الجوانب من هذا المشروع الاجتماعي بخلفيات اقتصادية وسياسية وعقدية .

قائمة المصادر والمراجع

البيبلوغرافيا

1/ المصادر

- **المصادر العربية**
- **الأشراف مصطفي ، الجزائر الأمة والمجتمع، تر حنفي بن عيسي، دار القصبة، الجزائر، 2006.**
- **عباس فرحات ، ليل الاستعمار، ترجمة ابو بكر رحال، مطبعة فضالة، المغرب، ب تا،**
- **العنتري مُحَمَّد صالح ، مجاعات قسنطينة ، تح وتق : رابح بونار ، الشركة الوطنية للنشر التوزيع ، الجزائر ، 1974**
- **قداش مُحَمَّد ، جزائر الجزائريين 1830-1654 ، تر : مُحَمَّد المعراجي ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2008 .**
- **الكسي دو طوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والإستيطان، تر إبراهيم صحراوي، د.م.ج، الجزائر، 2008.**
- **محند الشريف ساحلي، تخليص التاريخ من الاستعمار،تع مُحَمَّد الشريف بن دالي حسين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013**

المصادر الاجنبية

- ***dareste Rodolphe, de la Propriété en Algérie, challamel ainé Libraire éditeur ,Paris,1864***
- ***Rinn.Louis, Le Séquestre et le Résponsableité Collective ,A,-jourdan,Alger,1890,***
- ***Franc Julien, la colonisation de la Mitidja, édit champion, CCA, Paris 1929,***
- ***Saurin Jules, Le Peuplement Française de L'Algérie par Bugeaud, comité Bugeaud, S.E. Géographique , Paris,...***
- ***BRIEL, Jacques, Etude de demographie Quautitative, RaPP.ort du H.C.C, Tome 2, La population en Algerie, Document Française,1ere edition, imp..Nationale, Paris, France, 1957,***
- ***Mercier Ernest (1840-1907), La propriété foncière chez les musulmans d'Algérie, Ernest Leroux éditeur, Paris, 1891,***

- ✓ ***- Maxime Pasteil, le calvaire des colons de 48, Paris ,1930,***
- ✓ ***-E. Sautayra, Algérie, France. Législation de l'Algérie ،lois, ordonnances, décrets et arrêté, Libraires éditeurs, Paris,1883.***
- ✓ ***V. Demontes, Le Peuple Algérien Essais De Démographie Algérienne,imp.Algérienne, Aliger, 1906***
- ✓ ***C.R. Nouschi ، La naissance du nationalisme algérien, imp. éd de Minuit ,Paris, 1963, Yacono Xavier***

المراجع العربية

✓ **سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج7 ، 1830-1954 ، ط1 ، دار المغرب الاسلامي، بيروت ، 1998**

✓ **اني راي غولدزيغار، تر مُحَمَّد المعراجي، المملكة العربية السياسية الجزائرية لنابلوين الثالث1861- 1870، دار موفم، الجزائر، 2010**

✓ **بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر،1830-1889، دار المعرفة،الجزائر، 2006**

✓ **بلاخ، المرجع السابق، ص 249. عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 .**

✓ **بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ج1**

✓ **بوعلام بلقاسمي، مسالة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19،، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر.**

✓ **صاري الجيلالي ومحفوظ قداش ، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962، تر : أوذاينية خليل ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012، ص 121.**

✓ **محياوي رحيم ، دراسة مستقبلية الاسيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة ، 2006.**

✓ سعيدي مزيان، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها(1871-1914)، دار سيدي الخير للكتاب، الجزائر، 2010،ج2.

✓ شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسي عصفور، عويدات للنشر، بيروت، 1982، ص41.

✓ عباد صالح ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر،1999 .

✓ صلاح العقاد، المغرب العربي الجزائر تونس المغرب، المطبعة أنجلو مصرية، 1969.

✓ ملاخسو الطاهر ، نظام الثوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر1830-1962، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

✓ عبد اللطيف بن آشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الراسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، تر عبد السلام شحاذة، ش. و. ن. و، الجزائر، 1979

✓ عدى الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830- 1960م،تر. جوزيف عبد الله ،دار الحداثة بيروت 1983م، ط1

✓ بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي ،بيروت، لبنان،1997.

✓ فيليب لوكا جون كلود فاتان، جزائر الانتروبولوجيين نقد السوسيولوجيا الكولونيالية، ترجمة ،مُحَّد يحياتين وبشير بولفراق ووردة لبنان، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر.

✓ كمال كاتب، أوربيون اهالي ويهود بالجزائر1830-1962، دار المعرفة، 2011، الجزائر.

✓ مُحَّد عيساوي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، كنوز الحكمة، الجزائر، 2011.

✓ مصطفى خياطي ، الطب والأطباء في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية ، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار .

✓ بـوعزيز يحـي ، سياسـية التسـلط الاسـتعماري والحركـة الوطنيـة الجزائريـة 1830-1945،د.م.ج، الجزائر،2007.

- يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنيين التاسع عشر والعشرين ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1996

✓ يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1914، ديوان المطبوعات ، الجزائر .

3- المجلات :

✓ مختاري الطبيب ، مواقف الجزائريين 183من السياسة الاستعمارية ، مجلة الإنسان والمجال ، مجلد 08 ، ع1 ، 2022

✓ فلة موساوي القشاعي ، وباء الطاعون في الجزائر العثمانية –دوراته وسلم حدّته وطرق انتقاله ، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، مجلد 01،عدد01، 2001.

✓ بوعزيز يحي ، المجاعة في الجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19 ، مجلة الأصالة ، ع33 ، الجزائر ، 1976

✓ صليحة علامة ، تاريخ الأوبئة في الجزائر ، مجلة القرطاس ، عدد02، جانفي 2010

✓ مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 3، العراق، ب ت ن

✓ حياة سيدي صالح، البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن 19، مجلة الدراسات التاريخية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، العدد13، 2001/1433

✓ رشيد فارح، المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال واثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

✓ صالح حيمر، قراءة في امريتي 1844، 1846، حول الملكية العقارية في الجزائر المضامين والنتائج، مجلة عصور الجديدة، جامعة وهران، العدد 6، ربيع 1433هـ2012م

✓ خديجة كريمي، أثر الاستعمار الاستيطاني على المجتمع الجزائري من خلال بني مناصر واهل يسر ما بين عامي 1830-1872، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006

✓ يحي بوعزيز، دور عائلتي المقراني والحداد في ثورة 1871، اعمال ملتقي الشيخ الحداد والمقراني برج بوعريريج 28 شوال 1425ه الموافق ل 11-12 ديسمبر 2004، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر،2006.

✓ يحي بوعزيز، سياسة نابليون تجاه الجزائر، مجلة الثقافة، العدد 50، الجزائر، أفريل 1979.

✓ علي عبود، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830-1899- القطاع الوهراني نموذجاً- رسالة ماجستير ، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران، 2013-2014،

✓ حياة سيدي صالح، البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن 19، مجلة الدراسات التاريخية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، العدد13، 2001/1433.

✓ صليحة علامة ، تاريخ الأوبئة في الجزائر ، مجلة القرطاس ، عدد02، جانفي 2015

✓ عمر جبري ، وباء الكوليرا في الجزائر أثناء بداية مرحلة الاحتلال الفرنسي ، دراسة تحليلية للواقع الصحي والديموغرافي ، مجلة آفاق فكرية ، مج 09، ع02 ، 2021.

الفهرس

الفهرس العام

المحتوى	الصفحة
الاهداء	
التشكرات	
المقدمة	04
الفصل الاول: مراسيم الهجرة والتعمير بالجزائر 1930/1830	11
المراسيم الفرنسية خلال الحكم الملكي1830-1848	13
المراسيم الفرنسية بالجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية1848-1851	23
المراسيم الفرنسية بالجزائر في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية1852-1870	26
المراسيم الفرنيسة بالجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة1870-1930	35
الفصل الثاني كرونولوجيا الهجرة الاوربية نحو الجزائر1830-1930 وانعكساتها على الواقع الإقتصادي	41
الهجرة الاوربية في مرحلة الحكم الملكي1830-1848	41
الهجرة الاوربية في عهد الجمهورية الثانية 1848-1851	57
الهجرة الاوربية بالجزائر في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثالثة 1852-1870	58
الهجرة الاوربية في مرحلة حكم الجمهورية الفرنسية الثالثة1870-1930	65
الفصل الثالث العوامل المثبطة لحركة الهجرة الأوربية نحو الجزائر 1830-1930	77
الحوائج والأوبئة التي عرفتها الجزائر	77
آثار وانعكاسات الجوائح والأوبئة على الجزائريين	82
أثر الكوارث الطبيعية على الجزائريين	84
دور الجوائح والكوارث الطبيعية في التمرد على الاحتلال والمقاومة	86
الخاتمة	90
قائمة المصادر والمراجع	91
الفهرس	97

إن حركة الهجرة نحو الجزائر ساهمت في في خلق مناخ اقتصادي جديد، ذلك أن هذه العناصر التى وفدت للبلاد في ظروف ومحطات مختلفة، وعملت على تحريك العجلة الاقتصادية، انطلاقا من التجارب الاولية التي فادتها العناصر الفرنسية المهاجرة للجزائر من الجرز البعيدة في المحيط الهندي التي فقدتها فرنسا، وعملت على التأسيس للزراعة المدارية والاهتمام بالقطن والتبغ والبن والسكر، للتواصل مع مختلف الاطياف الاوربية التي تخصصت في الكروم والحبوب والثروة الحيوانية والغابية وقطاع السكك والمناجم والنقل وقطاع البنوك.وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة الموسومة ب: الجاليات الأوربية ودورها في الهيمنة الإقتصادية (1830-1930)

أن هذه التحولات كان أثرها عميق على الجزائريين، وعجلت بتفكيك النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وتقويض نظمهم القبلية، وزاد وقعها مع الأزمات الطبيعة، مما زاد من حالة البؤس والشقاء وزادت معها سطوة القوانين الجائرة في ظل تنامي حركية العجلة الزراعية الكولونيالية.

وهذا البحث يحلل إلى حد ما مشروع الهجرة الأوربية بالجزائر من التنظير إلى التطبيق، مع البحث في العلل والأسباب ودراسة في الأدوات، وتحليل للمراحل وحوصلة للنتائج، مع تحديد مواقف الأطراف الأساسية في هذه العملية ، كما أنه يبرز المكانة الزراعية للمستوطنة في الفكر الغربي الرأسمالي ويتتبع مراحلها، وفق ما توفر من الوثائق والنصوص المصدرية، على ان الانعكاسات المراد البحث فيها هي تلك المتغيرات التي مست الكولون كطرف اساسي في العملية الفعل التاريخي والاقتصادي بالجزائر في الفترة موضوع البحث.

كما تعتبر ظاهرة الهجرة الأوربية نحو الجزائر، مشروعا إستيطاني متكاملا، يوافق سيرورة الفكر الأوروبي الفرنسي بالجزائر. ساهم في ارتفاع أعداد الوافدين الى عبتة المليون مطلع

الملخص العربي

القرن العشرين، متحكمة في المشهد الاقتصادي برمته، على حساب العناصر الاصلية التي ابعدتها السياسية الفرنسية من المشهد. وقد تحكمت العناصر الاوربية بمختلف أطيافها والقادمة بالخصوص من فرنسا، المانيا،ايطاليا، سويسرا، اسبانيا وبقية البلاد الاوربية، في المراحل الاقتصادي انتاجا وتصنيعا، وسيطروا على أجود الاراضي الزراعية في متيجة والسهول الداخلية ، بترسنة من القوانين والمراسيم التي سلخت العقار الزراعي من اصاحبه لصالحة الامواج البشرية القادمة من وراء البحر في ظروف سياسية متعاقبة، لتساهم في قلب المعادلة الاقتصادية لصالج الوافدين الجدد.

إن سيطرت العناصر الأوربية على زراعة الحبوب بمختلف اصنافها وامتد ذلك للكروم والحمضيات والثروة الحيوانية والغابية، ومختلف القطاعات الخدماتية تعتبر العناصر الفرنسية هب اكثر العناصر حضورا بالجزائر نظرا لطبيعة الارتباط السياسي، واكثرهم تفردا بالامكانيات الاقتصادية والمزايا والامتيازات المالية. ويشكلون أكثر من 60 % من الاطياف المشكلة للحياة الاجتماعية الاوربية بالجزائر ، كما ان حركة الهجرة تحمل في طيتها مشروعا امبريالي تعمل على ازالة المجتمع العربي من بلادة واحلال فكرا جديد يوافق النظريات الامبريالية

الكلمات الدالة:

الجزائر،الإمبرالية الغربية، المستوطنات الزراعية، فرنسا

Abstract:

The migration movement towards Algeria contributed to creating a new economic climate, because these elements came to the country in different circumstances and stations, and worked to move the economic wheel, based on the initial experiences that benefited the French elements migrating to Algeria from the distant islands in the Indian Ocean that France had lost. It worked to establish tropical agriculture and interest in cotton, tobacco, coffee, and sugar, to communicate with various European groups that specialized in vines, grains, livestock and forestry, the railways, mines, transportation, and the banking sector. On this basis, this study came, entitled: European Communities and their Role in Economic Hegemony in Algeria (1830). -1930)

These transformations had a profound impact on the Algerians, and accelerated the dismantling of the economic and social fabric, the undermining of their tribal systems, and their impact increased with natural crises, which increased the state of misery and misery and increased with it the influence of unjust laws in light of the growing dynamics of the colonial agricultural wheel.

This research analyzes to some extent the European immigration project in Algeria from theory to implementation, with research into the causes and causes, a study of the tools, an analysis of the stages and a summary of the results, while identifying the positions of the main parties in this process. It also highlights the agricultural status of the settlement in Western capitalist thought and traces its stages. According to the available documents and source texts, the repercussions to be researched are those variables that affected the colonization as an essential party in the process of historical and economic action in Algeria in the period under investigation.

The phenomenon of European migration towards Algeria is considered an integrated settlement project, consistent with the process of European-French thought in Algeria. It contributed to the rise in the number of arrivals to the threshold of one million at the beginning of the twentieth century, controlling the entire economic scene, at the expense of the indigenous elements that French politics excluded from the scene, as the European elements of various stripes, coming in particular from France, Germany, Italy, Switzerland, Spain and the rest of the European countries, controlled it. In the

Abstract:

economic stages of production and industrialization, they controlled the finest agricultural lands in Mitidja and the interior plains.

For their part, the European elements controlled the cultivation of grains of various types, and this extended to vineyards, citrus fruits, livestock and forestry, and various service sectors. The French elements are considered the most present elements in Algeria due to the nature of the political connection, and the most unique among them in terms of economic capabilities, advantages and financial privileges. They constitute more than 60%

It is one of the problematic spectra of European social life in Algeria, and the migration movement carries within it an imperial project that works to remove Arab society from its dullness and bring in a new thought that agrees with imperialist theories.

Algeria, European communities, agricultural settlement, France, settlements

Keywords:
Algeria, European communities, agricultural settlement, France, terminology